: عَبُوالعظيْمِ مِصَانُ والحرب العالمية النشانسية

ممروالحرب العالبة التانية

(معركة تجنبب مصر ويلات الحرب)

بقلم ، د ، عبدالعظيم رمضان



تقديم

يسرنى أن أقدم للقارئ الكريم هذه االصفحة الغامضة من تاريخ مصر في أثناء الحرب العالمية الثانية، بالاعتماد على المصادر الإنجليزية والمصادر المصرية، وهي عن فكرة تجنيب مصر وبلات الحرب، التي كان لها أثر كبير في مصير الملاد.

لم تكن فكرة وقوف مصر على الحياد في الحرب العالمية الثانية تخطر ببال أحد ممن وقعوا معاهدة ١٩٣٦م، لا من الجانب المصرى ولا من الجانب البريطاني، لأن اشتراك مصر في الحرب مع بريطانيا، كان هو الشمن الذي دفعته مصر لإنهاء الاحتلال البريطاني لأرضها، والاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة، ومساعدتها على إنهاء الامتيازات الأجنبية التي كانت تقيد حريتها التشريعية.

وكانت مصر من جانبها مستعدّة لدفع هذا الثمن، فقد كان من مصلحتها المساعدة على دحر الخطر الفاشي الذي يهدد العالم الليسرالي

(الحر)، ويهدد الشعوب الواقعة مخت الاستعمار القديم باستعمار جديد أشد فتكا، لقيامه على أساس التفرقة العنصرية وسيادة العنصر الآرى.

وفى الوقت نفسه كانت مصر تخشى من اندلاع نيران الحرب على أرضها من قبل تنظيم علاقاتها ببريطانيا. فتتعرض لما تعرضت له فى الحرب العالمية الأولى من استغلال مواردها، وسوق أبنائها إلى ميدان القتال، واستخدام ثكناتها وموانيها ومطاراتها، قهرا وغلابا وقوة واغتصابا.

ومن ثم، كانت مصر تطالب بعقد معاهدة مع بريطانيا وتجعل مصر مسئولة عن الدفاع عن حدودها وأرضها، وتتولاه بنفسها، عندما تصبح أرض مصر ميدان حرب بين بريطانيا وإيطاليا، وأن ترتبط ببريطانيا بمحالفة تقدم فيها لها جميع التسهيلات اللازمة، بما فيها استخدام المواني والمطارات والمواصلات المصرية عند قيام حالة الحرب وحالة خطر الحرب، وقيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، وفي حالة اشتباك بريطانيا أو مصر في حرب، يقوم الطرف الآخر بالنجدة، بصفته حليفا.

على هذا النحو فإن فكرة دفاع مصر عن حدودها وأرضها، ومستوليتها عن هذا الدفاع، كانت فكرة مسلما بها من جميع الأطراف التي وقعت معاهدة ١٩٣٦م، ولم تكن فكرة حياد مصر مطروحة بحال.

على أن المتغيرات الناخلية السياسية والاجتماعية في مصر، المتمثلة في صعود ملك ذي ميول محورية إلى العرش، واعتماده على حاشية إيطالية، ومساعدين ذوى ميول محورية أيضا مثل: على ماهر باشا وإسماعيل صدقى باشا، ووجود جالية إيطالية ضخمة في مصر، وعجز بريطانيا عن إثبات انتمائها

للعالم الحر أمام الشعب المصرى بمساندتها حكم القصر الأوتوقراطى، ضد العرب الحكم الديموقراطى لحزب الوفد. ومساندتها ليهود فلسطين ضد العرب المسلمين ـ كل ذلك ساعد على دمو المجاه في مصر، يرى أن مصر لا مصلحة لها في حرب تقع بين إنجلترا وبين كل من ألمانيا وإيطاليا، وليست لها أية مصلحة أيضا في استعداء قوى المحور ـ وهو الجماه اشتدت قوته مع الانتصارات الأولى التي حققتها قوى المحور في الحرب، وبلغت ذروتها بسقوط فرنسا المدوى بخت أقدام ألمانيا، وكل ذلك ولد فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب، التي بدأت أولا بتجنب الحرب الهجومية ضد ألمانيا، وانتهت بتجنب الحرب الدقاعية ضد إيطاليا.

ولكن ذلك تم عبر صراع سياسي هائل اشتركت فيه جميع الأطراف. وهذا الصراع هو محور هذه الدراسة التي آمل أن يجد فيها القارئ ما ينشد من فائدة ومتعة.

د. عبدالعظيم رمضان

الهرم في ١٩٩٧/٥/١٦م

V

الفصلالأول

دعوة الحياد في مصر قبل الحرب العالمية الثانية

النشاط الفاشى للجالية الإيطالية قبل الحرب*

على الرغم من أن التاريخ المصرى نسديد الخصوبة، إلا أنه حافل بالأخطاء الشائمة التى دخلت في وهم الناس في مقام الحقائق الثابتة. وريما كان أحد أكبر مهام المؤرخ تصحيح هذه الأخطاء، وتعريف الجماهير بتاريخها خاليا من الشوائب والأباطيل.

وربما كانت الدراسة التي قدمناها على صفحات جريدة والوفد الغراء عن قرار تأميم قناة السويس مخت عنوان: والحقيقة التاريخية حول ناصر ٥٦٠ بمناسبة الفيلم الذي ظهر عنه بهذا الاسم، أنموذجا لما ينبغي أن يعرفه الشعب عن تاريخ هذا الحدث التاريخي الهائل، بعيدا عن التزويق والدعاية.

^{*} ألوقد ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥م.

ومواصلة لهذا الجهد فإننا نعالج في هذه الدراسة أكبر الأخطاء الشائعة عن موقف مصر من الحرب العالمية الثانية، وهي المتعلقة بفكرة مجنيب مصر ويلات الحرب التي اتبعتها مصر في ذلك الحين.

فقد درجت كتب التاريخ ومذكرات كثير من السياسيين اللين كتبوا عن هذه الحرب على نسبة هذه الفكرة إلى على ماهر باشاء رئيس الحكومة المصرية عند قيام الحرب العالمية الثانية، وكان ما أصل هذا اليقين هو ما عصمدت إليه بريطانيا من طرد على ماهر باشا من الحكم في ٢٧ يونية عممدت إليه بريطانيا من عام على توليه منصبه. قما هي الحقيقة التاريخية في هذه القضية؟

حتى يتسنى للقارئ متابعة هذا العرض فإن العلاقات بين مصر وبريطانيا عند قيام الحرب العالمية الثانية كانت مخكمها معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا التي أبرمت في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦م. وكانت هذه المعاهدة قد أنهت الاحتلال البريطاني لمصر بواسطة القوات البريطانية، واعترفت فيه الحكومة البريطانية بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، وأقامت محالفة بين مصر وبريطانيا الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما.

وفي اطار هذه المحالفة، فإنه في حالة اشتباك أحد الطرفين ... مصر أو بريطانيا ... في حرب، يلزم أن يقوم الطرف الآخر بنجدته بصفته حليفا، على أن تنحصر معاونة مصر، في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجشة يخشى خطرها، في أن تقدم إلى بريطانيا (داخل حدود الأراضي المصرية)، جميع التسهيلات والمساعدة التي في وسعها، بما في ذلك استخدام

موائها ومطاراتها وطرق مواصلاتها، وتتخذ الحكومة المصرية جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية ... بما في ذلك إعلان الأحكام العرفية واقامة رقابة وافية على الأنباء ... لجمل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة.

كذلك اشترطت المعاهدة ألا تتخذ مصر في علاقاتها مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة، وألا تبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة.

وفي الوقت نفسه فإنه في إطار هذه المحالفة أصبح من حق بريطانيا أن مختفظ في الأراضى المصرية بجوار القناة، في مواضع حددتها المعاهدة، بقوات بريطانية تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة. وتظل هذه القوات البريطانية في مصر إلى أن يتفق الطرفان على أن الجيش المصرى قد أصبح في حالة يستطيع معها بمفرده أن يكفل حرية الملاحة في القناة وصلامتها التامة.

وقد حددت المعاهدة ثلاثة أعوام لانتقال القوات البريطانية المنتشرة في أرجاء القطر إلى القناة، أما القوات المرابطة في الاسكندرية فتنتقل بعد ثماني منوات. ولكن هذا الانتقال مشروط ببناء مصر الثكنات اللازمة لهذه القوات البريطانية على نفقتها الخاصة، مع مساهمة الحكومة البريطانية بربع التكاليف، كما تنشئ الحكومة المصرية الطرق اللازمة.

كان مفروضا أن تقوم حكومة الوفد بتنفيذ شروط هذه المعاهدة والمحالفة، باعتبار الوفد صاحب الأغلبية الشعبية الساحقة، فتمضى الأمور في اطارها الطبيعي كما هو الحال في أي بلد ليبرالي، وتختفي الأوضاع السيامية التي مكنت القصر في عهد الاحتلال من الاعتداء على الحياة الدستورية بتشجيع من دار المندوب السامي.

على أن الأمور اتخذت مسارا آخر عندما أخذ فاروق الصبى، مخت تأثير على ماهر ياشا، في مناوأة حكومة الوفد والتدخل في أمور الحكم والاعتداء على الدستور، كما قام بتعيين على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكى، وهو عدو الوفد اللدود، الأمر الذي أشعر مصطفى التحاس زعيم الرقد بخطر هذا الملك على حياة مصر الدستورية، فأراد خلعه في عام ١٩٣٧م، ولكن بريطانيا لم بحد لديها من المصالح ما تدعم به هذه الرغبة، وآثرت ترك عناصر الحياة السياسية المصرية يهدم بعضها البعض، حتى تفلت من تنفيذ قيود المعاهدة. وهو ما تم بالفعل، فتمكن فاروق من إقالة حكومة الأغلبية، وتعيين حكومة أقلية برياسة محمد محمود باشا في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م، وبذلك انهارت الحياة الدستورية في مصر، وانتقل الحكم إلى يد القصر، وكان ذلك بداية الطريق الذي أدى ألى كارثة يوليو ١٩٥٧م!

ففى عهد حكومة محمد محمود باشا بقيت القوات البربطانية منتشرة فى جميع أرجاء مصر، بعد أن عطلت الحكومة بناء الثكنات اللازمة لانتقال القوات البربطانية إلى منطقة قناة السويس، فظلت مظاهر الاحتلال قائمة رغم المعاهدة، وحرم الشعب المصرى من حكم نفسه بنفسه بعد أن اغتصب فاروق السلطة.

وهو ما استفادت منه بريطانيا في تثبيت أقدامها في مصر، وتخويل المحالفة إلى احتلال في غياب الوفد عن الحكم، وهو الأمين على تنفيذ المعاهدة نصا وروحا. وكان أهم ما استفادته من غياب الوفد عن الحكم هو بقاء جنودها منتشرة في جميع أنحاء البلاد في مواقعها السابقة على المعاهدة، أي في العباسية، وقصر النيل، والحلمية، والقلعة، ومصطفى باشا، ومصر الجديدة، وحلوات، وأبي قير، وغيرها من المسكرات والمراكز الحيوية في القاهرة والاسكندية وما حولها، فتستطيع أن تتحرك منها عند اللزوم للتدخل في الشئون الداخلية المصرية.

على أنه فى ذلك الحين كان النفوذ الابطالى يتفشى فى القصر الملكى، بحكم الميول الأوتوقراطية لفاروق التى كانت تدفع به إلى الفاشية، وبحكم الحاشية الايطالية لفاروق التى كانت تخيط به إحاطة السوار بالمعصم، وكان على رأسها فيروتشى بك Verucci كبير المهندسين بالقصر، وبالاضافة إلى ذلك فقد كان لايطاليا على الدوام صلة خاصة بالقصر، نظرا لايواتها لجده الخديو إسماعيل بعد خلعه، وأيضا ايواء أبيه فؤاد الذى شب فى البلاط الملكى الايطالي.

وهو أمر كان يثير قلق السفارة البريطانية، التي كانت تعتقد اعتقادا جازما بأن الحاشية الايطالية في قصر فاروق هي من عناصر المخابرات الايطالية، وأنها مصدر معلومات للمفوضية الايطالية في مصر، وكانت تتابع تحركاتها بعناية، وهو ما يتبدى من خطاب السفير البريطاني السير مايلز لامبسون Lampson إلى وزير خارجيته في يوم ٣ فبراير ١٩٣٩م، حيث يقول:

هناك تقارير بأن الملك فاروق كثيرا ما يصطحب معه، خصوصا في نزهاته الليلية بحثا عن المتعة، جماعة تتكون من حلاق ايطالي ومدرب ايطالي ومدلك ايطالي وكهربائي ايطالي. ويشك في أن فتاة ايطالية تعمل بأحد

الهلات كانت تقوم بتسلية جلالته في فترة نفاس الملكة فريدة! وقد أضافت عودة فيرونشي بك إلى العمل عنصرا آخر غير مرغوب فيه إلى هذه العصابة الإيطالية في القصر. ومن الواضح أن المفوضية الإيطالية ووكالات الدعاية تستخدم بالضرورة هذه العناصر الايطالية كمصادر للمعلومات وأدوات للايحاء والاستمالة).

كانت خشية السفارة البريطانية من هذه الجماعة الايطالية منشؤها ما أخذت تروج له من فكرة ضرورة وقوف مصر على الحياد عند قيام حرب لا تتصل بالمعالج المصرية بشكل مباشر، وهو ما أخذ يدعو إليه صراحة إسماعيل صدقى باشا الذى كان على علاقة طيبة مع فاروق. وكانت السفارة البريطانية ترى أن ما ينطبق على صدقى باشا ينطبق على معسكر على ماهر باشا، وأن على ماهر باشا هو الذى يشجع فاروق فى هذا المضمار.

وقد كان لخوف السفارة البريطانية في ذلك الحين ما يبرره. فقد كانت الجالية الايطالية في مصر تعتبر أكبر جالية بعد الجالية اليونانية، وتعد طابورا خامسا يعمل للدعاية لايطاليا الفاشية، وكان أفرادها منتشرين في مدن القطر، ولهم منشآت مالية وثقافية ضخمة، منها البنك التجارى الإيطالي، والبنك الإيطالي المصرى، وشركات الادريانيك، وتريستا للتأمين على الحياة، وغيرها من المشروعات التجارية.

هذا إلى جانب المؤسسات التعليسية الايطالية، مثل المعهد الايطالى، وعدد غير قليل من المدارس الابتدائية والثانوية والصناعية والفنية في القاهرة والاسكندرية. كما كان العنصر الغالب في جمعيات الاسعاف في مصر من العنصر الايطالى.

وإلى جانب هذا كانت هناك بعض الصحف الايطالية في مصر، مثل: وجورنالي دى أورينتي Giornale d'oriente ، الواسعة الانتشار، وكانت تظهر لها طبعة في الإسكندرية تحت عنوان: والمساجيرو، ثم جريدة روما، ومجلة وميديتارينو، التي كان تصفها بالايطالية ونصفها بالعربية، وكان هناك جمه. الصداقة المصرية الايطالية، ونادى خريجي المدارس والجامعات الإيطالية.

وكان الإيطاليون قد أنشأوا لهم في مصر في ذلك الوقت منظمة قوية للدعاية تعمل تحت رعاية المفوضية الايطالية، التي كان على رأسها الوزير الايطالي المفوض والمبعوث فوق العادة اماتزوليني Mazzolini الذي كسان من أركان النظام الفاشي في ايطاليا منذ ١٩١٩م، حيث كان في مقدمة الكوادر التي زحفت على روما.

وكانت الغالبية العظمى من الجالبة الايطالية فى مصر من أنصار الفائية ، وكثيرا ما شوهد الكونت ماتزولينى فى مدن مصر الكبرى، وهو يستعرض فى قصيصه الأسود الشباب الايطالى الفاشى، وهو يردد شعارات الدعاية للامبراطورية الرومانية المقدسة.

على هذا النحو كان الايطاليون يشكلون في مصر عنصرا شديد الخطر على انجلترا في الفترة السابقة على قيام الحرب العالمية الثانية، ولم يكن يتمثل خطرهم في الشارع المصرى بقدر ما كان يتمثل في القصر الملكي.

أحمد حسين يرفع علم الفاشية في مصر*

في مقالنا السابق مخدثنا عن علاقة مصر ببريطانيا في ضوء معاهدة المعاهدة عندما أنحد المحرفت هذه العلاقات عن مسارها الطبيعي الذي رسمته المعاهدة عندما أنحذ الملك فاروق مخت مشورة على ماهر باشا يصطدم بحكومة مصطفى النحاس على النحو الذي دفع مصطفى النحاس إلى محاولة خلع فاروق في عام ١٩٣٧م، ولكن وضع بريطانيا في مصر شل يده عن ذلك، فتمكن فاروق من اقالة حكومة الوفد وفرض حكم الأقلية عن طريق وزارة محمد محمود باشا، فكان في عهد هذه الحكومة أن دخل تنفيذ المعاهدة في مسار آخر غير الذي رسمته المعاهدة، فتعطل بناء الثكنات اللازمة لانتقال القوات البريطانية الحليفة إلى منطقة السويس، واستمرت هذه القوات في

^{*} الوقد ١١ ديسمبر ١٩٩٥م

مواقعها السابقة على المعاهدة حيث تستطيع أن تستخدمها بريطانيا في التدخل في شئون مصر الداخلية إذا اقتضت الظروف، وفي الوقت نفسه أخذ الملك فاروق يتجه بسياسة مصر إلى معسكر الفاشية المتمثل في ايطاليا وألمانيا، بحكم ميوله الأوتوقراطية من جانب وبحكم الحاشية الإيطالية التي كانت تحيط به، وبحكم الصلة الخاصة بين القصر الملكي وايطاليا منذ عهد إسماعيل وفؤاد، التي كانت تدفع السفارة البريطانية في مصر إلى النظر بعين القلق إلى تأثير ذلك على تنفيذ المعاهدة في حالة قيام الحرب بين بريطانيا وإيطاليا.

فى ذلك الحين كانت الجالية الإيطالية . كما ذكرنا فى مقالنا السابق . تعتبر أكبر جالية أجنبية فى مصر بعد الجالية اليونانية، فقد كان لها منشآتها المالية والتعليمية والثقافية والإعلامية والرياضية الضخمة، بل كان لها تشكيلاتها شبه العسكرية الفاشية، وكثيرا ما شوهد الوزير الإيطالي المفوض فى مصر ماتزوليني فى مدن مصر الكبرى وهو يستعرض فى قميصه الأسود الشباب الايطالي الفاشي قبل الحرب العالمية الثانية.

وقد كان هذا الوجود الإيطالي القاشي في مصر ملهما لقيام حركة فاشية في مصر على يد أحمد حسين، الذي أواد تقليد القصصان السوداء للشباب الايطالي في مصر بانشاء قصصانه الخضراء التي يرتديها أنصاره ويقومون باستعراضاتهم شبه العسكرية في شوارع المدن الكبرى في مصر كما كان يفعل الشباب الايطالي الفاشي.

وكان إعجاب أحمد حسين بموسوليني قد دعاه إلى الإعجاب بمحمد محمود باشا عندما ألف في عام ١٩٢٨م حكومة «اليد الحديدية»، فسار في

ركابه، وأخذ يدعوه إلى أن يكون في مصر كموسوليتي في إيطاليا و لا خاب ظنه في قيام محمد محمود باشا بهذا الدور، انتحل هو نفسه الدور، وتوهم أنه يستطيع أن يكون في مصر كما كان موسوليني في إيطاليا، وأعلن أن مبادئه وتشابه مبادئ روما وبرلين، وان الفاشية فيها الكثير من الإسلام ! فلما تولى محمد محمود باشا الحكم ثانية بعد اقالة حكومة الوفد في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م، انتقل أحمد حسين بولائه إلى على ماهر باشا، الذي أثبت أنه الحرك لفاروق في اقالة حكومة الوفد، وانقلب بذلك على محمد محمود باشا. ثم عاد فانقلب على على ماهر باشا عندما تعين محمد محمود باشا. ثم للديوان الملكي، وكان ذا ميول فاشية، فاتخذ من أحمد حسين تاطقا بلسانه!

في الوقت الذي كان فيه المد الفاشي يرتفع في القصر الملكي، ويرفع فيه أحمد حسين علم الفاشية عاليا على جماعة مصر الفتاة، كانت علاقة الإنجليز بالوقد قد ساءت، لما رآه الوقد من دعمهم للحكم الأوتوقراطي للقصر الذي يمكن فهم من استعادة ما خسروه من تدخل في شئون الحكم على يد معاهدة ١٩٣٦م.

ففى رسالة للسفير البريطاني إلى حكومته في ١٢ مايو ١٩٣٩م كتب يقول:

دمن الوفد أخيرا هجوما متعمدا ضد بريطانيا العظمى، يتهمها فيه بأنها أبقت على النظام الحاضر كيما تعيد فرض سلطانها على مصر عن طريق حكومة ضعيفة لا يمكنها مقاومة المطالب البريطانية. بل لقد ذهبت الصحف الوفدية إلى حد أن افترضت أن مصر المحرومة من حقوقها الديموقراطية، ليس لديها ما يغريها على القتال في سبيل الدول الديموقراطية في الحرب القادمة! وقد تبنى النحاس باشا في اجتماع وفدى عقد بالاسكندرية يوم ٥ مايو وقد تبنى النحاس باشا في اجتماع وفدى عقد بالاسكندرية يوم ٥ مايو ويعتبر هذا الموقف من جانب الوفد من سوء الحظ في مرحلة التحول الحالية بصفة خاصة؛.

ومن الواضيح أن معارضة الوفد اشتراك مصر في الحرب، على أساس أنها حرب تهم بريطانيا ولا تهم مصر، وقدرته على تصويرها على هذا النحو في عين الشعب الجاهل، سوف يعقد أعمالنا وأعمال الحكومة المصرية بدرجة كبيرة في حالة نشوب الحرب، هذا الكلام للسفير البريطاني لامبسون يوضح أن الوفد هو صاحب فكرة عدم دخول مصر الحرب العالمية الثانية ، وهي التي تطورت إلى ما عرف باسم هيجنيب مصر ويلات الحرب ، كما أنه أيضا صاحب فكرة أن الحرب العالمية إنسا دنهم بريطانيا ولا تهم مصرا ، وهي التي تطورت إلى تعبير أن الحرب ولاناقة لنا فيها ولا جمل ، وهو التعبير الذي أطلقه الشيخ مصطفى المراغي شيخ الجامع الأزهر في أثناء الحرب . وهو ما يعنى أن الشعب المصري كان مهيئا لتلقى هذه الأفكار عندما اقتضت ظروف الحرب العالمية الثانية تنفيذها.

وقد كمان الإنجليسز يدركمون خطورة إثارة هذه الأفكار على بد الوفد بالذات، نظرا لالتفاف الشعب حول الوفد، وقدرته على استرداد ما يخسره على يد الغوغائية التي تعمل في خدمة القصر.

وكانت هذه الغوغائية قد اكتسبت قوة لم تكن لها في عهد فؤاد عندما انقلب على الوفد في عام ١٩٣٧م أكبر عضوين لهما تأثير على الشباب، وهما محمود فهمى التقراشي والدكتور أحمد ماهر، واستطاعا تخريك الطلبة ضد حكومة الوفد لبعض الوقت، ولكن اقالة فاروق للحكومة الوفدية فضحت تضليل النقراشي وأحمد ماهر، واسترد الوقد سريعا سيطرته على الطلبة. وهو ما سجله السفير البريطاني لحكومته في رسالة ٧ نوقمبر ١٩٣٨م، قائلا:

ويعتبر الانتخابات الأخيرة للاتخاد العام للطلبة إلى انحيازهم التام للوفد.. ويعتبر استرداد الوفد نفوذه بين طلبة الجامعة أمرا جديرا بالملاحظة، فلعلنا تذكر أن سيطرة الأحزاب المعارضة للوفد على الجامعة قد لعبت دورا فعالا في تسهيل اقائة وزارة النحاس باشا في نهاية العام الماضي..

والحقيقة _ كما أراها _ أن الجمهور في مصر لم يتخل ابدا عن وفديته، وعلى الرغم من الحماسة التي تركتها في نفوس الجماهير حفلات تقلد الملك الشاب فاروق العرش، وزواجه، إلا أن هذه الحماسة لم تترك أثرا عميقا في نفوس المصريين بحيث يقضى على الكراهية الدفينة في نفوسهم للأسرة الأجنبية المالكة، ولحكم القصر، وإذا كانت الأحزاب غير الوفدية تضم أكفأ العناصر الإدارية في البلاد، فإنها لا تملك الشعارات الشعبية التي يجذب تأييد الشباب لها، وليس لها سياسات واضحة، كما أن الشعور السائد هو أن الحكومات المكونة من هذه الأحزاب إنما تقوم اعتمادا على القصر، وصحيح أن جماعة ومصر الفتاقة لها برنامح شبه فاشي متعصب معاد للأجانب، ولكن رئيسها أحمد حسين لا يؤخذ مأخذ الجدا فضلا عما هو معروف بوجه عام من أنه صنيعة القصر!

وقد انفجر عداء الوقد للإنجليز عندما سقطت وزارة محمد محمود باشاء وأنيحت بذلك القرصة لعودة الحياة النستورية السليمة عن طريق إجراء انتخابات عامة حرة، ولكن الملك فاروق قام بتعيين رئيس ديوانه على ماهر باشا رئيسا للوزارة، بمباركة الإنجليز. ولما كان على ماهر باشا هو عدو الوفد اللدود، وهو الذي كان وراء إقالة حكومة الوفد في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م، فقد اعتبر الوفد تعيينه رئيسا للوزارة بمباركة الإنجليز بمثابة نقض صريح للمماهدة، ونشأ المؤلد في الوفد في المعاهدة، ونشأ

فقد كتبت جريدة المصرى تقول: (إذا كانت السياسة الإنجليزية موجهة ضد حرية الشعب المصرى وكيان الشعب المصرى، لدرجة أنه ما أن بدأ

الانقلاب الحالى يتهدم أركانه حتى قام الإنجليز يسندونه ويدعمونه، تقول إذا كانت هذه سياسة الإنجليز وسارت على هذا المنوال، فإنا نقولها كلمة صريحة، هى أنه يخشى من السير فى هذه السياسة ولو خطوة واحدة أمران خطيران: آولا، أن يبدد جو الصفاء والتحالف بين الشعبين، وينتقل شعور الاستياء من عدم تنفيذ المحالفة إلى المحالفة، ثم إلى الحليف، ثانيا، إذا قامت الحرب، وهى الحرب المدمرة الهائلة، فلن يجد الشعب من روحه المعوية دافعا يدفعه إلى الاستبسال والمتضحية، وفى هذا الحطر كل الخطر فى الحروب الحديثة التى تتكون فيها الجيوش من الشعوب، وتستمد قوتها من روحها المعنوية. إن خطة الوفد ليست موجهة ضد المعاهدة، إذ من الخيل أن يحارب الوفد عملا من صعه، يل من مفاحره، ولكنها موجهة ضد اساءة تنفيذ المعاهدة، وإلى تدخل حلفائنا الديموقراطيين ضد الديموقراطية المصرية والاستقلال المصرى».

وقد هدد النحاس باشا الإنجليز في خطابه الذي ألقاه في الاسكندرية يوم ١٣ أغسطس ١٩٣٩م قائلا: «بيننا وبينكم معاهدة، فإذا كانت تنقذ حسب نصوصها وعلى قدم الإخلاص والمساواة، فأهلا بها ومرحبا، وإلا فلا كانت محالفة، ولا كانت صداقة إذا كان من ورائها الجوع والعرى والدمار لمصر، والغنم والكسب لكم وحدكم، 1

ثم مضى النحاس في كلامه خطوة أخرى، فهدد المعسكر الديمقراطي كله قائلا: إذا استمر الإنجليز على هذا الارهاق لمصر وفلسطين، وأصرت فرنسا صديقتهم على ما تفعله في سوريا، فأن يلبئوا أن يجدوا من بلاد الشرق والغرب قوة تتألب عليهم! أيها الإنجليز: إما صداقة وصفاء، وإما جفاء وعداء، فاختاروا لأنفسكم ما تريدون!ه.

(٣)

إسماعيل صدقى باشا يدعو إلى حياد مصر*

رأينا في مقالاتي السابقة كبف أفسد الصراع بين الوفد والقصر العلاقات بين مصر وبريطانيا، عندما أخذ فاروق محت تأثير على ماهر باشا يصطلم بحكومة الوفد على نحو دفع بمصطفى النحاس إلى محاولة خلع فاروق عن العرش، ووجدت بريطانيا في هذا الصراع الفرصة للتدخل في شئون مصر الداخلية عن طريق مساندة الانقلاب الدستورى الذي قام به فاروق باقالة حكومة الوفد في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م، وتأييد حكومة محمد محمود باشا التي عطلت بناء الثكنات اللازمة لانتقال القوات البريطانية الحليفة إلى منطقة قناة السويس، وأتاحت بذلك للقوات البريطانية فرصة التحرك لمساندة أى تدخل سياسي بالقوة، وهو ما حدث في حادث ٤ فبراير ١٩٤٧

الوقد ۱۱ دیسمبر ۱۹۹۵م.

كذلك رأينا كيف ارتفع المد الفاشى فى مصر مع وجود الجالية الايطالية التى كانت تعتبر أكبر جالية أجنبية بعد الجالية اليونانية، وكيف كانت هذه الجالية الإيطالية تمارس أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية، ولها تشكيلاتها شبه العسكرية التى ترتدى القميص الأسود وتقوم باستعراضاتها فى شوارع القاهرة والمدن الكبرى وعلى رأسها وزير ايطاليا المفوض ماتزوليني. وكيف ألهمت هذه التشكيلات شبه العسكرية أحمد حسين تشكيل قمصانه الخضر والقيام باستعراضات مشيلة، ومحاولة تنصيب نفسه كموسوليني آخر فى مصر، واستخدام هذه التشكيلات في الصواع السيامي ضد الوفد لخدمة القصر.

كذلك رأينا كيف كان المد الفاشي يوتقع في القيصر الملكي بسبب المحاشية الايطالية التي تخيط بفاروق، والعلاقات التاريخية التي تربط القصر الملكي في مصر بايطاليا، وميول فاروق الأونوقراطية، وكيف أثر ذلك على العلاقات بين السفارة البريطانية وسفيرها لامبسون (اللورد كليرن فيما بعد) وفاروق، في الوقت الذي كانت فيه العلاقات تسوء مع الوفد لما رآه من دعم بريطانيا للحكم الاوتوقراطي في مصر، ثم بلغت هذه العلاقات فروة التدهور عندما سقطت حكومة محمد محمود باشا على مشارف الحرب العالمية الثانية، وسنحت فرصة عودة الحياة الدستورية عن طريق اجراء انتخابات عامة حرة، ولكن الوفد فوجئ بتعيين على ماهر باشا علوه اللدود رئيسا للوزارة الجديدة، بمباركة الإنجليز، فكان ذلك ما دعا مصطفى النحاس إلى تهديد المعسكر بمباركة الإنجليز، فكان ذلك ما دعا مصطفى النحاس إلى تهديد المعسكر الديموقراطي كله في كلمته التي ألقاها في الإسكندرية يوم ١٣ أغسطس الديموقراطي كله في كلمته التي ألقاها في الإسكندرية يوم ١٣ أغسطس الموركة وفلسطين، وأصرت

فرنسا صديقتهم على ما تفعله في سوريا، فلن يلبثوا أن يجدوا من بلاد الشرق والغرب قوة تتألب عليهم.

على هذا النحو كانت فكرة حياد مصر في الحرب العالمية الثانية تتردد بقوة قبل قيام الحرب. ولم تكن تتردد من جانب واحد من القوى المتصارعة الداخلية، بل كانت تتردد من جانب كل من الوقد والقصر.

فقى ديسمبر ١٩٣٨م، بعد الأزمة العالمية فى سبتمبر ١٩٣٨م، ألقى اسماعيل صدقى باشاء القريب الصلة بالقصر، خطابا فى مجلس النواب، وصف فيه الخصومات الناشمة بين الدول الكبرى بأنها فبعيدة عن شئونتا ومصالحنا. وأبرز أن المعاهدة لا تلزم مصر بالاشترااك في حرب تدخل إنجلترا غمارها، وأن ما فرضته على مصر من تسليم مرافقها، بمجرد حدوث خلافات دولية تفضى إلى خطر قطع العلاقات، سوف يعرض مصر بداهة للعدوان عليها من الدولة التى تدخل انجلترا فى خصومتها. ولذلك كان من رأيه وجوب عقد معاهدة عدم اعتداء بين مصر وابطاليا لتأمين البلاد من أى عدوان.

وعلاقة إسماعيل صدقى باشا بايطالها وثيقة منذ تنازل لها ـ أثناء احتلالها لليبيا ـ عن واحة جغبوب المهمة فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥م، وقد احتجت جميع الأحزاب المصرية على هذه الاتفاقية، وأعلنت بطلانها لمخالفتها لنص المادة الأولى من الدستور التى تنص على أن مصر دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شئ منه، وأعلنت أن الوزراء الذين وقعوا الاتفاقية ارتكبوا جريمة عجزئة ملك الدولة بالتخلى للطليان عن جغبوب.

وعلى الرغم من أن البسرلمان المصسرى امستنع طيلة سنوات ١٩٢٦م و١٩٢٧م و١٩٢٨م و١٩٣٠م عن إيرام هذه الاتفاقية، فإن برلمان إسماعيل صدقى وحده أقر اتفاقية جغبوب في يونية سنة ١٩٣٢م!

ومن هنا كانت مطالبته بعقد معاهدة عدم اعتداء بين مصر وايطاليا منسجمة مع علاقته بايطاليا.

كذلك أخذت تظهر في الصحف المصرية في تلك الفترة تصريحات عن تعديل المادة السابعة من المعاهدة، التي تلزم مصر بتقديم جميع التسهيلات لبريطانيا عند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها؛ بما في ذلك استخدام المواتئ والمطارات وطرق المواصلات المصرية.

وفى الوقت نفسه كان موقف بريطانيا فى القضية الفلسطينية يزود الدعاية الفائية فى مصر بالأسباب التى تبث بها الكراهية لبريطانيا بين الشعب المصرى، وتعزز فكرة الحياد فى الحرب عند قيامها.

كل ذلك كان يبعث الخوف فى السفارة البريطانية من امتتاع مصر عن تنفيذ التزاماتها فى حالة قيام حرب، وهو ما سجله السفير البريطاني لامبسون فى رسالة سرية إلى حكومته فى ١٦ يناير ١٩٣٩م. فقد كتب يقول:

افيما يختص بالتزامات مصر في حالة الحرب، فإن الاحتمالات غير مؤكدة، فموقف القصر غامض، ويبدو أن هناك مؤثرات قوية _ وطنية وأجنبية _ تعمل لاقتاع الملك بالخطر الذي ينجم عن التزامات مصر الحربية كما نصت عليها المعاهدة.

وفى الحقيقة فإن أخشى ما نخشاه هو أن يتمكن عملاء ايطاليا وألمانيا، من خلال عملائهم داخل القصر وخارجه، من التأثير على الملك فاروق للاستجابة لما يريده محور روما ـ برلين، من حياد مصر فى الحرب التى تنشب. فمع أن الملك، فى لقاءاتى الأخيرة معه، قد سلم بأن الوقت الراهن ليس هو الوقت المناسب لتعديل المعاهدة، فإن لغته قد دلت على أن التعديل النهائى ريما يكون دائرا بذهنه!

ووليس هناك أدنى شك في أن الدعاية الألمانية الايطالية نفعل فعلها في اذكاء الشعور بين المصريين جميعا ... سواء كانوا من الطبقات العليا أو الدنيا ... بأن مصر ينبغى أن تتجنب الانسياق إلى الحروب التي تخوضها انجلترا، إذا كانت هذه الحروب لا تمس مصالح مصر بطريقة مباشرة.

وولكن نجاح هذه الفكرة سوف يعتمد بدوجة كبيرة على ما إذا كان فى مقدورنا استرجاع هيبتنا السابقة وقوتنا فى الشرقين الأدنى والأوسط. ذلك أنه إذا رأت مصر أن بريطانيا العظمى على درجة من القوة تكفى لحمايتها من أعمال التدمير المسكرية والجوية، فسوف يقل الكلام بدون شك عن حياد مصر. فإذا لم نتمكن من اثارة هذا الشعور عن طريق توسعنا فى التسليح، واستعادة صداقة العالم العربى المجاور لمصر، فمن الواضح أن مصر سوف تسعى واستعادة صداقة العالم العربى المجاور لمصر، فمن الواضح أن مصر سوف تسعى التوامانها الحربية التى نفرضها المعاهدة الإنجليزية المصرية.

وأما الموضوع الدولي الآخر الذي بعمل باستمرار على تعقيد العلاقات الإنجليزية المصرية، فهو مسألة فلسطين. فمصر تطمع في استغلال استقلالها،

الذى حصلت علبه أخيرا بالمعاهدة، في القيام بدور قيادى في الشرقين الأدنى والأوسط.

دوني الوقت نفسه قان مطامع الملكية في الخلافة، بجعل من تقديم العون المصرى لأية قضية إسلامية، سواء كانت داخل الحدود المصرية أو خارجها، أمرا حتميا.

وفمن مظاهر هذا الانجاه ازدياد الجمعيات الإسلامية ذات البرامج الإسلامية ذات البرامج الإسلامية الرجعية، واحياء دعاوى القرون الوسطى بجعل البناء الإدارى والقضائي للدولة إسلاميا، والهجوم على ما يسمونه بـ • الصور الحديثة للفسادة.

وراقد قامت مؤخرا هجمات يقودها شيوخ من الأزهر، بتحريض من جماعة مصر الفتاة، ضد حوانيت بيع المشروبات الروحية، وقد قبض على أحمد حسين نتيجة لتحريات النيابة المتتابعة. ولكن هذه الحركة تنظر إليها غالبية الطبقات المتعلمة بعين الكراهية ... كما أكد لى الأمير محمد على هذا المساء. ذلك أن الأغلبية التى تلقت تعليمها الحديث في المدارس القومية تميل إلى المفاهيم العلمانية للإدارة، وإلى المجتمع القائم على النظم التركية المعدلة. ومن المحقق أنه بدون مساندة القصر فإن هذه الحركة الإسلامية لم يكن ليتوافر لها مثل هذه القوة التي تشغل بال الحكومة بشكل جدى.

ووقد نفست هذه الحماسة الإسلامية عن نفسها تنفيسا طبيعيا في حملات التأييد لمسلمي فلسطين من جيران مصر الذين يتخذ جهادهم ضد البريطانيين واليهود صورة الحرب المقدسة.

وقد أضاف وصول المنفيين الفلسطينيين من اسيشل، أخيرا مزيدا من الوقود إلى النار المشتعلة، وهم الآن ضيوف جمعية الشبان المسلمين، وقد أصبحوا مركزا للهياج ضد البريطانيين.

(وقد أتاحت عمليات القمع العسكرية القاسية، التي لم يكن مفر منها، في فلسطين، فرصا كثيرة لاستغلال ما أسموه بد (وحشية البريطانيين). وقد كان على السفارة البريطانية مرة أخرى الاحتجاج على هذا التهييج لدى وزارة الداخلية. ولكن الوزارة، على الرغم من استعدادها الطبب، لا تريد، أو هي عاجزة، عن اتخاذ اجراء فعال ضد حركة تلقى التأييد الكبير من الشعب والملك!

الدينى وحده على كل حال، قلا ينبغى علينا أن نفترص أن التعصب الدينى وحده هو المسئول عن مساعدة المصريين للفلسطينين، فالمصريون جميعا يتعاطفون بالفعل مع الفلسطينيين في جهادهم، وأكثر الطبقات علما يخشون أن ممتد الخطر البهودي إلى شعوب الشرق الأدنى وإلى اقتصادها. ويخشى المصريون بربما بحق ... أن يؤثر وجود دولة يهودية قوية مجاورة تأثيرا شديدا على مركز مصر الاقتصادي المتصدر في الشرق الأدنى.

الصدام بين فاروق ولامبسون*

رأينا في المقال السابق كيف كانت فكرة حياد مصر في الحرب العالمية الثانية تدفع نفسها بقوة في المجتمع المصرى بسبب انحياز بريطانيا للحكم المطلق الذي يمارسه القصر في مصر، والذي كان يتناقض مع شعارات الديموقراطية التي كانت ترفعها المجلترا على وأس المعسكر الديموقراطي، وكذلك بسبب قمع بريطانيا للثورة الفلسطينية لحساب اليهود على نحو أشعر المصريين بالخطر من قيام دولة اسرائيلية قوية مجاورة، وأيضا بسبب ارتفاع المد الفاشي في مصر على يد كل من الجالية الايطالية التي كان يرأسها وزير إيطاليا في مصر ماتزوليني، وعلى يد القصر الملكي الذي كان يموج بالحاشية الايطالية الحيطة بفاروق، ومليشيات القمصان الخضراء لأحمد حسين الذي

^{*} الوقد ١١ ديسمبر ١٩٩٥م.

كان يصبو للقيام بدور موسوليني في مصر. وقد عبر هذا الانجاه عن نفسه في البرلمان المصرى على يد إسماعيل صدقى باشا، الذي كان وثيق الصلة بايطاليا بعد أن سلمها واحة جغبوب في ديسمبر ١٩٢٥م، وصدق برلمانه على هذا التسليم في سنة ١٩٢٢م بعد أن رفضت كل الأحزاب المصرية التصديق على اتفاقية جغبوب.

وقد عبر السفير البريطاني في مصر مايلز لامبسون (كليرن فيما بعد) عن خشية السفارة البريطانية من هذا الانجاه إلى الحياد في مصر في رسالته التي كتبها إلى حكومته في ١٦ يناير ١٩٣٩م، والتي أوردنا جانبا منها في مقالنا السابق، وأعرب فيها عن خشبة المصربين من قيام دولة يهودية قوية مجاورة تؤثر على مركز مصر الاقتصادي.

ويهمنا ما تنبأ به السفر البريطاني ... بدقة غريبة ... من أن القضية الفلسطينية سوف تظل مركز الاضطراب في مصر للغرب، حتى تصفية ترضى العرب! فقد كتب يقول:

وإن الأمر الذى يجب أن يستقر في الأذهان هو أنه توجد هنا الآن في مصر جالية فلسطينية يتكون معظمها من اللاجئين. وهؤلاء الفلسطينيون سوف يظلون مركزا دائما للاضطراب ضد البريطانيين إلى أن تصفى القضية الفلسطينية بأسرع ما يمكن، على نحو يعيد إلينا تأييد العالم العربي ويعزز موقفنا تبعا لذلك.

وتعتبر مسألة الدعاية الايطالية ... الألمانية مما ارتباط وثيقا بالظروف الدولية سالفة الذكر. وكانت الدعاية الايطالية في مصر ضد بريطانيا قد توقفت

تماما بعد إبرام اتفاقية روما"، ولكن حل محلها الدعاية الألمانية التي تعمل لمصلحة طرفي محور روما ـ برلين. ومما لا شك فيه أنه يوجد تفاهم تام بين منظمي الدعايتين الألمانية والإيطالية. فمثلا في محادثة أخيرة بين الوزير الألماني وعضو البرلمان الإنجليزي وبوسومه، استعمل الأول لهجة تهديد عنيفة في تأييده للرأى الإيطالي بخصوص قناة السويس.

ووفيما يتصل بمصالحنا فلا يعنينا كثيرا أى الشريكين في المحور يقف ضدنا، وإنما يعنينا أن الدعاية الإيطالية الألمانية واسعة النطاق في مصر، ولكن أحد ميادينها المحببة فيما يبدو هو كل ما يتصل بالأوساط الارستقراطية في مصر، مثل البلاط الملكي والملتفين حوله من الأتراك والمصريين المشتركين، والطبقات الراقية أو الأكثر تعاليا في المجتمع المصري.

وقفى هذا الميدان يجد عملاء الدعاية الابطالية والألمانية آذاتا أكثر تعاطفا عما هو الحال مع الطبقة البورجوازية والدوائر الشعبية التي مازالت تعادى إيطاليا محت راية الوفد. وكل هذه الدعاية الخفية والختلفة الطرق لها غاية واحدة هي تقويض مركز إنجلترا في مصر والشرقين الأدنى والأوسط لحساب محور روما يرلين، واضعاف مركزنا في أي مكان وفي أي وقت تنشب فيه الخلافات بين بريطانيا والعالم المصرى .. العربي.

ومن المحقق أن الطريقة الفعالة الوحيدة لمعالجة هذا الوضع تتمثل في تسوية هذه الخلافات مع حلفائنا وأصدقائنا من المصربين والعرب، وتعزيز قواننا

^{*} أو الميثاق الإنجليزى الإيطائي The Angio-Italian Pact الذي أبرم في ١٦ أبريل ١٩٣٨ وينص على أن توقف ليطاليا دعايتها ضد بريطانيا في الشرق الأدني.

المسلحة بدرجة كافية لاقناع أصدقائنا وأعدائنا على السواء بأننا بالقوة الكافية للمحافظة عل مركزنا في شرق البحر المتوسط.

فى ذلك الحين كان على ماهر باشا يلعب فى القصر الملكى نفس اللعبة التى كان يلعبها إسماعل صدقى باشاء وهى لعبة الدعاية الإيطالية الألمانية، وهو ما رصده السفير البريطاني لامبسون بدقة وبلغ به حكومته.

فقى رسالة لامبسون السرية إلى حكومته فى ٢٩ مارس ١٩٣٩م، أعرب عن اعتقاده بأن على ماهر باشا هو الذى يشجع فاروق على فكرة حياد مصر عند قيام حرب لا تتصل بالمصالح المصرية اتصالا مباشرا، إلى جانب عملاء آخرين لايطاليا وألمانيا يعملون على تشويه سمعة انجلترا فى عين الملك فاروق الذى كان واقعا تحت تأثير معاد للبريطانيين.

وقد أظهر السفير البريطاني صعوبة التغلب على هذا النفوذ الايطالي الألماني داخل القصر الملكي، وقال: ووبما يزيد مهمتنا صعوبة، أن سياسة على ماهر تقوم على الابقاء على الملك بمعزل عنا، حتى يتسنى تنفيذ سياسة القصر دون أي عائق من نصيحة يريطانية، ولذلك لن يكون من الحكمة فرض وجهات نظرنا على الملك، إلا في حالة الضرورة القصوى!

وفبالاضافة إلى ما سبق ذكره، فإن الظروف الهيطة بالملك فاروق تعد ظروفا غير مواتية، وذلك من ناحية تعليمه الناقص، وعدم خبرته، وشدة غروره الذي يغليه ختوع كل رعاياه تقريبا اللين الصلوا به خلال هذه السنين الأولى من حكمه، فضلا عن أنه ليس لليه أي استعناد لأن يتصور، أو حتى يعترف بينه وبين نفسه، بأن محدثه قد يعرف أكشر منه في أي موضوع من

الموضوعات المطروحة للحديث! وكثيرا ما تسبب ثقته البالغة البادية فيما يقول، المحيرة لدى محدثه! ومن أجل ذلك يجب التعامل معه بأعظم جانب من الحدر إذا أريد عدم إثارته. ويمكن تصور مدى صعوبة تقديم أى اقتراح ودى لمثل هذا الغلام العنيد الجاهل، الذى يتلقى الوحى من مستشاريه الحمقى اللين يلتفون حوله!

وعلى ذلك فإن هذا العاهل الشرقي الشاب العنيد لن يخضع لغير اعتبارات القوة! ومادام الشعور في مصر يصر على أن ظهور ألمانيا وإيطاليا قد أضعف من مركزنا في العالم، وأن من الأسلم لمصر بالتالي - التقرب من أصدقاء آخرين، فسوف يتآمر ملك مصر والارستقراطية المصرية الحاكمة على الدوام من أجل اتخاذ موقف مستقل عن بريطانيا العظمى.

ووقد قادنا مثل هذا الموقف قبيل الحرب العظمى إلى خلع الخديو عباس حلمى عن العرش، فإذا أصر الملك فاروق على انتهاج نفس الموقف، فقد يجبرنا ذلك عشية الحرب القادمة على اتخاذ موقف مثيل معه! وان التشابه المدهش بين الخديو السابق والملك فاروق لمما لا يخفى - دون شك - عن انتهاهكم،

على هذا النحو كانت فكرة حادث ٤ فبراير ١٩٤٢م تتردد فى ذهن لامبسون قبل أن يقوم بتنفيذها بثلاث سنوات! ومن الغريب أنها اقترنت أيضا بنصيحة لفاروق باحترام الدستور وضرورة أن يتصرف تصرفا دستوريا!

ففى نفس رسالة لامبسون السرية السالفة الذكر، يقول إنه اتيحت له الفرصة يوم ٢٩ مارس ١٩٣٩م لمقابلة فاروق، (وكان مزاجه متهيئا لتقبل ما أقول، فقلت له: إننى كثيرا ما شعرت بالأسف لبعض الأمور التى يشعر الإنسان بضرورة مفاخته فيها بوصفه شاهدا محايدا، لولا خشيته من أنه إذا فاتحه فيها يخاطر بالتورط مرة أخرى!

وفقال فاروق: ادخل في الموضوع يا أستاذ لامبسون! فقلت له: إنه سبق لى أن نصحته مرتين: قبل وبعد تولى العرش، بأن قوته كلها إنما تعتمد على تصرفه كحاكم دستورى، وأن الآراء قد تختلف حول الدستور المصرى، وهي تختلف فعلا، ولكن سواء كان هذا اللمتور دستورا حسنا أو رديئا، فإن هذا لا يغير من الحقيقة شيئا، وهي أن مصر دولة دستورية، وهي تتطلع إلى مليكها في هذه الأيام لكي يتصرف تصرفا دستوريا.

دثم قلت له: إن هذا يجرني إلى نقطة أخرى، وهي أنه ينبغي على ملك مصر، بوصفه ملكا دستوريا لدولة مستقلة، ألا يحيط نفسه بحاشية ليست مصرية صميمة. وإنني قد خشيت إذا أبديت رأيي هذا أن يستاء جلالته، ولكنها الحقيقة ولا شئ غير الحقيقة،

ويقول لامبسون إنه عند سماع فاروق هذا الكلام (بدا عليه أنه أخذ قليلاء ولكنه اعترف بما في هذه الملاحظة من قوة حجة. ثم استخرق في التفكير في الحال! .

على أن الظروف التي كانت مخيط بفاروق في ذلك الحين لم تكن من شأنها أن تقنعه باحترام الدستور، وهي ظروف متناقضة افقى الوقت الذي كان يحيط نفسه فيه بحاشية ايطالية ترضى نزوات الشباب فيه، كانت دوائر القصر خت نفوذ على ماهر باشا تخيطه بهالة إسلامية لتعزيز حكمه المطلق من جهة، ولاعتقاد على ماهر باشا بامكان مصر أن تصبح قوة إسلامية. وبطبيعة الحال فإن الدين كان يتخذ في ذلك الحين أداة لتحقيق هذه الأغراض السياسية، وهو ما سطره مايلز لمبسون لحكومته، فقد كتب يقول:

وإن السألة الدينية هي أهم موضوع في وقتنا الحاضر، فإن دوائر القصر تبدل جهدها لاحاطة الملك بهالة إسلامية، ومع أني شخصيا أشك في تمسك على ماهر باشا بأصول الدين، فإنه يساند تلك الجهود اعتقادا منه بأن مصر تستطيع أن تقوم بدور فعال إذا هي انجهت إلى الشرق دون الغرب، وهو ما يتيع لها أن تصبح قوة إسلامية رائدة تستطيع أن نمد نفوذها إلى آسيا.

وعلى أن هذا التحمس الإسلامي المصطنع لن يستمر في اعتقادى، فالشبان الذين يتخرجون في المدارس الثانوية والمعاهد العليا كل عام، يتطلمون إلى المبادئ والأفكار الأوروبية العلمانية، على الرغم من افتخارهم باعتناق الإسلام باعتباره قوة سياسية واجتماعية، فإن ما يجرى في أوروبا الحديثة من تطور يجعل من العسير على أولئك الشباب أن يرجعوا إلى أفكار القرون الوسطى.

وإذا صح تقديرى للموقف فإن المستقبل ملىء بالاحتمالات، فمنذ وقت طويل وأنا أشعر بأن الملك فاروق، سواء نجح نجاحا مرموقا أو فشل فشلا ذريعا، فإن النتائج سوف تكون فادحة على النظام الدستورى كله. ولو أنه كان محاطا بمن يسترشد به من المستشارين من أمثال ولورد ملبورت على ماهر ليس لما كان هناك موجب للانزعاج، ولكن ــ لسوء الحظ ــ فإن على ماهر ليس هو واللورد ملبورنه!

الدعوة إلى تنصيب فاروق خليفة للمسلمين (*

رأبنا في مقالاتنا السابقة كيف أخذت الحياة السياسية في مصر تنحرف عن المحالفة مع بريطانيا إلى الحياد، بعد اقالة وزارة الوفد التي عقدت المعاهدة، وانتقال الأمور إلى يد القصر. و استعرضنا العوامل التي ساعدت على فكرة الحياد، ومساندة بريطانيا للحكم المطلق في مصر، وتأثر الملك فاروق بالنفوذ الايطالي، وانتشار المد الفائي في مصر على يد القمصان السوداء الايطالية وقمصان ومصر الفتاة الخضراء، هذا فضلا عن تدخل القضية الفلسطينية ووجود جالية فلسطينية في مصر معظمها من اللاجئين، وخشية المصربين من وجود دولة يهودية مجاورة تؤثر على مركز مصر الاقتصادي.

ألوفد ا يناير ١٩٩٦م.

فى ذلك المحين كان يسيطر على قاروق الرجل الذى أدار دفة الانقلاب الدستورى ضد حكومة الرفد بكفاءة منقطعة النظير، وهو على ماهر باشا. ولم يكن على ماهر باشا من طراز زعماء أحزاب الأقلية الذين فشلوا فى المحصول على نقة الجماهير فانقلبوا عليها، مثل زعماء حزب الأحرار الدستوريين أو المحزب الوطنى الذى كان يرأسه حافظ رمضان باشا، وانما كان من طراز السياسيين الذي لا يؤمنون بالجماهير أصلا!

ومع ذلك لم يكن على ماهر باشا رحعيا بالمعنى المتواضع عليه، فلم يكن يلجأ إلى أساليب البطش والقمع كما كان يفعل إسماعيل صدقى باشا أو محمد محمود باشا، وإنما كان اصلاحيا مستنيرا يؤمن بفكرة المستبد المستنير، وكان يملك الاحساس الطاغى بقدرته على القيام بدور ما في شئون بلده. وقد ذكر لى حسن يوسف باشاء الذي كان رئيسا للديوان الملكى بالنيابة قبل ثورة يوليو، أن على ماهر كان يعتبر الفترات التي لا يتولى فيها رئاسة الوزارة، مخصومة من عمره الوبالفعل فقد ثميزت أعمال على ماهر باشا في الإدارة والحكم بروح القوة والجرأة والسرعة عما لم يكن يتوافر في حكومة برفاته القيود الحزية.

وقد كان ذلك ما جعل أنظار كثير من الشباب تتطلع إليه، كما تطلعت إليه الحركات السياسية والدينية المعادية للوفد، تلتمس فيه القوة والتأييد بحكم صلته بالملك فاروق. فقد تطلعت إليه جماعة مصر الفتاة على النحو الذي يعبر عنه أحمد حسين في العبارة الآتية: ولا عجب إذا رآنا الناس نأخذ جانب على

ماهر باشا، وندعو إلى رفعه إلى الوزارة، ليكون مقدمة لحكم الشباب، ومقدمة لثورة الإصلاح الكبرى»!

كما تطلعت إليه جماعة الإخوان المسلمين، وتخمس له فريق منهم على النحو الذي دعاهم إلى الهتاف بحياته في مناسبة عودته من مؤتمر المائدة المستديرة بلندن، على خلاف مألوف هتافهم المعروف لله وحده ا

وكان من الطبيعي أن يتخذ على ماهر باشا من هاتين الجماعتين ركيزة لتقوية الموقع الذي يحكم منه، وهو القصر، من الناحية الجماهيرية، ويستعيض بجماهير هاتين الجماعتين المسلحتين عن الجماهير الوقدية.

ولما كان الوفد بقف إلى جانب الديموقراطية الليبرالية التى تؤمن بحكم الشعب وتختكم إلى الدستور وحده، فقد كان من الطبيعى أن يختار على ماهر باشا الجانب الآخر الذى يعزز به سلطة القصر الأونوقراطية، وهو السلطة الدينية التى كان يرى أنها الوحيدة التى تستطيع مواجهة السلطة المدنية التى يقف إلى جانبها الوفد.

ومن هنا فقد أخذ يذكى المطامع الملكية القديمة فى الخلافة الإسلامية، التى بدأت مع الملك فؤاد وكان يطمع فى أن يكتسب لنفسه بها مهابة بين ملوك العالم الإسلامي وشعوبه نما يكتسبه عادة خليفة المسلمين، وفى الوقت نفسه يعزز بها سلطته العلمائية الزمنية فى مصر على حساب الحكم الدستورى.

وهذا الدافع قاد على ماهر باشا ... بالضرورة ... إلى فكرة أن مصر يمكن أن تلعب دورا أكبر نما هي عليه إذا هي الجهت إلى الشرق الإسلامي دون

الغرب المسيحي، وتستطيع بذلك أن تصبح قوة إسلامية رائدة، بمند نفوذها في آسيا والمشرق العربي.

وقد اختلف على ماهر باشا فى ذلك مع المفكرين المصريين الذين كان يعبر عنهم طه حسين، والذين كانوا يتجهون بأبصارهم إلى الغرب، وإلى حوض البحر المتوسط بالذات، ويرون أن العقل المصرى منذ القدم مرتبط بشعوب وبحر الروم (اليحر المتوسط)، وأنه بعيد كل البعد عن حضارة الهند والصين واليابان، قريب كل القرب من حضارة اليونان والطليان والقرنسيين، وأن لا فرق بين المصرى والأوروبي في العقلية، وأن لمصر من ثم ... فراغا في البحر المتوسط يجب أن تملأه، ودورا يجب أن تقوم به. بل يرون أنه لم يجن على مصر شيء قدر انصرافها عن حوض البحر المتوسط!

على أن فكرة على ماهر باشا في تنصيب قاروق خليفة للمسلمين كان يقارمها الوفد بصلابة، فقد اعترض النحاس على إقامة حفلة دينية بعد حفلة أداء فاروق اليسمين الدستورية أمام البرلمان، يؤم فيها الملك الناس على أثر التتويج، على اعتبار فأنه الإمام الذي ينوب عنه الأثمة وتصدر باسمه أحكام الشريعة؛ اوقال النحاس بصراحة: إن الأخذ بهذا الاقتراح يتضمن وإقحاما للدين فيما ليس من شئونه، وايجاد سلطة دينية خاصة بجانب السلطة المدنية، وأن الإسلام لا يعرف سلطة روحية، وليس بعد الرسل وساطة بين الله وعباده؛

وعتدئذ كتبت جريدة القصر «البلاغ» تختج بفائدة الحفلة الدينية في تثبيت مكانة مصر في البلاد الإسلامية. وكان هذا تعبيرا عن اختلاط المطامع الملكية في الخلافة بالدين بالوطنية! على أن هذا الفشل الذى منى به على ماهر باشا لم يدفعه إلى اليأس، فقد انطلق رغم ذلك فى تتغيذ سياسته الإسلامية، واعداد عمامة الخلافة ليضعها على وأس فاروق، وكان من الطبيعي أن يستخدم في تنفيذ ذلك الأزهر، وجماعة مصر القتاة، وجماعة الإخوان المسلمين.

وبالنسبة للأزهر فقد كان يخدمه في ذلك علاقة التحالف التقليدية بين القصر والأزهر طوال عهد الملك فؤاد، وهي التي استمرت حتى وفاة الملك فؤاد. وعندما اعتلى فاروق العرش كان الشيخ مصطفى المراغى في مشيخة الأزهر، وكانت صلة المراغى بالانجليز صلة وثيقة منذ كان موظفا كبيرا في السودان، وقد توطدت صلته بصفة خاصة، بعد عودته إلى مصر، بأكثر المندوبين السامين البريطانيين شراسة وتشددا، وهو اللورد جورج لويد، حتى يذكر محمد شفيق رئيس القسم العربي بدار المندوب السامي أنه لم يكن يمضى أسبوع دون أن يكون الشيخ المراغى مدعوا أو زائرا في دار المندوب السامي الفيخ يمضى أسبوع دون أن يكون الشيخ المراغى مدعوا أو زائرا في دار المندوب السامي الفيخ يمضى أسبوع دون أن يكون الشيخ المراغى مدعوا أو زائرا في دار المندوب السامي، وقد كان لذلك أثره في فرضه على مشيخة الأزهر بدلا من الشيخ المؤاهري، ولم يجد الملك فؤاد بدا من الاستجابة.

على أنه بعد أن انقلبت العلاقة بين القصر والإنجليز من مخالف إلى خصومة بعد وفاة الملك فؤاد، بفضل سياسة على ماهر باشا، انقلبت العلاقة بين المراغى والإنجليز إلى خصومه تبعا لذلك! ومن هنا لعب الشيخ المراغى دورا مهما في الصراع بين القصر والوفد. فبالاضافة إلى مساندته فكرة الحفلة الدينية، فقد نزل بثقله في محاربة الوفد على حساب الوحدة الوطنية! فلما كان مكرم عبيد باشا، سكرتير عام الوفد في ذلك الحين، يقف إلى جانب

مصطفى النحاس ضد جناح أحمد ماهر والنقراشي المتواطئ مع القصر، فقد لجأ الشيخ المراغي إلى الدين سلاحا في وجه الحكومة الوفدية، مدعيا وجود سيطرة قبطية على الحكم، ومؤججا الشعور ضد الأقباط، حتى لقد هدد بقيام ورداني، جديد! وهو الذي قتل رئيس الوزراء بطرس غالى!

وقد استخدم على ماهر باشا والشيخ المراغى الطلبة والعلماء فى الترويج لفكرة خلافة فاروق علنا منذ الشهر الأول للانقلاب الدستورى على حكومة الوفد. فقد ربا لفاروق أداء صلاة الجمعة فى الأزهر، حيث علت أصوات المصلين بالهتاف لفاروق بوصفه فخليفة المسلمين ا وكتبت جريدة والايفننج المسائدة البريطانية لمراسلها فى القاهرة مخت عنوان: ومصر والخلافة الإسلامية تقول:

اقد أصبح الشيخ المراغى ذا مركز وطيد الآن، وقوة بحسب حسابها وراء العرش، بل ربما كان هو الوحيد من بين المستشارين، الذين لهم اتصال دائم بالملك قاروق، والذى له نقوذ حقيقى لدى جلالته. وقد قيل لى إن فضيلته يطمع فى أن تعود مصر إلى احياء الروح الدينى.

واستطرد مراسل الا يفننج ستاندرد، يقول: اوقد سمع أول صوت صريح في هذا الصدد وقت صلاة الجمعة الماضية في الجامع الأزهر، عندما صاح المصلون: اليحيى الخليفة، اولاشك أن مصر كزعيمة للثقافة بين الأم الإسلامية، تستطيع أن تقوم بدور ناجح في سبيل إحياء الخلافة الإسلامية،

أما حزب مصر الفتاة، وهو الحزب الآخر الذي كان يستند إليه على ماهر باشا في الدعوة إلى الخلافة الإسلامية، فقد أخذ يعزف على وتر الخلافة بدوره عزفا عاليا مضللا بذلك الجماهير المصرية! ففى الوقت الذى كانت فيه فتاة ايطالية تقوم وبتسلية؛ فاروق فى أثناء فترة نفاس الملكة فريدة، كان أحمد حسين (كما كتب السفير البريطانى إلى حكومته) يكتب فى جريدة و بسر الفتاة داعيا إلى خلافة فاروق، ويخاطب المصريين قائلا: وانظروا إلى التاج الذى يزين بلادكم! وإلى العرش الذى يفيض جلالا على أمتكم! أنظروا إلى القائد الذى اجتمعت عنده الدنيا والدين! ملك فى هذه السن المبكرة يتصرف كأمير للمؤمنين حقا، بل وكأمير عن يعتز بهم المسلمون فعلا! إنها ارادة الله وكلمته، إنها دعوة من الله للمسلمين فى مصر وفى جميع أنحاء الدياء إن الكلمة اليوم للدين، وان نجانهم فى عودتهم لدينهم .. نحن ننادى بزعامة مصر ولملكمة اليوم للدين، وان نجانهم فى عودتهم لدينهم .. نحن ننادى بزعامة مصر وملوكهم وزعمائهم!».

أما جماعة الإخوان المسلمين، وهي الحزب الثالث الذي استند إليه على ماهر باشا في محاربته للوفد، وفي دعوته إلى خلافة فاروق لتعزيز سلطته الزمنية بالسلطة الدينية، فلم يكن أقل حماسة. فقد سارع المركز العام للإخوان المسلمين بمناسبة قدوم فاروق إلى القاهرة من الإسكندرية لمباشرة سلطته الدستورية، باصدار أوامره إلى وفرقته العسكرية، حسيما وصفتها جريدة الإخوان المسلمين ـ وبالزحف إلى القاهرة! وفي ساحة عابدين انتظم الإخوان على باب القصر، رافعين أعلامهم، يهتفون: والله أكبر ولله الحمد، الإخوان المسلمون بيابعون الملك المعظم، نبايعك على كتاب الله وسنة رسولهه!

نشاط الا'لمان فى مصر قبل الحرب*

لعل القارئ العزيز قد لاحظ من قراءة مقالنا السابق كيف إن القوى الأوتوقراطية والفاشية المناصرة للقصر، والمعادية للوقد، استخدمت الدين فى صراعها السياسى ضد القوى الديموقراطية التى يمثلها الوقد، وأرادت تعزيز السلطة الزمنية للملك فاروق بسلطة دينية يستمدها من مبايعة مشايخ الأزهر له عند توليت العرش، أو من المناداة به خليفة للمسلمين، وذلك لخداع الجماهير، وحملها على القبول بحكمه الأوتوقراطي باسم الدين، وكل ذلك نقت إدارة ومايستروه الانقلاب الدستورى على ماهر باشا، الذي كان يناصب الوقد العداء.

^{*} الوفد ٨ يباير ١٩٩٦م.

وقد كان تأثير ذلك في إذكاء فكرة الحياد في الحرب تأثيرا كبيرا، بسبب صلات القصر بايطاليا، ولاستخدامه الدين في الصراع السياسي مع الوفد، ولأن القوى الفاشية بالذات كانت هي التي تتاجر بالدين، وتعتمد عليه في إثارة العداء ضد بريطانيا بسبب القضية الفلسطينية. فلم تكن فكرة القومية العربية في ذلك الحين هي التي مخرك الشعور في المنطقة العربية من أجل الفلسطينين، وإنما كان يحركها الشعور الإسلامي بالدرجة الأولى.

فى ذلك الحين كانت الدعاية الايطالية تلعب دورا مهما فى إذكاء فكرة الحياد فى الحرب، وقد كانت تمارس نشاطها منذ وقت مبكر، فقد قدرت الصحف الوفدية ـ التى كانت تتابعها ـ نفقانها فى عام ١٩٣٥م بمبلغ عشرين ألف جنيه، وهو ما يعادل ستمائة ألف جنيه بعملة هده الأيام!

وقد نشرت مجلة آخر ساعة الوفدية يرقية لمراسل وكالة الشرق العربى في روما، ورد بها موافقة الحكومة الإيطالية على قرار ومكتب الدعاية الفاشية في الشرق، بايجاد جو معاد للمعاهدة المصرية الإنجليزية، وتشجيع القائمين بمعارضتها في مصر، لأن الدوائر الايطالية تعتقد أن هذه المعاهدة موجهة إلى نفوذ إيطاليا في الشرق والتوسع الاستعمارى الإيطالي، وقد ربطت المجلة الوفدية بين هذه المبالغ ونشاط جمعية مصر الفتاة ومعارضتها للمعاهدة.

وفي عام ١٩٣٨م زار أحمد حسين رئيس مصر الفتاة إيطاليا، وعرض على موسوليني فكرة تعاون حركة مصر الفتاة مع إيطاليا!

وقد كانت مصر الفتاة هي التي حاولت اغتيال مصطفى النحاس على يد أعضائها، وهو عز الدين عبدالقادر في نوفمبر ١٩٣٧م، وكان اعتقاد

المحكومة الوفدية أن الايطاليين هم الذين وراء الحادث، فقد كتب السير مايلز لامبسون إلى حكومته يقول إنه عندما زار مصطفى النحاس عقب الحادث لتهنئته بنجاته من محاولة الاغتيال، قال له إن «المسألة لها أبعاد عميقة متشعبة، وإن وزير العدل قد أحبر، توا بأن الايطاليين وراء هذا الحادث،!

على أنه لما كانت سمعة ايطاليا في مصر سيئة، بسبب اقتطاعها واحة جغبوب من مصر وضعها إلى ليبيا التي كانت واقعة بخت الاحتلال، من جهة، ومن جهة أخرى، لأن عداء الوفد الأيديولوجي للفاشية كان يدفعه باستمرار إلى مهاجمة ايطاليا الفاشية ، فقد كان ذلك ما دعا ايطاليا إلى التسين مع ألمانيا لتتولى الأعمال ذات المصلحة المشتركة في مصر، وتختص أيطاليا بالبلاد المجاورة.

وبطبيعة الحال فإن هذا النشاط الذي كان يبذله الألمان في مصر لم يكن يخفي عن عين السفارة البريطانية، التي كانت تنظر إليه بعين الخطورة.

فقد كتب السفير البريطاني مايلز لامبسون في ١٨ ديسمبر ١٩٣٧م تقريرا مطولا إلى حكومته ينبهها فيه إلى حقيقة هذا النشاط وأبعاده. وقد جاء فيه:

وأتشرف بأن أقدم إليكم الأدلة التالية على زيادة اهتمام الألمان بمصر والسودان بصفة خاصة، وبالشرق الأدنى بصفة عامة، وقد كثرت هذه الأدلة حتى أصبح من الواضح أنها تعبر عن أهداف أعمق من مجرد أنشطة بجارية وصحفية خالصة، كما يبدو أنها تمثل جزءا من مخطط عام للنفاذ إلى هذه الأقطار، استعدادا لتطورات مقبلة محتملة.

وضرب مايلز لامبسون مثلا لذلك به الزيارة التي قام بها الهر بلدور فون شيراخ Baldur Van Shirach مؤخرا في وقد لسوريا والعراق وإيران. وكذا الزيارة التي قام بها الهرشفارتس فون بيرك Schwarz Von Berk وإلى فلسطين، وقال إن الغرض من هذه الزيارات هو دون شك به إقامة علاقات مع التشكيلات شبه الفاشية وحركات الشباب في البلاد العربية، والاستعداد لعمل دعاية في الصحف على نطاق واسع.

وبالنسبة لمصر، ضرب لامبسون مثلا آخر بالزيارة التي قسام بها مؤخرا زائر آخر أكثر شسهرة من هذين الزائرين، وهمو والجنرال فرتر فون فريتش، Werner Von Fritsh ، وقال: وونحن الآن نتوقع وصول الهر جوبلز -Goeb bels يوم ٢ يناير (١٩٣٨م) !ه.

ثم ذكر أنه فيهما يختص بزيارة فون فريتش الفلعلك قد علمت من المصادر السرية أن زيارة المجنرال فون فريتش ليست مقصورة على ما يبديه سائح يبحث عن الصحة والمتعة ا فمن الواضح أنه يتوق إلى دراسة المسائل التي تتعلق باعادة نسليح الجيش المصرى، وباستعدادات القوات البريطانية في مصر!

ووقد سافر هذا الجنرال إلى الأقصر وأسوان، بعد فترة قصيرة قضاها في القاهرة، وقد تبين من مراقبة خركاته أنه أبدى اهتمامه بعدد من الأمور ذات الأهمية الكبرى، فقد قام على سبيل المثال بزيارة إلى والقصيرة، قد تكون مرتبطة بوجود مستعمرة ايطالية هناك. ومن المعتقد أيضا أنه مهتم باحتمالات وجود الحديد، ومشروع خزان أسوان!

ومن المهم في هذا الصدد أن أسجل أن محادثة تليفونية قد سمعت في الاسكندرية تدور بين بعض كبار الايطاليين، أشار فيها المتحدثون إلى نشاط وأصدقائنا، في مصر العليا! وهناك ما بحمل على الاعتقاد بأن هؤلاء والأصدقاء، المشار إليهم هم: الحنرال فون فريتش وجماعته.

الكذلك فإنه في أثناء وجود الجنرال في مصر العليا، طار ياوره الهوبتمان فون بوث، Hauptmann Von Both إلى روما، لإجراء بعض المقابلات. وعاد إلى مصر منذ بضعة أيام.

ثم قال لامبسون إنه (عما يدل على أن اهتمام الألمان ليس مقصورا على مصر وحدها، وإنما يتجاوزها إلى ما هو أبعد منها! هو الزيارة المقترحة للمارون وفون _ أو _ فاخندورف، Von Ow Wachendort ، وزير ألمانيا المفوض في القاهرة، إلى السودان! وقد تأجلت هذه الزيارة مؤقتا لأسباب صحية، وأيضا بسبب توقع وصول الهر جوبلز. ولكن مما لاشك فيه أن الوزير الألماني سوف يجمع في هذه الرحلة بين المتعة والعمل! وهو عمل من الواضح أنه غير مرغوب فيه من وجهة نظرنا!»

وأضاف لامبسون قائلا: (كذلك يفكر البارون) فون جوسلر Gossler وهر ممثل سكة حديد الحكومة الألمانية في القاهرة وان كان يشك منذ وقت طويل في قيامه بأعمال أخرى! في زيارة السودان في المستقبل القريب! وقد علمت أيضا من عميلنا في السودان، أن البارون (فون ريشتر) Von Richter ، موجود في الخرطوم من قبل!).

ثم أبدى لامبسون رأيه في كل هذه الشواهد والأدلة، فأوضح أنه دليس ثمة الا تفسير واحد لهذا الاهتمام الواضح، وهو أن برلين، بعد تقارب روما برلين، متلهفة على معرفة المزيد – في أقرب وقت سعن المناطق التي ربما تلعب فيها دورا حيوبا في أية حرب قادمة تشترك فيها ألمانيا وإيطاليا او تحقيقا لهذه الغاية يتلمس بعض رجالها القياديين الذرائع لزيارة مصر والسودان، للحصول على انطباعات أولية، في الشرق الأدنى، قبل أن يرتبطوا بالخططات العسكرية التي قد يود الطليان اجتذابهم إليها!).

انتهت رسالة الامبسون السرية إلى حكومته عن نشاط الألمان في مصر قبل الحرب العالمية الثانية. ولكن الوثائق تشير إلى أن اليهود المصريين لم يكونوا أقل اهتماما، بل كانوا يعتبرون هذه القضية قضيتهم الأولى، لأن وجود الألمان في مصر في أية حرب قادمة يعنى نفى الوجود اليهودي في مصر!

وهذا ما تكشفه المذكرة التي كتبها المستر كيلي Kelly عن مقابلة دارت بينه وبين عميد اليهود المصربين، وهو يوسف أصلان قطاوى باشا، الذي كان وزيرا للمالية المصرية بعد سقوط وزارة سعد زغلول في نوفمبر ١٩٢٤م، يشكو فيها الأخير من النشاط الألماني في مصر. وقد ورد بها الآتي:

وزارنى هذا الصباح بوسف أصلان قطاوى باشا، للتحدث معى حول النشاط الألمانى في مصر، وقد قدم لى أولا مذكرة تتضمن أن انخاد الصناعات المصرية قد طلب إلى أعضائه، بناء على طلب وزارة الخارجية المصرية، في يوم ٢٦ نوفمبر، بحث مشروع اقترحه نشأت

باشا، وزير مصر المفوض في برلين، لايفاد فنيين وعمال مصريين للتدريب في ألمانيا، وايفاد خبراء ألمان إلى مصر بالتبادل.

وقال المستر كيلى إن قطاوى باشا قد أبلغه أن المحكومة المصرية قد انصلت به بخصوص زيارة الدكتور جوبلز المقبلة إلى مصر، والتي يعتقد أنها متتم في أوائل يناير، وطلبت إليه اتخاذ ما يلزم من اجراءات لضمان عدم قيام اليهود في مصر بأية مظاهرات، وأنه اتخذ الاجراءات الممكنة اللازمة لضمان عدم حدوث ذلك. ولكنه مع ذلك ما أبلغ الحكومة المصرية بأنه إذا حدثت تصرفات استغزازية من جانب الدكتور جوبلز أو من أي أحد من كبار الزوار الآخرين، فإنه لن يكون مسئولا عن ذلك اله

وقد شكا قطاوى باشا للمستر كبيلى من النشاط الألمانى فى المنطقة العربية، واستدل فى هذا الصدد وبزيارة وبولدور فون شيراخ، وهو قائد الشباب، إلى سوريا وفى رفقته أربعون شخصاا وقال إن نشاط الألمان فى مصر فى ازدياد، على الرغم من أن جاليتهم لا تتجاوز عدة مئات، وإنه يعتقد أن هناك اتفاقا قد تم بين ألمانيا وإيطاليا، يختص الايطاليون فيه بالبلاد المجاورة لمصر، بينما يتولى الألمان الأعمال ذات المصلحة المشتركة فى مصر، نظرا لأنهم أقل شبهة من الإيطاليين!

Lampson-Eden, Dec. 18, 1937. *

(Y)

زيارة الماريشال بالبو حاكم ليبيا لمصر وخطبة فاروق يوم ٢٣ فبراير ١٩٣٩م*

رأينا في مقالاتنا السابقة كيف كان المناخ السياسي في مصر يتهيأ قبل الحرب العالمية الثانية لفكرة الحباد، بسبب التشكيلات الفاشية المتمثلة في القمصان الملونة، التي كانت تتخذ لونا أسود للميليشيات الإيطالية التي كانت تستعرض نفسها محت قيادة وزير إيطاليا المفوض ماتزوليني من جهة، واتخذت لونا أخضر لميليشيات أحمد حسين رئيس مصر الفتاة، من جهة أخرى، وبسبب النفوذ الإيطالي في القصر الملكي الذي كان على صلة ود تاريخية مع إيطاليا، ثم بسبب التعاطف الأيديولوجي بين الحكم المطلق للقصر والحكم المفاشي المعادي للديموقراطية، وكلاهما يستخدم الدين سلاحا لتعزيز سلطته، الفاشي المعادي المنابع وفي مصر يستخدم المنابع وفي مصر يستخدم المتبوعية، وفي مصر يستخدم المتبوعية، وفي مصر يستخدم

الوقد ١٥ يناير ١٩٩٣م.

الدين مملاحا محاربة الليبرالية التي كان يمثلها الوفد، ولذلك رأينا كيف استخدم القصر كلا من جماعة مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين سندا يعزز به نظام الحكم المطلق في مواجهة الوفد، كما كان يستخدم الأزهر تحت رئاسة الشيخ مصطفى المراغى لتعزيز سلطته الزمنية بسلطة دينية، وكل ذلك في الوقت الذي كانت الدعاية الإيطالية تنفق فيه الأموال في مصر لإيجاد جو معاد للمعاهدة المصرية الإنجليزية، ويزداد نشاط الألمان في مصر لإقامة علاقات مع التشكيلات الفاشية وحركات الشباب وإيجاد جو متعاطف مع ألمانيا.

ومع اقتراب الحرب العالمية الثانية كانت فكرة الحياد تدفع بنفسها في السياسة المصرية حثيثا، فكما رأينا، فقد أعلن إسماعيل صدقى باشا، الوثيق الصلة بالقصر الملكى، في مجلس النواب في يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٣٨م ضرورة عقد معاهدة عدم اعتداء بين مصر وإيطاليا لتأمين البلاد من كل عدوان، ووصف الخصومات الدولية الناشبة بأنها دبعيدة عن شئوننا ومصالحناه.

وبعد شهرين اثنين، أى فى فبراير ١٩٣٩ م، كان الملك فاروق يتخذ خطوات سرية جريئة نحو فكرة الحياد، وهو ما كشفته مذكرات وزير الخارجية الإيطالية وزرج ابنة موسوليني، وهو الكونت شيانو Ciano.

فقى يوم ٢٣ فبراير ١٩٣٩م كتب الكونت شيانو فى مذكراته يقول: إن نبأ مثيراً قد وصله عن مقابلة تمت بين مراد سيد أحمد باشا، وزير مصر المفوض فى برلين، والسفير الإيطالي فى المانيا، وهو «أتوليكو» Attolico المفوض فى برلين، والسفير الإيطالي فى المانيا، وهو «أتوليكو» أستفسر فيها الوزير المصرى باسم مليكه .. الذى وصفه بأنه ويناصب الإنجليز الكراهية، .. عما إذا كان المحور سوف يكون على استعداد لمساندته إذا أعلنت

مصر حيادها، وترتب على ذلك تدخل مباشر، أو غير مباشر، من جانب بريطانيا العظمي؟

وقد على الكونت شيانو على هذا النبأ بقوله: إنه كان ومن الخطورة بحيث دفعه إلى تقبله ببعض التحفظ، على الرغم من أن مصدر الخبر كان موثوقا به، وهو السفير الإيطالي نفسه. ولكنه، بناء على اتفاقه مع موسوليني، أرسل إلى السفير الإيطالي يفوضه في الاستمرار في محادثاته مع وزير مصر المفوض في يرلين، وأن يوضع له أن أي جهد يبذل لإضعاف العلاقات بين مصر ولندن، سوف يقابل بالتأييد في إيطاليا!

وبعد شهرين آخرين، أى في أوائل مايو ١٩٣٩م، عاد الكونت ماتزوليني، وزير إيطاليا المفوض في مصر، إلى القاهرة من إيطاليا يحمل تأكينات شفوية بحن نية إيطاليا!

وقد نشرت هذا النبأ جريدة والديلى تلغراف، في ٥ مايو لمكاتبها في روما. وقد جاء فيه أن الملك الرسمية تؤيد الأنباء القائلة بأن الملك فكتور عمانويل، ملك إيطاليا، أرسل خطابا إلى الملك فاروق، يؤكد فيه الاحترام المتبادل لسلامة الأراضى المصرية والأملاك الإيطالية الإفريقية.

وفى يوم ٩ مايو، أى بعد أيام قليلة، زار الماريشال بالبو Marshal Italo ه حاكم ليبيا الإيطالي، القاهرة، زيارة خاصة، ومع ذلك فقد استقبلته السلطات المصرية استقبالا حافلا!

وفي اليوم التالي لوصوله نمت مقابلة بين الماريشال بالبو والملك فاروق، حضرها معه الكونت ماتزوليني وحده ا وخرج بعدها الماريشال بالبو يهدى إعجابه بما شعر به «بما في نفس جلالته من الحرص الصادق على ذكرى والده، وكيف تنمو هذه الذكرى في قلبه، محاطة بالعناية والمحافظة على تقاليد والده النبيلة في محبته لشعبه. وكان بالبو يقصد باحترام فاروق ذكرى والده صلة الملك فؤاد السابقة بإبطاليا التي شب فيها في البلاط الملكي الإيطالي، وما سبقه من إبواء إيطاليا لوالده الخديو إسماعيل.

ومع أنه لم يذع شئ عما دار بين بالبو وفاروق في تلك المقابلة، فإن الأقوال انتشرت في مصر في ذلك الحين ... كما لاحظ مراسل الديلي تلغراف ... عن عقد ميشاق عدم اعتداء بين مصر وإبطاليا، وقال: إن هذه الفكرة فيحد لها صدى في بعض المقامات، .

وقد نشرت الأهرام في ذلك الوقت انقلاعن مسادر مطلعة أن الماريشال بالبو شرع مع الكوقت ماتزوليني في إجراء مباحثات مع الحكومة المصرية للانفاق على تعيين الحدود المصرية الطرابلسية (الليبية)، وعقد معاهدة صداقة بين مصر وإيطاليا. وقالت: إن الماريشال بالبو فاتح محمد محمود باشا في هذا الشأن خلال زيارته له في دار الرياسة.

ومن الواضح أن زيارة ماتزوليني لإيطاليا، بعد اتصالات فاروق السرية بوزير خارجية إيطاليا عبر وزيره المفوض في برلين مراد سيد أحمد باشا، ثم عودة ماتزوليني من إيطاليا إلى القاهرة ومعه خطاب الملك فكتور عمانويل إلى الملك فاروق، ثم زيارة الماريشال بالبو للقاهرة بعد أيام، وروايات المصادر المطلعة في مصر عن عقد معاهدة صداقة بين مصر وإيطاليا، كل ذلك يشكل حلقات

في سلسلة من الاتصالات يقف القصر في أحد أطرافها ويقف الطليان في الطرف الآخر.

وبطبيعة الحال فلم تكن هذه الانصالات تغيب عن عين السفارة البربطانية في مصر التي كانت ترقب الموقف في غضب عبرت عنه الرسالة السربة الآنية التي أرسلها مايلز لامبسون إلى حكومته يوم ٣ فبراير ١٩٣٩م، وفيها يقول:

ولقد كان لابد للنظم السلطوية، أى النظم الشمولية، بما تنطوى عليه من احتقار للنظم الديموقراطية، أن تمارس في الظروف الحالية تأثيرها على القصر، الذى يمارس الحكم ضد غالبية الشعب. ومن الأمور الجديرة بالاهتمام ما يخدلت به صحيفة إيطالية مؤخرا عن والعناصر الأرستقراطبة الشابة، في مصر التي تميل بدرجة مرضية إلى إيطاليا الفاشية. وها هو ذا القصر يعمل في الموقت الحاضر لتعزيز موقفه ضد الوفد، بل أيضا ضد العناصر الدمتورية خارج الرفد، ولا تكاد إنجلترا بسجلها الدستورى والديموقراطي، نملك تأثيرا على القصر المنشغل بتدبير الخطط للحكم الدكتاتورى؛ ا

ومع أنه وصف القوى الدستورية بأنها نميل طبيعيا إلى إنجلترا، باعتبارها ومع أنه وصف القوى الدستورية بأنها نميل طبيعيا إلى إنجلترا، باعتبارها وربة هذا النظام؛ الأسطورية ... أو على حد قوله باللغة اللاتينية تميل بطبيعتها إلى دhina ... فإنه اعترف بأنه يوجد، حتى بين العناصر التي لا تميل بطبيعتها إلى حكم القصر المطلق، وشعور متزايد بأن النظم الديموقراطية والبرلمانية قد أطبع ضروريا إذا أريد تخليص أفلست، وأن مزيدا من الأساليب السلطوية قد أصبح ضروريا إذا أريد تخليص الإدارة من وهدة الحزبية ومن الدسائس الشخصية، وتحقيق نقدم حقيقى

للبلاد، وهذا الشعور موجود حتى بين شباب الطبقة المثقفة المصرية الذين هم سريعو الاستجابة لوسائل التأثير الإيطالية الألمانية البارعة.

ونبه السفير البريطاني في هذه الرسالة إلى ما سبق أن كتب به إلى حكومته من وقوع القصر والبلاط الملكي والدوائر الاجتماعية العليا في مصر، محت تأثير الدعاية الإيطالية الألمانية الواسعة الانتشار، وقال: إنه يجب الاعتراف _ مع ذلك _ بأن الأرض كانت ممهدة بالفعل لهؤلاء الدين يقومون بالدعاية ضد البريطانيين!

وقد كتب السفير البريطاني في برقيته يوم ١٦ يناير ١٩٣٩م يقول: إنه على الرغم من أن الأغلبية العظمى من المصريين ذوى الضمائر السياسية، قد صدقت على التزامات الحرب التي أقرتها المعاهدة، باعتبارها ضرورية لحماية مصر، فإن المصريين لا يزالون يتلمسون بقلق طريقا ينقلهم من التورط في الحرب المتوقعة! وإن الانجاهات الحديثة للطبقة المتقفة بجد نفسها في صراع مع صحوة الأفكار الإسلامية المبهمة المنتمية إلى العصور الوسطى، والمتولدة من أطماع الملكية في الخلافة، ومن رغبة مصر الإمبريائية في السيطرة على العالم العربي. ومع أن أغلبية المصريين مازالوا يحملون لإنجلترا شعوراً ودياً، فإن تورطنا في السياسة الصهيونية التي نتبعها في فلسطين، ووضعنا العسكرى المعروف في البحر المتوسط، والأثقال المالية الناتجة عن المعاهدة، والتهديد الإيطالي، وأخيرا الدعاية الإيطالية الألمانية ـ كل ذلك يدفع الكثيرين من المصريين إلى التساؤل عما إذا كانت العلاقات مع بريطانيا لاتزال مفيدة لمصر كما كانت تبدو من قبل ٤٤.

وقد رأى الملك فاروق في هذه الطروف فرصة مناسبة ليعلن فيها على الشعب حكم القصر سافرا، ويحسم قضية الخلاف حول ما إذا كان الملك بملك ويحكم، أو أنه يملك ولا يحكم؟ ففي يوم ٢٣ فيراير ١٩٣٩م، بعد اتصالاته السرية بإيطاليا عن طريق وزير مصر المفوض في برلين، ألقي خطة بمناسبة العام الهجرى الجديد، أعلن فيها بجرأة أن الأمر في شئون البلاد في يده وحده وليس في يد الحكومة الدستورية! فقد أعلن أنه يحتفظ بأبرز طباع والده، وفأنا مثله لا يستطيع أن يؤثر في أحد إذا تبينت صواب أمر، واعتقدت بعد تقليب الرأى أنه في صالح شعبي أفرادا وجماعات. بيد أن هذا لا يمنع من أن أستمع لآراء ذوى الخبرة من الرحال، شأن كل إنسان بتحرى وحه الصواب؟.

وقد ادعى في هذه الخطبة أنه يتلقى الوحى من الله في تصريف الأمور، وعلى حد قوله: «إن ثقتى بنفسى، وتوكلى على الله، هو الذي يلهمنى تصريف الأمور، ويوجهني الوجهة التي أختارها، 1

وقد خرجت جريدة المصر الفتاة الفاشية لرئيسها أحمد حسس بشروحاتها لهذه الخطبة، فقالت: إن هذه الخطبة الملكية قد تضمنت القول الفصل في الخلاف الذي ثار منذ إعلان الدستور، وهو الخلاف حول ما إدا كان الملك بملك ولا يحكم أو يملك وبحكم، فقد ذكر الملك أنه متى اعتقد في صواب أمر، وقلب فيه الرأى على وجهه، فإنه ينفذه دون أن يأبه لتأثير أحد. هذا هو الحواب على السؤال القديم !

ثم ساقت الجريدة مثالا تفسر به هذا الكلام، فقالت: إنه إذا حدث أن رأت الوزارة رأيا، ثم وافق عليه البرلمان بأغلبية، ولكن الملك، بعد أن يحث الأمر، رأى الممكس، وقمن حقه أن يوقفه، وبوقفه بصفة أخيرة، ولو أدى الأمر إلى التخلص من الوزارة المخطئة ومن البرلمان الخطئ؟!

واستطردت الجريدة تقول: وإذن فقد بطل القول، وانتهى الجدال، ووحد النظام الدستورى محكمة استئناف أعلى منه، يرجع إليها في كل ما يتعلق بتقدم الشعب؛!

على هذا النحو كانت الجريدة المتحدثة باسم القصر تروج لدكتاتورية فاشية يشعة، يحتل فيها فاروق نصف المتعلم، مكان هتلر وموسوليني في الفاشية الألمانية والإيطالية!

(λ)

القصر الملكى وقضية فلسطين*

رأينا في مقالنا السابق كيف أن ميول الملك فاروق الأوتوقراطية، فضلا عن صلات أسرته التاريخية بإيطاليا، قد قادته إلى التعاطف مع إيطاليا القاشية، إلى حد الاتصال بوزير الخارجية الإيطالية الكونت شيانو لمعرفة ما إذا كان المحور على استعداد لمساندته إذا أعلن حياد مصر في الحرب. وقد حدث ذلك بينما كانت الدوائر الوثيقة بالقصر تروج لفكرة عقد معاهدة صداقة بين مصر وايطاليا، وكان إسماعيل صدقي باشا، الذي كان على صلة نسب مع القصر، يطرح في مجلس النواب المصرى فكرة عقد معاهدة عدم اعتداء بين مصر وايطاليا، ويروج لفكرة أن الخصومات الدولية بعيدة عن شئون مصر ومصالحها

^{*} ألوفد ٢٢ يناير ١٩٩٦م.

- وهى نفس الفكرة التي عبر عنها الشيخ مصطفى المراغى الذي كان يعمل لحساب القصر، فيما بعد، بعبارة أن الحرب ولا ناقة لمصر فيها ولا جمل.

كانت خطورة هذا الانجاه للقصر إلى حياد مصر في الحرب العالمية الثانية، لا تقتصر ـ بالنسبة للانجليز ـ على القصر في حد ذاته، وإنما كانت تتعدى القصر إلى العالم العربي والإسلامي الذي كان القصر يسمى لأن يلعب دورا مؤثرا فيه.

وكانت القضية الفلسطينية تقدم للقصر الملكى الذى كان يحركه على ماهر باشا ذريعة يظهر بها اهتمامه بالشئون الإسلامية. فقد كانت القضية الفلسطينية في ذلك الحين تدخل في دائرة الشئون الإسلامية العربية، نظرا لأن الفكرة العربية لم تكن قد تبلورت وتطورت إلى ما أصبحت عليه بعد ذلك.

ولم يكن القصر في ذلك هو رائد الاهتمام بالقضية الفلسطينية في مصر، وإما كان الوقد، ولكن وجود القصر في الحكم في دلك الحين كان يتيح له لعب الدور الأساسي.

فقد كان أول اهتمام رسمى بالقضية الفلسطينية على يد مصطفى النحاس فى وزارة ١٩٣٦م/ ١٩٣٧م بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦م، عندما حصلت مصر على استقلالها الخارجي بالمعاهدة، فقد وفف وزير الخارجية الوفدى واصف بطرس غالى باشا فى عصبة الأم، معارضا مشروع تقسيم فلسطين الذى قدمته بريطانيا، وكان الحل الذى اقترحه هو عقد معاهدة بين انجلترا وفلسطين على غرار المعاهدة المصرية الريطانية تضمن مصالح المسلمين واليهود، الذين يصبحون حينئذ فلسطينيين كغيرهم من المسلمين والمسجيين.

ومعنى ذلك أن القضية الفلسطينية كانت أول قضية تعلن فيها حكومة الوفد استقلال مصر الخارجي عن بريطانيا التي كانت ترتبط معها برباط المحالفة، دون أن تتقيد فيه برأى حليفتها. وبذلك أسست حكومة الوفد القاعدة التي سارت عليها مصر فيما بعد، وهي أنها تستطيع أن تكون لها سياسة خارجية مستقلة عن سياسة حليفتها إنجلترا، وهوما فعلته فيما بعد عندما أعلنت حكومة الوفد حياد مصر في الحرب الكورية.

وعندما قام القصر بالانقلاب الدستورى الذى أسفر عن إقالة حكومة مصطفى النحاس فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م، استخدم قصية فلسطين لخدمة مآربه الخاصة فى الخلافة الإسلامية، التي كان على ماهر باشا يرى أنها تتحقن عن طريق لعب دور مؤثر فى الشرق الإسلامي بدلا من العرب المسيحى، ومعنى ذلك أمه فى حين كان الوقد ينطلق فى اهتمامه بالقصية الفلسطيسية من منطلق علمانى عربى، كان القصر ينطلق من منطلق إسلامى دينى!

وعلى كل حال فقد كان تحت هذا المنطلق الإسلامى الديسى أن أخد القصر يظهر اهتمامه بالقضية الفلسطينية. وهذا بفسر عقد المؤتمر البرلاني للبلاد العربية والإسلامية للدفاع عن فلسطين، في مصر، في أكتوبر ١٩٣٨م، بتأييد من الملك فاروق، الذي أطهر تأييده عن طريق دعوة أعضاء المؤتمر إلى حفلة شاى فاخرة بسراى رأس النين، وجه فيها إلى المؤتمرين عبارة التهنئة بنجاح المؤتمر.

وقد تبدت رغبة فاروق في نسبة الاهتمام بقضية فلسطين لنفسه عندما أرسل على ماهر باشا إلى لندن لتمثيل مصر في مؤتمر المائدة المستديرة لبحث قضية فلسطين ، في أوائل عام ١٩٣٩م. فلم يكن على ماهر باشا في ذلك الحين رئيسا للوزراء، ولم يكن وزيرا للخارجية، ولم يكن يشارك في المسئولية الوزارية، ولم تنتدبه الحكومة في ذلك الحين لتمثيل مصر في المؤتمر، وإنما كان فقط رئيس ديوان الملك. وبهذه الصفة أرسله فاروق ممشلا لمصر في المؤتمر، الأمر الذي كان يعني نسبة الاهتمام بالقضية له شحصيا، بما ينعكس بالضرورة على مركزه في العالم العربي والإسلامي!

وقد كان هذا إرهاصا بما جرى فى حرب فلسطين بعد عشر سنوات، عندما أصدر فاروق أوامره للقوات المصرية باجتياز الحدود إلى فلسطين، دون علم رئيس الوزراء، دون انتظار قرار البرلمان، أو قرار مجلس الوزراء!

على كل حال فإن تصرفات فاروق لم تكن مما يحفى على عين السفارة البريطانية التي كانت توليها عناية فائقة، لارتباطها بتأثيرها على العالم العربي والإسلامي.

ففى ذلك الحين كتب السفير البريطاني مايلز لامبسون إلى حكومته بعد انتهاء أزمة سبتمبر ١٩٣٨م العالمية، وهي التي هددت بحرب عالمية ثانية لولا الاستسلام الإنجليزي الفرنسي في لقاء ميونخ الثاني يوم ٢٨ سبتمبر الذي أجل الصراع إلى حين، يقول:

الم يكد الفزع الناشيء عن نذر الحرب ينتهى، حتى أخذت المسألة الفلسطينية تحتل مكان الصدارة وتحجب المسائل الداخلية. ولا شك أن كلا من القصر والحكومة قد شجعا الحركة الفلسطينية هنا كجزء من سياستهما التي ترمى إلى بسط سيطرة مصر الإسلامية في الشرق الإسلامي الأدنى

والأومط. وفى الوقت نفسه فإن الجماعات الإسلامية المختلفة التى ازداد عددها فى السنة الماضية، والتى تصطبغ بلون موال للقصر، قد اشتد عنفها فى استنكار الصهيونية وضد بريطانيا التى تساندها.

«وعلى الرغم من أن الوفد قاطع المؤتمر البرلمانى العربي بسبب تنظيمه على يد نظام القصر، قإن استغل المسألة الفلسطينية ليظهر بريطانيا في مظهر العدو، وليظهر الحكومة في مظهر الفتور نحو القضية العربية، لاعتمادها على التأييد البريطاني.

«ونظرا لأن المصريين متعاطفون عن بكرة أبيهم مع عرب فلمطين، فإنه ما لم غل المشكلة الفلسطينية، فإنها سوف تظل مادة يستغلها المهيجون السياسيون، سواء في القصر أو في الوفد، لمهاجمة بربطانيا، والحاق الضرر بالعلاقات المصرية الإنجليزية.

ومن دواعي التشاؤم في الموقف أن تزداد علاقة الود بين صدقي باشا الذي يستعد لحملة جديدة، وعلى ماهر باشا.

وربهذه المناسبة فقد شرف الملك فاروق إسماعيل صدقى باشا بزيارة مفاجئة، بمناسبة عقد قران أحد أبنائه بأميرة من الأسرة المالكة.

وولايزال الملك فاروق، بارشاد على ماهر باشا، يواصل السياسة الإسلامية التي كان والده يسير عليها، ولكن دون أن يتمتع ببصيرته. وهذه السياسة في الله تزعج الأقباط الذين يشكون من ازدياد التفرقة بينهم وبين المسلمين في التعيين في الوظائف الحكومية.

وولكن هذه السيامة الإسلامية في الخارج تميل إلى تعزيز تفوذ مصر في البلاد الإسلامية الواقعة بخت حماية بريطانيا وفرنسا. وسواء استمر هذا التمسك الأخرق بقيام الخلافة في مصر، أو كان الهدف هو الوصول إلى نوع من الزعامة الدينية في الإسلام، فإن هذه السياسة الملكية تنطوى على خطر إثارة البغض للأجانب في مصر.

وونى الوقت نفسه فإنها تؤدى إلى التعاون بين الدول الإسلامية الساخطة على سياستنا وسياسة فرنسا. وسوف يتضح الموقف فى هذه المسألة الحيوية المهمة عما قربب، فإما أن يواصل العالم الإسلامي صداقته التقليدية لنا، وإما أن يميل إلى إيطاليا وألمانيا، ومن هنا فإن السياسة الإسلامية التي بنتهجها ملك مصر تعتبر ذات أهمية ماشرة لما، ويجب من ثم مراقبتها بعناية فائقة؛

* * *

على كل حال فإن هذا الاندفاع نحو ايطالبا من قبل فاروق، لم يلبث أن تعرض لصدمة كبيرة عندما استولت ايطالبا على ألبانيا، مسقط رأس أسرة محمد على، فأحدثت انقلابا طارئا في علاقات القصر بالقوى الدولية. فقد تغيرت مشاعر فاروق نحو إيطاليا، ومحسنت علاقته ببريطانيا، وان كان هذا الموقف لم يتعكس على وضع الإيطاليين في القصر الملكي، لأنه كان مرتبطا بحياة فاروق الخاصة ولذانه الشخصية.

على أن تأثير استيلاء إيطاليا على ألبانيا على الشعب المصرى لم يكن يقل عن تأثير، على فاروق، فقد شعر الشعب أكثر من أى وقت مضى بزحف الخطر الفاشى الداهم، واستعاد في ذاكرته ذكرى غزو إيطاليا للحبشة في ٢ أكتوبر ١٩٣٥م، بما مثله في ذهن المصربين من خطر من ناحية الصحراء الغربية من جانب، ومن ناحية السودان من جانب آخر، حيث كان استبلاء إيطاليا على الحبشة يضع يدها على أحد منابع النيل، وهي بحيرة تانا التي تمد النيل الأزرق بمياهها.

وفى الوقت نفسه فإن اتدفاع فاروق نحو الفائية كان قد دفع به إلى مسائدة كامل البندارى باشا، وكيل الديوان الملكى الذى كان يسعى لأن يحل محل على ماهر باشا فى النفوذ لدى فاروق بدلا من على ماهر باشا. وقد سنحت للبندارى الفرصة عندما خلا له الجو بسفر على ماهر باشا إلى لندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة حول فلسطين، لتخليص فاروق من تأثير على ماهر باشا، عن طريق اقناعه بأن الأخير يردد أنه الحاكم الفعلى فى القصر!

على أن نابا أزرق مثل على ماهر قلب المائدة على البندارى، عن طريق خسين علاقاته مع الوفد من جهة، ومع الإنجليز من ناحية أخرى ا وتقدم باستقالته إلى فاروق، الذى شعر بأنه لا يستطيع تحمل نتائج هذه المواجهة، فعين البندارى وزيرا مفوضا لمصر في بروكمل، وعاد على ماهر باشا أشد قوة. وبذلك أصبح أقرب ما يكون من منصب رئيس الوزراء الذى يصبو إليه، وقد تصادف أنه حصل عليه قبل قيام الحرب العالمية الثانية بأسبوعين فقط! ودخول المعاهدة المصرية البريطانية في دور التنفيذ.

سقوط محمد محمود باشا وإعتلاء على ماهر باشا الحكم*

رأينا في مقالاتنا السابقة كيف كانت فكرة حياد مصر في الحرب العالمية التانية تدفع بفسها في الحياة السياسية المصربة بعد الانقلاب الدستورى الذي أحدثه القصر عجت تأثير على ماهر باشا في ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧م وأقال به حكومة مصطفى النحاس، ولم يكن مداد معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى التي أبرمت في عام ١٩٣٦م قد جف بعد. ورسمنا صورة الحياة السياسية المصرية قبل الحرب بعد أن انتقلت مقالبد الأمور إلى يد القصر، عندما أخذ يشجع العناصر الفاشية المثلة في جماعة مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين على مهاجمة الحكم الدستورى البرلماني، لضرب الوفد، والدعوة إلى حكم القصر محت شعارات الخلافة الإسلامية، بعد أن روح

[«] الوقد ٢٩ يناير ١٩٩٦م

أحمد حسين، وهو يزور إيطاليا، لفكرة أن دالفاشية فيها الكثير من الإسلام، 1، وأخذ الإخوان المسلمون يبايعون الملك المعظم، وأخذت فكرة الحياد تستمد وقودها من القضية الفلسطينية التي استخدمها القصر لخدمة مآربه الخاصة في المخلافة الإسلامية ولعب دور مؤثر في الشرق الإسلامي.

في ذلك الجين كان الصراع بين على ماهر باشا وكامل البندارى باشا داخل القصر الملكى قد دفع بعلى ماهر باشا إلى تحسين علاقاته مع السفارة البريطانية للضغط على فاروق! وقد كان هذا التحسن المؤقت هو الذى مهد له الطريق إلى تولى وثاسة الوزارة بعد أن استنفدت وزارة محمد محمود باشا أغراضها، وتصادف أن كان ذلك قبل نشوب الحرب العالمية الثانية بأسبوعين فقط! وكان من الضرورى أن يترك هذا الموقف المعقد تأثيره على موقف مصر من الحرب العالمية الثانية.

فلم يكن في وسع على ماهر باشا إلا أن يضم إلى وزارته العناصر التي تنفق مع خطه السياسي، وخصوصا في وزارة الدفاع التي عين لها محمد صالح حرب باشا. وكان من الطبيعي أن يؤدى تعيين صالح حرب باشا وزيرا للدفاع إلى تعيين عزيز المصرى رئيسا لأركان حرب القوات المسلحة المصرية، وهو المعروف بميوله إلى الألمان.

ولم يكن «مايلز لاميسون» وقت تأليف الوزارة في مصر، بل كان يقضى إجازته في بلاده، وكان المستر «بيتسمان» Bateman، الوزير المفسوض في السفارة البريطانية في القاهرة، هو الذي يتولى إرسال المعلومات إلى لندن عن

التغيير الوزارى الجديد وآثاره، ونتائج اتصالاته مع على ماهر باشا والملك فاررق في هذا الشأن، وسياسة النظام الجديد.

وقماد كتب إلى حكومت يوم ٢٥ أغسطس ١٩٣٩م يعلق على هذا التعيين بقوله:

دلقد سبب لى تعيين صالح حرب باشا وزيرا للدفاع بعض الهواجس، وذلك نظرا للتونر الدولي الحالى الذي يجعل من المهم وجود وزير مناسب في هذا المنصب الحيوى.

وفقد كان صالح حرب باشا واحدا من المصريين الذين هربوا من الجيش الناء الحرب العالمية الأولى، حين كان يعمل في خفر السواحل، للانضمام إلى جيش السنوسي. وعندما طرح اسمه، حرصت على تخذير على ماهر باشا رئيس الوزراء من تعيينه، نظرا لأني كنت متأكدا على وجه الخصوص - أن هذا التعيين سوف يؤدى إلى تعيين عزيز المصرى باشا رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش المصرى!

وعزيز المصرى، على الرغم من كونه ضابطا مصريا، فإنه أمضى طوال مدة خدمته بالجيش التركى، وينظر إليه باعتباره من كبار المطلعين في الشئون العسكرية، ولكنه منذ اللحظة التي حاول فيها ... منذ بضعة أشهر ... أن يبرهن لي على أن الألمان لم ينهزموا في معركة المارن، لم أعد أميل إلى اعتماد رأيه،

^{*} يقصد معركة الحارث الثانية في الحرب العللية الأولى، التي بعات في ١٨ يوليا ١٨ ١٩ م، وانتهت ماتتصار المعلقاء على الألاك، وانتهاء الحرب.

المثل: د. عد العطيم رمضان تاريح أوروبا والعالم في العصر الحديث، الجزء الثامي.

إن لم أقل: سلامة عقله! قضلاً عن ذلك فلدى من الأسباب ما يدعوني إلى الاعتقاد بأن تعيينه لن يقابل بالرضا في الجيش المصرى أو من جانب البعثة العسكرية البريطانية.

ورلعل الجمع في وزارة الدفاع الوطني بين هارب سابق من الجيش، وشخص يعد في اعتبارى ألماني النزعة، لا يبدو من الأمور المثالية! على أتى على أثر محادثة جرت بيني وبين الأدميرال سيرج. ويلز، مدير الموانئ والمنائر، الذي كان على صلة عمل وثيقة بصالح حرب باشا، وقد أبدى فيها رأيا طيا فيه، رأيت من الأوفق عدم إثارة هذه المسألة، خصوصاً وأن من المعروف أن الملك فاروق وعلى ماهر باشا مقتنعان اقتناعا كبيرا بمعرفة كل من صالح حرب وعزيز المصرى للصحراء الغربية.

وقد أكد لى رئيس الوزراء فى أول لقاء لى به معد تسلم مهام منصبه، حين أبديت له تخرفى من ناحية عزيز المصرى ماشا، ما طمأننى، فقد أكد لى أنه إذا إتضح ــ مع الممارسة ــ أن عزيز المصرى ليس صالحا للمنصب الذى يشغله، فإنه سوف ينحيه عن منصبه.

ورأستطيع أن أفرر، من واقع ما جمعته من معلومات كافية عن الوزارة، أن أية قرارات في السياسة العسكرية، لن تتخذ قبل أخذ تصيحة وزير الأوقاف عبدالرحمن عزام بك، الذي استدعى من أنقرة لتولى منصبه الجديد. فمعرفته بليبيا، التي حارب فيها ضد الإيطالبين لسنوات عديدة، لا يباريه قيها أحد، وهو صديق شخصي لي منذ فترة طويلة، وأتق فيه ثقة نامة.

«ويمكنني الإطمئنان إلى أن على ماهر باشا مقتنع بضرورة العمل مع السفارة والتعاون معها تعاونا قلبيا، وخصوصاً في مسألة الدفاع، وأنه مصمم

٧٨

على ذلك. وقد عبر لى رئيس الوزراء بنفسه عن هذه المشاعر في وقت ميكر. ويمكننى الحكم، من واقع محادثاتي اليومية معه، بأنه يبدو مخلصا. وقد تم التفاهم بيننا في كثير من مطالبنا الدفاعية بصورة مرضية في ساعات قليلة.

وقد تأكد لى بخق أن على ماهر باشا يعتزم، بمساعدة الملك، الدخول في منافسة مع الوفد والقضاء على سيطرته على الجماهير تماما إذا أمكن، عن طريق ما سوف يحققه من إنخازات. وعند اختفاء الوفد فعليا عن المسرح السياسي، سوف يزاح عنصر من عناصر الإنقسام!

وقد قال لى الملك، بينما كان يبدى بعض الإعجاب باله كتاتوريات الأوروبية، إنه لا يمكن الادعاء بأن النظم الديموقراطية بخظى بكل الفضائل، وإنما لكل من النظامين محاسنه. ولكن فى الأوقات العصيبة، كما هو الحال فى الوقت الحاضر، فمن الأوفق لمصر على وجه التأكيد أن تتخلى عن بعض جوانب النظام الديموقراطى التى ثبت عدم جدواها أو عدم إمكان تطبيقها، وأن تستبدل بها جوانب أخرى أكثر واقعية يحيث تؤدى إلى دفع البلاد إلى الأمام وقال: إن السرلمان (ويقصد به بدون شك مجلس الشيوخ حيث توجد به أغلبية وفدية) قد أصبح لا يزيد على جمعية للمناظران، بها ميل واضح إلى إثارة العقبات، وبها عدد من الموظفين الدائمين الذين لا يعملون شيئا إلا تقاضى مرتباتهم، وإن على ماهر باشا قد صمم على أن يذيقهم جرعة من شرايه. على أن الملك طلب منى ألا أصدق الإشاعات التى تقول بأن هناك دكتاتورية تقوم في مصر، فسوف يكون أمام البرلمان الفرص الكثيرة للمناقشة عندما يستأنف دور انعقاده، ولكن على أعضائه أن يتذكروا أن الوقت المتاح لهم لم بعد بلا حدوده!

على كل حال فإن هذا التحالف غير المقدس بين السفارة البريطانية من جانب، وكل من الملك فاروق وعلى ماهر باشا من جانب آخر، سرعان ما أثبت أنه تخالف هش عندما تعرض للاختبار عندما عاد السفير (مايلز لامبسون) إلى القاهرة من إجازته في بلده في أواخر أغسطس، ونفذ هنار في أول سبتمبر المحالم وعيده بغزو بولندا والاستيلاء على ممر ادانزجا.

فقد قابل الامبسون؛ على ماهر فى نفس اليوم وطلب منه إعلان الحرب على ألمانيا فى حالة إعلان بريطانيا الحرب عليها. وقد أجاب على ماهر باشا بأن إعلان الحرب يستدعى دعوة البرلمان، أما إعلان احالة الحرب؛ فلا يستدعيه.

وقال: إن الحكومة سوف تسير تدريجا حسب الظروف والصرورات، حتى تصل إلى دحالة الحرب، وأثار مسألة ترك الألمان في مصر يسافرون بدلا من اعتقالهم، وطلب منه أن يعرفه برأى القادة العسكريين.

ولما أبلغه السفير بأن الحكومة البريطانية يهمها أن تعلن مصر رسميا الحالة الحرب، فضد ألمانيا، أرسل إليه يوم ٢ سبتمبر ١٩٣٩م كتاباً سريا يتضمن استعداد الحكومة المصرية لإعلان حالة الحرب بمجرد دخول بريطانيا الحرب ضد ألمانيا. وكانت عبارة الكتاب كما جاءت في كتاب سرى آخر أرسل للسفارة في ٩ مبتمبر ١٩٣٩م على النحو الآتى:

اعندما أبلغتموني أنه بما يرضى الحكومة الريطانية _ بصفة خاصة _ أن تعلن مصر أنها في حالة حرب مع ألمانيا، فإن الحكومة المصرية ردت في خطاب بتاريخ ٢ مبتمبر يفيد أنها على استعداد لإعلان حالة الحرب مع ألمانيا في الوقت الذي تدخل فيه بريطانيا الحرب ضد ألمانياه.

فى ذلك الحين كان دخول مصر الحرب إلى جانب بريطانيا قائما فى ذهن العسكريين البريطانيين عند نشوب الحرب. فقد كتب اللورد ولسن فى مذكراته المعروفة باسم فثمانية أعوام فيما وراء البحار، يقول بالحرف الواحد:

القد كان من المتوقع في حالة فيام الحرب، أن تشترك مصر فيها إلى جانب بربطانيا كحليفة، وتعلن الحرب على المحورة. كما كتب أيضاً يقول: اله كان من المتوقع ـ طبقاً لمعاهدة ١٩٣٦م ـ أن يشترك الجيش المصرى في الحرب كحليف مخت القيادة الربطانية،

على كل حال ففيما يبدو أن على ماهر باشا لم يكن متحققا من إعلان بربطانيا الحرب على ألمانيا بسبب غزوها لبولندا، ففي مذكرة خاصة أرسلها على ماهر باشا إلى القصر يوم الغزو، ورد بها الآني:

8 حادثنى من برلين بالتليفون سعادة مراد سيد أحمد ماشا فى الساعة واحدة بعد الظهر، وأخبرنى أن هتلر خطب وقال: إنه أعلن الحرب على بولوبيا (بولندا) للحصول على مدينة دانتزح والمسر، وقال إن الحرب بدأت الساعة الخامسة صماحا، ثم ذكر أنه لا يشكو شيئا من انجلترا أر من فرنسا، ولذلك لا يملن عليهما حربا، وسيبقى السفيران لتلقى تعليمات حكومتيهما.

وقد أعلن متلر أنه، في حالة وفاته، فقد أوصى بأن يخلفه اجور ع، Goering، ثم اهيس، بحول الأمر المرابشتاغ، والأمة.

• وقد قلت لمراد باشا أن ينتظر تعليسمات الحكومة المصرية، فلا يغادر مكاته إلا بأمره.

الفصلالثاني

معركة تجنيب مصرويلات الحرب

(1+)

وزارة على ماهر توافق على إعلان حالة الحرب*

رأينا في مقالنا السابق كيف تولى على ماهر باشا، عدو الوفد اللدود، رئاسة الوزارة خلفا لوزارة محمد محمود باشا في ١٨ أغسطس ١٩٣٩م _ أى قبل نشوب الحرب العالمية الثانية بأسبوعين _ وكيف استقبلت بريطانيا هذه الوزارة بدون اعتراض، على الرعم من سياسة على ماهر باشا المناوئة لها في القصر الملكي، بعد أن أدى الصراع داخل القصر الملكي بين على ماهر باشا وكامل البندارى باشا إلى انجاء على ماهر باشا إلى بريطانيا لتحسين علاقته بها لكي يمارس ضغوطه على الملك قاروق. وقد كان هذا الحلف غير المقدس هو الذى واجه قيام الحرب العالمية الثانية.

ه الوقد ٥ فراير ١٩٩١م.

وتشير الوثائق إلى أنه كان حلفا مضادا للوقد. فقد ثبت لنا في مقالنا السابق، من رسالة (بيتمان) الذي كان يقوم بعمل مايلز لامبسون في السفارة البريطانية في مصر، أن تأليف وزارة على ماهر باشا كان محل تشاور بينه وبين السفارة البريطانية، حيث أورد ابيتمان، في رسالته أنه حذر على ماهر من تعيين صالح حرب وزيرا للدفاع، ومن تعيين عزيز المصرى رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى، ولكنه سحب هذا التحذير بعد أن طمأنه مدير الموانئ والمنائر البريطاني إليه، كما طمأنه على ماهر باشا إلى أنه إذا اتضح أن عزيز المصرى ليس صالحا لمنصبه فسوف يقيله ... وعلى الرغم من ذلك، فإنه عندما نشرت صحف الوفد خبرا بأن على ماهر باشا استشار السفارة قبل تقديم مرشحيه للملك، تعرض الوفد منذ ذلك الحين لإجراءات عنيفة من الحكومة، لدرجة أن رئيس تخرير المصرى قبض عليه يوم ٢٢ أغسطس، ثم فتشت الشرطة في اليوم التالي منزلي كل من النحاس باشا ومكرم عبيد باشا. وقد تعلل على ماهر باشا، الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في ذلك الحين، بأن جريدة المصرى قد بجاوزت الحقوق المشروعة لحرية الصحافة، باتهامها الحكومة والصحافة والسفارة بالتخطيط عمدا لخراب مصر الاقتصادي وتعريض مصر للدمار في حرب مروعة.

على كل حال فقد رأينا كيف طلب السفير البريطاني مايلز لامبسون من على ماهر باشا إعلان حالة الحرب مع ألمانيا، في مقابلته معه يوم أول سبتمبر ١٩٣٩م، أى بعد نشوب القتال بين ألمانيا وبولندا، ولم تكن بريطانيا قد أعلنت بعد الحرب على ألمانيا، وعندما أيلغه على ماهر باشا أن الحكومة تسير تدريجيا حسب الظروف والضرورات حتى تصل إلى حالة الحرب، أجابه السقير بأن الحكومة البريطانية يهمها أن تعلن مصر رسميا حالة الحرب! وعندئذ أبلغه على ماهر استعداد الحكومة المصرية لإصدار هذا الإعلان بمجرد دخول بريطانيا العظمى الحكومة المصرية لإصدار هذا الإعلان بمجرد دخول بريطانيا العظمى الحرب ضد ألمانيا. وأرسل إليه خطابا في نفس اليوم (٢ سبتمبر الحرب ضد ألمانيا. وأرسل إليه خطابا مي نفس اليوم (١٩٣٩/٩/٩م) ترجمته كما ورد في كتاب سرى آخر ١٩٣٩/٩/٩م.

وعندما أبلغت مونى أنه مما يرضى الحكومة البريطانية بصفة خاصة لن تعلن مصر أنها في حالة حرب مع ألمانيا، فإن الحكومة المصرية ردت في خطاب بتاريخ ٢ سبت مبر يفيد أنها على استعداد لإعلان حالة الحرب مع ألمانيا، في الوقت الذي تدخل فيه بريطانيا الحرب ضد ألمانياه.

في ذلك الحين كان على ماهر يتخذ بالفعل الإجراءات التنفيذية للالتزامات الواقعة على مصر، والتي فرضتها المعاهدة بالمعنى الوارد في المادة السابعة من المعاهدة الخاصة بقيام «حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها» ــ وذلك بناء على إخطار رسمى من السلطات البريطانية في يوم ٢٤ أغسطس ١٩٣٩م.

قفى يوم ٢٥ أغسطس أصدر على ماهر باشا المرسومين رقمى ٩٥ و٩٦ لسنة ١٩٣٩م، وأولهما خاص بالتدابير الاستثنائية التي تتخذ

لتأمين سلامة البلاد، والثانى خاص بإحصاء المؤن اللازمة لرجال الجيش والسكان المدنيين. وفي ٢٧ أغسطس أصدر المرسوم رقم ٩٧ أسنة ١٩٣٩م، بحماية الأسرار العسكرية. وفي يوم ٢٩ أغسطس أصدر المرسوم رقم ٩٩ لسنة ١٩٣٩م بإنشاء نظام لتفتيش السفن بميناء الاسكندرية لحماية الميناء. وفي يوم ٣١ أغسطس أصدر مرسوما بقانون بإنشاء والقوات المرابطة، من المجندين الذين يزيدون على حاجة الجيش العامل ولم تنقض مدة إلتزامهم بالحدمة العسكرية، وجعل مهمة هذه القوات في زمن الحرب القيام بحراسة المرافق العامة وأداء الحدمات العسكرية المختلفة وراء ميدان القتال. وفي الوقت نفسه دعا فريقا من الضباط الاحتياطيين إلى الإنضمام لفرق الجيش العامل!

وهذا هو السبب في أنه أجاب على السفير البريطاني مايلز لامبسون، عندما طلب منه إعلان حالة الحرب مع آلمانيا، بأن الحكومة المصرية تسير تدريجيا حسب الظروف والضرورات حتى تصل إلى حالة الحرب. فلما أجاب السفير بأن الحكومة البريطانية يرضيها أن تعلن مصر حالة الحرب مع ألمانيا، ود على ماهر باستعداد الحكومة المصرية لإعلان حالة الحرب في الوقت الذي تدخل فيه بريطانيا الحرب ضد ألمانيا.

وعلى ذلك فلم تكد إنجلترا تعلن الحرب هي وفرنسا على ألماتيا يوم ٣ سبتمبر ١٩٣٩م، حتى اجتمع مجلس الوزراء في بولكلي بالإسكندرية لمناقشة هذه المسألة، وكانت جلسة طويلة استمرت إلى ساعة متأخرة من الليل. ويفهم من المصادر الرسمية أن التحالف بين على ماهر باشا والسفارة البريطانية كان له تأثيره في موقف الوزارة من إعلان حالة الحرب، فقد انعقد إجماع الوزراء على إعلان حالة الحرب ضد ألمانيا، ما عدا عضوا واحدا هو مصطفى الشوربجى بك الذى ينتمى للحزب الوطنى، الذى كان من رأيه أن ما اتخذته الوزارة من إجراءات حتى ذلك الحين هو دفوق الكفاية، وأن دالمعاهدة لا تلزمنا بشئ أكثر من ذلك، وليس لمصر شأن في الخلاف القائم الآن. وأنه بصفته من ذلك، وليس لمصر شأن في الخلاف القائم الآن. وأنه بصفته من وراء غضاء الحزب الوطنى ... لا يوافق حتى يعرف ما تستفيده مصر من وراء ذلك،

أما يقية الوزراء، فقد وافقوا على إعلان حالة الحرب مع ألمانيا، وكانوا فريقين: فريق الوزراء المنتمين إلى الحزب السعدى، وفريق المستقلين من أنصار على ماهر باشا. وكان فريق الوزراء السعديين يتكون من محمود فهمى النقراشي باشا، ومحمود غالب باشاء والدكتور حامد محمود، وسابا حبشي بك، وإبراهيم عبدالهادى. أما فريق المستقلين فكان يتكون من محمد علوبة باشا، وعبدالرحمن عزام بك، ومحمد صالح حرب باشاء وعلى رأسهم على ماهر باشا.

وبالنسبة لفريق الوزراء السعديين، فإنهم كانوا مع إعلان حالة الحرب على ألمانيا بدون مخفظ، وكان هذا الحزب قد أعرب عن رأيه أثناء أزمة سبتمبر ١٩٣٨م إلى جانب دخول الحرب، وقد حذر بعض شباب السعديين الذين كانوا يتلقون تعليمهم في فرنسا من أن تقف

مصر دموقفا سلبيا في الحرب كما حدث في سنة ١٩١٤م، بل ينبغي ... في حالة اشتراك مصر في الحرب، كحليفة لإنجلترا ... أن يكون اشتراكها فيها كدولة محاربة. وفي هذه الحالة يجب على الحكومة أن تعلن التعبقة العامة! وكان اعتقاد السعديين أن الحرب لو قامت فسيكون النصر للمعسكر الديموقراطي، ولأن هذا المعسكر أقدر على مواصلة الحرب من المعسكر الدكتاتوري، فأين هذه القوة التي تضارع فرنسا وإنجلترا وروسيا والولايات المتحدة ومعهم الصين، في إنساع فرنسا وإنجلترا وروسيا والولايات المتحدة ومعهم الصين، في إنساع أفاقها ووقرة مواردها، ومعهم أم كثيرة متوسطة أو صغيرة في العدد والعدة؟

أما فريق الوزراء المستقلين أنصار على ماهر باشا، فقد عرف عن الأربعة اشتغالهم بالقضايا العربية والإسلامية، وخصوصاً مسألة فلسطين، وبالتالى فقد كانوا من العناصر الساخطة على إنجلترا لموقفها المتحيز لليهود، وكان المتوقع أن يكون موقفهم ضد فكرة إعلان حالة الحرب مع ألمانيا، ولكن هذا الموقف تأثر بالتحالف بين على ماهر باشا والسفارة البحريطانية، فكانوا مع إعلان حالة الحرب، وإن رأى عبدالرحمن عزام بك، وزير الأوقاف ورئيس القوات المرابطة، الانتظار حتى يعود كل المصريين من الخارج، وكذلك البواحر المصرية، لأن في رفعها العلم المصرى حماية لها من كل سوء مادامت مصر ليست في حالة حرب مع أية دولة أخرى. أي أن عبدالرحمن عزام بك كان بي إعلان حالة الحرب بعد عودة المصريين والبواخر المصرية.

على أن محمد صالح حرب باشا، وزير الدفاع الوطني، كان مع إعلان حالة الحرب، وكذلك محمد على علوبة باشا وزير الدولة للشئون البرلمانية. وكانت حجة محمد صالح حرب باشا، بوصفه وزير الدفاع، أن الحكومة المصرية تلقى صعوبات كثيرة في تفتيش السفن المحايدة، بسبب عدم إعلانها حالة الحرب. وضرب مثلا لذلك يباخرة ومانية لم تقف للتفتيش إلا أن بعد أن صوبت النار نحوها. وقال: إن هذه الحالة سببها الموقف الحالى وعدم إعلان حالة الحرب مع ألمانيا.

أما محمد على علوبة باشا، فقد ذكر أنه ومادامت قد قُطعت العلاقات مع ألمانيا، وتكدر صفو هذه العلاقات، فليس هناك داع للانتظار، ويجب إعلان حالة الحرب، لأن مصر أصبع مصيرها معلقا بمصير إنجلترا، ومادامت إنجلترا مسئولة عن الدفاع عن مصر، فيجب على مصر أن تسير جنبا إلى جنب معها، أما البواخر المصرية فإنجلترا مخميها بأسطولها كما مخمى بواخرها سواء بسواءه.

وقد كتب مايلز لامبسون السقير البريطاني إلى حكومته يوم ٤ سبتمبر يقول: إنه كان يوجد في البداية أربعة وزراء مترددون، لعدم اقتناعهم بأن مصر في وضع يسمح لها بمواجهة الهجمات الإيطالية، نظرا لقلة عدد القوات البريطانية التي كانت موجودة في ذلك الحين.

وقد ذكر على ماهر باشا للسير مايلز لامبسون أنه ووإن كان شخصياً مستعدا لإعلان حالة الحرب، فإنه يريد أن يصدر القرار بالإجماع، لأن هذه أول حالة من توعها تواجهها مصر وهي دولة مستقلة، ولذلك فقد أصر على ضرورة إزالة مخاوف زملائه المترددين. وقد وافق على أن يطلب إلى عزام بك مناقشة اعتراضاته مع المستر بيتمان في السفارة البريطانية، وعلى أن يقابل وزير الحربية محمد صالح حرب باشا القائد العام للقوات البريطانية لبحث مسألة عدد القوات والموقف الاستراتيجي.

على هذا النحو، كان هذا هو موقف وزارة على ماهر باشا من الحرب حتى صبيحة يوم ٤ سبتمبر ١٩٣٩م، وقد كلف على ماهر باشا الأستاذ محمد كامل سليم، السكرتير العام للمجلس، بالتوجه إلى السفارة البريطانية لتبليغ السفير خلاصة رأى المجلس. وبدا أن الأمور قد استقرت على هذا القرار لولا أن تدخل القصر ليقلب الموقف رأسا على عقب!

تدخل فاروق لمنع إعلان حالة الحرب على ألمانيا ودور عبدالوهاب طلعت باشا*

رأينا في مقالنا السابق كيف أثر التحالف الطارئ بين على ماهر باشا والسفارة الريطانية قبيل نشوب الحرب العالمية التانية على الموقف السياسي في مصر من ناحيتين: الناحية الأولى تقبل السفارة البريطانية تولى على ماهر باشا رئاسة الوزارة، على الرغم من اعجاهاته العدائية التي نحت بالقصر إلى جانب دول المحوو. والماحية الثانية، تعاون وزارة على ماهر باشا مع بريطانيا عند توتر الموقف الدولي وقيام ما حددته معاهدة ١٩٣٦م في المادة السابعة بعبارة: قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، حيث اتخذ على ماهر باشا حميع الاجراءات التنفيذية للالتزامات التي كان على مصر القيام بها غت هذه المادة. وعندما أعلنت انجلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا يوم ٢ سبتصير ١٩٣٩م

^{*} الوط ١٢ قراير ١٩٩٦م

اجتمعت وزارة على ماهر باشا وقررت باجماع آواء وزرائها، ما عدا عضو الحزب الوطنى مصطفى الشوربجى، اعلان حالة الحرب ضد ألمانيا. وقد شارك في الموافقة على إعلان حالة الحرب الوزراء الأربعة الدين عرف عنهم اشتغالهم بالقضايا العربية والإسلامية وخصوصا فلسطين، وكانوا من العناصر الساخطة على انجلترا لموقفها المتحيز لليهود، وعلى وأسهم محمد صالح حرب باشا وزير الدفاع الوطنى.

وقد كان هذا هو موقف وزارة على ماهر باشا من الحرب العالمية الثانية حتى صبيحة يوم ٤ سبتمبر ١٩٣٩م، حين كلف على ماهر باشا محمد كامل سليم، السكرتير العام لمجلس الوزراء بالنوجه إلى السفارة البريطانية لتبليغ السفير خلاصة رأى مجلس الوزراء، وعندئذ تدخل القصر الملكى ليمع صدور هذا القرار.

فما هي أمرار هذا التدخل؟

يقول عبدالوهاب طلعت باشا، الذي كان قائما بأعمال رئاسة الديوان الملكي وقت نشوب الحرب العالمية الثانية بعد انتقال على ماهر باشا إلى رئاسة الوزارة، إنه حينما علم بقرار مجلس الوزراء، وتوجهت فورا إلى قصر المنتزه وعرضت الأمر على الملك، بكل ما يترتب على إعلان حالة الحرب من خير أو شر، وأن من مصلحة بريطانيا، ولها قوات كبيرة في مصر، وقوف مصر على الحياد، إذ تستطيع بريطانيا أن تتلقى أية مساعدات تأتى لها عن طريق مصر، دون المساس بها.

ووقد رافق الملك على ذلك، وطلب إلى مقابلة رئيس الوزراء لتبليغه هذا التوجيه، وكان الليل قد انتصف، فلما انصلت به تليفونيا قال إنه أوى إلى فرائد، واستحسن مقابلته في الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي.

افلما قابلته في الموعد المحدد، وعرضت عليه ما عرضته على الملك، اقتنع بأقضلية هذا الموقف.

وكانت الساعة قد اقتربت من التاسعة المحددة لمقابلته السفير، فسألنى إذا كنت أرغب في الانتظار حتى أقف على نتيجة المقابلة، لتبليغها إلى الملك، فقلت: انى أرى التعجيل بمغادرة الفندق، حتى لا يعرف السفير أن عدولكم عن الرأى الأول موحى به من القصر، فوافقني على ذلك، وانصرفت.

ورإذا بالسفير لامبسون آت على عجل للمقابلة الموعودة، فصادفني في الطرقة؛ الطويلة الموصلة للجناح الذي يقيم فيه على ماهر، فحياتي، ورددت عليه التحية.

• فلما تمت المقابلة على غير النتيجة التي كان ينتظرها، طار صوابه، وقال للمرحوم على ماهر إني متحيز للألمان!

ورتأييدا للعدول عن الرأى الأول، بعث رئيس الوزراء للسفير البريطاس بكتاب سرى يشرح له فيه الأسباب التي لا تدعو لاعلان حالة الحرب، ترجمته العربية كما يلى:

اکتاب سری رقم ٤ ـ ٩/١ من على ماهر باشا رئيس الوزراء في ١٩٣٩/٩/٩

والسيد السفير:

دلقد سنحت لى الفرصة من قبل لأعلن أن الحكومة المصرية تعتزم بذل أقصى مساعدة فعالة للحكومة البريطانية بروح التعاون التام. وإنى أعود فأؤكد لكم ذلك.

ومع أن التحالف المنصوص عليه في المعاهدة لا يسرى مفعوله إلا في حالة الاعتداء المباشر ضد بريطانيا العظمى، ولم ينص على حالة الاعتداء غير المباشر، الذي بذلت محاولة غير مجدية لتعريفه، مما قد يثير صعوبات داخلية من الوجهة الدستورية، فإن الحكومة المصرية لم تتردد في اتخاذ التدابير التي طلبتها الحكومة البريطانية للتسهيل أو المعاونة، المنصوص عليها في المادة ٧ من المعاهدة.

وفضلا عن ذلك، فإنه لما أبلغتمونى أن الحكومة الريطانية تود _ بوجه خاص _ أن تعلن مصر رسميا حالة الحرب ضد ألمانيا، أجابتكم الحكومة المصرية بكتاب في ٢ سبتمبر الحاضر بأنها على استعداد لاجراء هذا الإعلان، بمجرد دخول بريطانيا الحرب.

اللا أنه، في المحادثات التي سبقت ارسال هذا الكتاب، كان في تقديرنا: حرب مزدوجة من ألمانيا وابطاليا، ينشأ عنها أعمال عدوانية وعمليات حربية ضد القطر المصرى.

ا به المعنى، وتفاديا لكل الاحتسمالات، اتصلت الحكومة المصرية بالحكومة العرائية، لتتشترك فيما تقوم به مصر، ولترسل بعض الوحدات التي تعاون في الدفاع عن القطر المصرى.

المعنى على وجه السرعة، الذخائر والأسلحة التي كان في أشد الحاجة إليها.

الكن ما قدرناه وقتئذ لم يتحقن. فايطاليا احتفظت بحيادها، فأصبحت الحالة لها وجه آخر.

دعلى أنه قبل أن تعلن ألمانيا الحرب، اتخذت الحكومة المصربة على وجه السرعة، التدابير الاستثنائية التى تقتضيها الحالة. فقد أعلنت الأحكام العرفية في جميع أنحاء مصر، ووضعت رقابة عامة، وقررت إجراء تفتيش اجبارى على كل السفن الموجودة في ميناء الإسكندرية أو الموانئ على قناة السويس، لأن التفتيش خارج الموانئ لا يمكن اجراؤه بالوسائل العاذية.

الحكومة تدابير ضد البلاد التي لا تثق بريطانيا في
 معاونتها في الحرب، وكذلك بعض الممتلكات البريطانية.

ورمادامت ألمانيا لم تبادئ باعلان الحرب على مصر، كرد على هذه الاجراءات التي اتخذتها ضدها الحكومة المصرية أو ضد رعاياها، فإنه يجب الاستفادة من هذا الموقف.

و وفي انتظار هذا الإعلان من جهشها، يكون من غير الملائم، ولغير أمباب خطيرة، صرف النظر عن هذه المزايا.

وعلى كل حال، إذا ما تطلبت الحالة اتخاذ تنابير جنيدة من شأنها أن تكون داعية لاعلان حالة الحرب على ألمانيا، فإنى لن أتردد في القيام بالاجراءات التي تقتضيها القواعد الدمتورية في هذه الحالة.

(وأغتتم هذه الفرصة لاؤكد لكم عظيم تقديري).

هذا هو الكتاب السرى الذى أرسله على ماهر باشا إلى السفير البريطاني في ١٩٣٩/٩/٩م. ولكن ماذا جرى في المدة من ٥ سبتمبر إلى ٩ سبتمبر ١٩٣٩م؟

لقد كان السفير مايلز لامبسون مقتنعا تماما بضرورة اعلان الحكومة المصرية حالة الحرب مع ألمانيا، وأذلك لم يكد يسمع من على ماهر باشا ... في أعقاب مقابلة عبدالوهاب طلمت باشا ... بعدول الوزارة عن قرار إعلان حالة المحرب، حتى أعد يسارس ضغوطه، فتكررت زيارته لرياسة مجلس الوزراء يومى ٢ و٧ سبتمبر لكى تعلن الوزارة حالة الحرب. وأمام هذا الضغط المتواصل، وافق مجلس الوزراء بجلسته المتعقدة بالاسكندرية مساء يوم ٧ مارس ١٩٣٩ معلى إعلان حالة الحرب ضد ألمانيا، ولكنه على موافقته على خطاب يبعث به السفير البريطاني إلى على ماهر باشا، يقول فيه إن اجراءات إعلان الأحكام المرفية في مصر وقطع العلاقات مع ألمانيا، لم تكن كافية لمواجهة التنابير اللازمة للمحافظة على أمن وسلامة القوات البريطانية، وإن المطلوب هو إعلان اللازمة المحافظة على أمن وسلامة القوات البريطانية، وإن المطلوب هو إعلان قيام حالة الحرب.

وفى نفس اليوم أوفد على ماهر باشا محمد كامل سليم، سكرتير عام مجلس الوزراء، لإبلاغ هذا القرار إلى السفير البريطاني، وليوضح له أن الخطاب المشار إليه يغنى عن دعوة البرلمان إلى الانعقاد، إذ أنه في هذه الحالة يعتبر تنفيذا للمعاهدة التي سبق أن أقرها البرلمان. وقد عرض السفير البريطاني الأمر على حكومته، التي وافقت على توجيه الخطاب المشار إليه، وسارع السفير إلى مقابلة على ماهر باشا لابلاغه بذلك، ولكنه فوجئ بأن الموقف قد تغير مرة أخرى!

ففى ذلك الحين كان الملك فاروق قد أخذ بمارس من وراء ظهر السفارة البريطانية فى مصر جهودا فى لندن، لاقناع الحكومة البريطانية بالعدول عن فكرة إعلان مصر حالة الحرب على ألمانيا، وذلك من خلال السفير المصرى فى لندن حسن نشأت باشا، الذى كان يتبعه بشكل مباشر حيث كان الجهاز الدبلومامى المصرى فى الخارج يتبع الملك من الناحية الفعلية ولا يخضع للحكومة المصرية إلا اسعيا.

وقد قام السفير حسن نشأت باشا بالمهمة خير قيام، فقد قابل المستر بتلر Butler ، الوكيل الدائم بوزارة الخارجية البريطانية، وأوضح له المزايا التي تترقب على وقوف مصر على الحياد، إذ أن ذلك من شأنه أن يسهل شراء بريطانيا السلاح والعتاد ومواد الحرب من الولايات المتحدة عن طريق مصر، وقد أبدى المستر بتلر ارتياحه للفكرة، ووعد بعرضها على اللورد هاليفاكس Halifax، وزير الخارجية البريطانية.

ويناء على ذلك أرسل حسن نشأت باشا إلى على ماهر باشا برقية بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٣٩م بخصوص مقابلته مع المستر بتلر في وزارة الخارجية في آ سبتمبر، جاء فيها: ١ وقد اقترحت عليه شراء العتاد العسكرى من الولايات المتحدة بوساطة مصر، اذ يتيسر القيام بهذا العمل لكونها دولة غير محاربة، وقد سر مستر بتلر باقتراحي، وسوف يعرضه على لورد هاليفاكس، وفى الوقت الذى أرسل فيه السفير المصرى هذه البرقية إلى على ماهر باشا، كان فاروق يبعث إليه دبرسالة عاجلة في هذا المعنى؛ موضحا أن برقية السفير المصرى تؤثر على قرار الوزارة الذى اتخذ بشأن اعلان حالة الحرب على ألمانيا إذا وصل خطاب من السفير بضرورة إعلان قيام حالة الحرب.

وبناء على ذلك عندما قابل السقير البريطاني على ماهر باشا يوم ٨ سبتمبر ١٩٣٩ م ليبلغه موافقة حكومته على توجيه الخطاب الذى اشترطته الوزارة لإعلان حالة الحرب على ألمانياء كان موقف على ماهر باشا قد تغير إلى النقيض!

(11)

معركة الوفد في مجلس الشيوخ ضد مرسوم إعلان الانحكام العرفية*

رأينا في مقالنا السابق كيف تطور موقف وزارة على ماهر باشا من الحرب العالمية الثانية. فلم تكد انجلترا وفرنسا تعلنان الحرب على ألمانيا يوم ٣ سبتمبر ١٩٣٩م حتى اجتمعت وزارة على ماهر في نفس اليوم وقررت باجماع آراء وزرائها إعلان حالة الحرب ضد ألمانيا، ما عدا عضو الحزب الوطني مصطفى الشوريجي، ولكن عبدالوهاب طلعت باشا، الذي كان قائما بأعمال رئاسة الديوان الملكي، سارع إلى الملك فاروق في قصر المنتزه ليقتعه بأفضلية وقوف مصر على الحياد، وقد وافق فاروق على الفور وطلب إليه ابلاغ على ماهر بذلك، فعدل على ماهر عن قرار الوزارة، وأبلغ السفير البريطاني على مايلز لامبسون بهذا العدول يوم ٤ سبتمبر، ولكن السفير أخذ يمارس ضغوطه مايلز لامبسون بهذا العدول يوم ٤ سبتمبر، ولكن السفير أخذ يمارس ضغوطه

^{*} الرقد 11 فراير 1991م.

على على ماهر يومي ٦ و٧ سبتمبر لكي تعلن الوزارة حالة الحرب، ولم بجد الوزارة مفرا من الإذعان، ولكنها علقت موافقتها على وصول خطاب إليها من المحكومة البريطانية يطلب إليها إعلان حالة الحرب على ألمانيا تخت ذريعة أن الإجراءات التي اتخذتهما وزارة على ماهر من إعلان الأحكام العرفية وقطع العلاقات مع ألمانيا غير كافية لمواجهة التدابير اللازمة للمحافظة على أمن وسلامة القوات البريطانية، واعتبر على ماهر باشا هذا الخطاب ضروريا لأنه يغني عن دعوة البرلمان إلى الانعقاد، إذ يعتبر تتقيقًا للمعاهدة التي سبق أن أقرها البرلمان. على أنه في الوقت الذي كان فيه السفير البريطاني يستصدر من حكومته هذا الخطاب، كان الملك فاروق يمارس جهوده في لندن من خلال سفيره حسن نشأت باشاء الذي كان يتبعه بشكل مباشر، لاقناع الحكومة البريطانية بمزايا وقوف مصر على الحياد في تسهيل شراء بريطانيا السلاح وموارد الحرب من الولايات المتحدة عن طريق مصر. وعلى ذلك لم يكد السفير البريطاني يحصل من حكومته على خطاب مطالبة على ماهر باشا باعلان حالة الحرب ضد ألمانيا حتى كان فاروق يحصل على خطاب مضاد من سفيره يفيد باقتناع الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية بفكرة الحياد وعزمه على عرضه على اللورد هاليفاكس. وهكذا لم يكد السفير البريطاني يقدم إلى على ماهر باشا خطاب المطالبة باعلان حالة الحرب حتى كان على ماهر باشا يقدم له خطاب السفير المصرى الذى يفيد باقتناع الخارجية البريطانية بمزايا الحياد! وفي اليوم التالي ٩ سبتمبر كان على ماهر باشا يوجه للسفير البريطاتي خطاب الاعتذار عن عدم إعلان حالة الحرب.

ونلاحظ على خطاب الاعتذار عن عدم إعلان حالة الحرب الذى قدمه على ماهر باشا، أنه صيغ بمهارة فاتقة، واستند إلى أسباب وجيهة. وكان أول هذه الأسباب أن التحالف المنصوص عليه في معاهدة ١٩٣٦م لا يسرى مفعوله إلا في حالة الاعتداء المباشر ضد بريطاتيا، ولم ينص على حالة الاعتداء غير المياشر، الذي ذكر على ماهر باشا أنه بذلت محاولة غير مجدية لتعريفه، الأمر الذي قد يثير صعوبات داخلية في مصر من الوجهة الدستورية. ثانيا، أنه كان في تقدير الحكومة المصربة عندما اتخذت قرارها الأول باستعدادها لإعلان الحرب على ألمانيا بمجرد دخول بربطانيا الحرب، أن هذه الحرب هي حرب مزدوجة من ألمانيا وإيطاليا ينشأ عنها أعمال عدوانية وعمليات حربية ضد القطر المصرى، ولكن هذا التقدير لم يتحقق، إذ احتفظت ايطاليا بحيادها فأصبحت الحالة لها وجه آخر (وتلاحظ أن هذه الحجة سوف تزول عندما تدخل ايطاليا الحرب، الأمر الذي سوف يترتب عليه موقف آخر وأزمة أخرى) ثالثًا، أنه نظرا لأن فكرة تعرض مصر لأعمال عدوانية وعمليات حربية كانت وراء قرار الحكومة الأول باعلان حالة الحرب على ألمانيا، فقد كان ذلك ما دعاها إلى طلب وحدات عراقية للمشاركة في النفاع عن القطر المصرى، كما دعاها إلى الالحاح في تعزيز القوات البريطانية، وأن يورد للجيش للصرى الأسلحة والذخائر التي كانت في أشد الحاجة إليها. أما السبب الرابع في عدول الحكومة المصرية عن اعلان حالة الحرب على ألمانيا .. كما ذكر على ماهر باشا .. فهو أنه على الرغم مما اتخذته الوزارة من تدابير ضد ألمانيا وضد رعاياها، فإن هذه التدابير لم تدفع الحكومة الألمانية إلى الحرب على مصر، ومن ثم بكون من غير الملائم، من قبل إعلان ألمانيا الحرب على مصر، أن تعلن مصر

حالة الحرب عليها. وعلى ذلك ... كما قال على ماهر باشا .. فإذا تطلبت الحالة الحرب علي الحالة التخاذ تنابير جديدة من شأنها أن تكون ناعية لاعلان حالة الحرب على ألمانيا، فإنى لن أتردد في القيام بالاجراءات التي تقتضيها القواعد الدستورية في هذه الحالة،

فى الوقت الذى كانت فيه فكرة إعلان حالة الحرب على ألمانيا تنخا شكل شد وجذب بين الحكومة المصرية برياسة على ماهر باشا والحكومة البريطانية، بعد تدخل القصر الملكى ضد فكرة إعلان حالة الحرب على ألمانيا، كان هناك شد وجذب آخر في البرلمان المصرى حول فكرة إعلان الأحكام العرفية.

ذلك أن على ماهر باشا كان قد سارع إلى فرض الأحكام العرفية على البلاد، وعين نفسه حاكما عسكريا، وذلك من قبل أن تعلن بربطانيا الحرب على ألمانيا! قفى يوم أول سبتمبر ١٩٣٩م كان السير مايلز لاسسون قد عاد إلى مصر من زيارته لوطنه بسبب تدهور الحالة الدولية، وفي مساء ذلك اليوم زار وفي رفقته المستشار القانوني للسلطات البريطانية، على ماهر باشا، وعللها منه إعلان الأحكام العرفية، قاستجاب على ماهر باشا على الفور، وأصدر في اليوم نفسه مرسوما بقرض الأحكام العرفية على مصرا

وقد أثار إصداره مرسوم إعلان الأحكام العرفية دهشة المراتبين السياسيين، لأن انجلترا نفسها لم تعلن الأحكام العرفية في بلادها أو في مستعمراتها! فكيف استجاب على ماهر بهذه السرعة لاعلان الأحكام العرفية؟

فى الواقع أن السبب الأساسى يرجع إلى أن مطلب إعلان الأحكام العرقبة يتفق مع سياسة وزارة قصر محكم البلاد رغم ارادة الشعب الذي كان يولى ثقته للوذد؛ وكان طلب السفير البريطائي يقدم لها فى الحقيقة للذريعة الني تتوق إليها لفرض حكمها الدكتاتوري على البلاد.

على أن المشكلة هي أن الماءة ٤٥ من الدسترر كافت تنص على وجوب عرض إعلان الأحكام العرفية على البرلمان فورا ليقرر استمرار الأحكام العرفية أو الغاءها، وأنه إذا وقع ذلك الإعلان في غير دور الانعقاد، وجب دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة لاتعاة القرار.

ولما كان البرلمان عند نشوب اتحرب في غير دور الانعقاد، فقد كان من الواجب على وزارة على ماهر باشا دعوته على وجه السرعة، على أن على ماهر باشا تباطأ تباطؤا مريبا، قلم يجتمع البرلمان استفشة المرسوم إلا بعد شهر كامل، أى في يوم ٢ أكتوبر ١٩٣١م إ وفي الموقت نفسه أراد على ماهر باشا أن يسلب من البرلمان حقه في اقرار استمرار الأحكام العرفية أو إلغائها، وهو ما تقضى به المادة ٥٤ من الدستور، فنص في مرسوم دعوة البرلمان للانعقاد غير العادى على أن الغرض هو البلاغ، البرلمان باعملان الأحكام العرفية وليس وعرض، مرسوم الأحكام العرفية وليس وعرض، مرسوم الأحكام العرفية عليه كما فعل مع المراسيم الأخوى التي صدرت بعد فض الدورة العادية!

ولتمرير هذه الخدعة، صرح تبدالحميد بدوى باشا (رئيس لجة قضايا الحكومة) بأن مرسوم الأحكام العرفية إنما صدر التغيلا لقابون المعاعدة، ولم يصدر لنفيذا لقانون نظام الأحكام العرفية رقم ١٥ أسنة ٢٣ الذي صدر لنفيذا

للمادة 20 من النستور.

وقد استند في تمرير هذه الخدعة إلى أن قانون نظام الأحكام العرفية الذي صدر تنفيذا للمادة ٤٥ من الدستور، إنما يتعلق بحالة ذاتية لمصر تنشئها المحكومة بمحض إرادتها، ولكن المرسوم الذي أصدره على ماهر باشا يتعلق بحالة ذاتية لدولة أخرى يراد قضاء حاجتها بهذا النظام، فهذه الأحكام العرفية التي أعلنت إنما أعلنت تطبيقا لقانون المعاهدة، وهي تقوم وتسقط بصغتها تنفيذا للمعاهدة ولا تقوم لتعنى قرارا بالاستمرار أو الالغاء من البرلمان!

في ذلك الحين كمانت الأغلبية في مجلس الشيوخ لحزب الوفد، وبطبيعة الحال لم تمر هذه الخدعة بسهولة، فقد أعلن رئيس مجلس الشيوخ أنه تلقى اقتراحا بتأليف لجنة للنظر في المرسوم الخاص بالأحكام العرفية، يتقديم تقرير عنها إلى المجلس، على أن تؤلف اللجنة من أربعة من الوقديين، واحد من السعديين، وواحد من الدستوريين، وثلاثة من المستقلين، وأسندت رياسة اللجنة إلى عبدالفتاح بحيى باشا. وقد وافق المجلس على هذا الاقتراح.

وقد أخذت اللجنة في دراسة موضوع الأحكام العرفية، وانتهت الاجماع، إلى أن الدستور صريح في ضرورة عرض إعلان الأحكام العرفية على البرلمان، سواء أكان تنفيذا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣م أم لقانون المعاهدة، وذلك لاصدار رأى قاطع بالاستمرار أو الإلغاء.

وإزاء هذا الاجماع لم يجد على ماهر باشا بدا من الإذعان، فأعلن أن الموضوع المطروح، هو اعرض، مرسوم الأحكام العرفية ليقرر المجلس استمراره أو عدم استمراره.

وعند ذلك أخذت اللجنة تتوافر على بحث الموضوع، فاستفسرت أولا

من الحكومة عن الكيفية التى طلب بها إعلان الأحكام العرفية، وحدود الطلب. وقد أجاب عبدالحميد بدوى باشا بأن الطلب اجاء من السغارة البريطانية بطريقة رسمية نطلب فيه من الحكومة المصرية، بصغة المعونة المنصوص عليها في المادة السابعة من المعاهدة، إعلان الأحكام العرفية وتتفيذها مياشرة بصورة الرقابة على المطبوعات والصحف، وبصورة ايجاد نظام لتقتيش السفن،

عندئذ رأى بعض أعضاء اللجنة أنه نظرا لأن الأمن والنظام مستتبان في البلاد، فإن إعلان الأحكام العرقية يجب أن يقتصر على االتدابير التي تقتضيها حماية المصالح العسكرية).

على أن على ماهر باشا رقض هذا الرأى، بحجة أن تنفيذ الأحكام العرفية يستدعى السرعة، ولا يمكن مجزئة الاجراءات العسكرية عن غيرها، حفظا لسلامة الجيش وسرعة تموينه وما يتعلق بهذا من اجراءات كثيرة متنوعة!

وإزاء هذا الرفض من جانب على ماهر باشا لقصر الأحكام العرفية على الاجراءات العسكرية، كان على اللجنة أن تقرر استموار الأحكام العرفية بالصورة الشاملة التي يريدها على ماهر باشا، أو عدم الموافقة على استمرارها. ولما كان الوفد هو صاحب الأغلبية في مجلس الشيوخ ... كما ذكرنا .. فقد وقفت الأغلبية من أعضاء اللجنة إلى جانب عدم الموافقة على استمرار الأحكام العرفية، بينما وقفت الأقلية إلى جانب استموارها مع بعض التحفظات، وكان في وسع على ماهر باشا الإذعان لما تقرره اللجنة، ولا تثريب عليه من جانب الإنجليز، ولكنه آثر أن يخوض معركة حامية في المجلس لصالح استموار الأحكام العرفية!

(14)

على ماهر ينجح فى فرض الالحكام العرفية على مصر*

انتهينا في مقالنا السابق إلى قرار وزارة على ماهر باشا بعدم إعلان حالة الحرب ضد ألمانيا بعد نجاح سفير مصر في لندن في اقناع وكيل الخارجية البريطانية بمزايا وقوف مصر على الحياد، وكيف قامت المعركة داخل مجلس الشيوخ المصرى، الذي كان يسيطر عليه حزب الوفد، حول مرسوم اعلان الأحكام العرفية الذي مارع على ماهر باشا باعلانه قبل نشوب الحرب، عندما أرادت وزارة على ماهر باشا سلب البرلمان حقه في اقرار المرسوم أو الغائه شت أرادت وزارة على ماهر باشا ملب البرلمان حقه في اقرار المرسوم أو الغائه شت ذريعة صدوره تنفيذا لقانون الماهدة، ولكن الوقد تصدى لهذا الزعم، واستطاع الحصول على اجماع اللجنة المشكلة لهذا الغرض على حضوع مرسوم

^{*} ألوف ٢٦ فيراير ١٩٩١م.

الأحكام العرفية لموافقة البرلمان، كما حصل على أغلبية أعضاء اللجنة إلى جانب عدم الموافقة على استمرار الأحكام العرفية.

كانت وجهة نظر الوفد التي أقنع بها أغلبية أعضاء اللجنة أن مرسوم إعلان الأحكام العرفية تخول الحاكم العسكري سلطات متنوعة ، لا يستطيع العقل أن يحدد مداها مهما أوتى من قوة التصور، وهي سلطات شاملة للمسائل التشريعية والادارية، بل حتى بعض الأمور القضائية، في حين أن ظروف طلب اعلان الأحكام العرفية من قبل الجانب البريطاني وأسباب هذا الطلب لا تبرر أن تكون هذه الأحكام بهذا النطاق الواسع المدى، خصوصا أن الأمن والتظام مستتبان في البلاد، ولم يقع فيها أي اضطراب داخلي. وفي الموقت نفسه، فإن امصر التي أظهر شعبها في كل الظروف والمناسبات أنه يدين بمبادئ الحرية والديمقراطية، لتأبى أن عجمل مصائر أمورها .. أمة وأفرادا في يد أمبغ عليها مثل هذا السلطان، وأن من الخير ألف مرة للقضية المشتركة التي تخالفت مصر وانجلترا في الدفاع عنها، أن تدافع عنها هذه البلاد وهي حرة طليقة، من ان تدافع عنها وأمورها مخت امرة سلطان مطلق. ثم إن البلاد لا تطمئن اطلاقا أن يجعل تنفيذ الأحكام العرفية في يد ليست موضع الرضاء عنها). ثم قال التقرير : إن الأحكام العرفية أمر خطير، ويكفى تصور ما عانته البلاد في الحرب الماضية من جرائمها، للوقوف على ما قد يصيب المصالح العامة والخاصة من الضرر من جراتها اذا ما أسيء استعمالها.

على أن الأقلية في اللجنة رأت الموافقة على استمرار الأحكام العرفية بشروط. وقد استندت في ذلك إلى أن القيود والشروط التي شرعت لاعلان الاحكام العرفية، قد توافرت عند الاعلان، ولا تزال متوافرة. فقد اشتبكت بريطانيا في حرب مع دولة أخرى، وهي لا تزال مشتبكة في هذه الحرب، وولهذه الدولة الأخرى في مصر رعايا، ولها فيها ومصالحه، فهل مستطاع تحت ظل الأحكام العادية أن تقوم مصر بالوفاء بعهدها الذي قررته المادة السابعة من المعاهدة! فان كان ذلك مستطاعا وجب ألا تكون الأحكام العرفية، أما اذا لم يكن ذلك مستطاعا، وجب أن تكون الأحكام العرفية، على الا تتجاوز الغاية الموجودة من اعلانها، وهي تسهيل السبل لقيام مصر بتعهداتها التي قطعتها الانجلترا. ولكنها ترى أن توجه نظر الحكومة إلى الأمور الآية ؛

العمل على حصر تطبيق هذه الأحكام جهد الطاقة عند الضرورات العسكرية التي تقتضيها سلامة البلاد، وتقضى بها المعاهدة.

٢- الرجوع إلى البرلمان في الشئون الخطيرة، مراعاة لحرج الموقف.

 ٣- تخفيف الرقابة على الصحف، بحيث تقتصر على الأنباء التي يترتب على نشرها إضرار بسلامة البلاد وبالقوات المصرية وبالقوات الحليفة والصديقة.

كان على على ماهر النزول على رأى أغلبية اللجنة الذى يقضى بعدم الموافقة على استمرار الأحكام العرفية، ولكنه آثر أن يخوض معركة حامية الوطيس في المجلس لحمله على الموافقة على استمرار الأحكام العرفية لصالح المجلترا، ودافع دفاعا بليفا عن بقاء الأحكام العرفية، حتى استطاع الحصول على موافقة أغلبية المجلس على استمرارها (١٨ صوتا ضد ٥٩). وقد أعلن عبد الفتاح يحيى باشا، رئيس اللجنة، رأيه في المجلس بأن استمرار الأحكام

العرفية واجب، وفاء للعهد، وأن لاغضاضة على الحكومة أن تنزل على إرادة المجلس بالرجوع إليه في كل ما ليس له مساس بالمسائل العسكرية البحة.

على هذا النحو بجمعت بريطانيا في فرض الأحكام العرفية على مصر، على الرغم من أنها لم تفرضها في المجلترا أو في مستعمراتها! وبقيت معركة إعلان حالة الحرب التي كان يحوضها السفير البريطاني السير مايلزلاميسون، على الرغم نما صرح به وكيل الخارجية البريطانية للسفير المصرى حسن نشأت داشا من اقتناعه بمزابا حياد مصر في شراء العتاد العسكرى من الولايات المتحدة برامطتها.

وفي داء المعركة الاحظ اختلاف المواقف، فعى المعركة الأولى معركة الأحكام العرفية الحركة الأولى معركة الأحكام العرفية الكان تاروق يساند استمرارها لمصلحة هيمنته على المحكم، ولكن في معركة اعلان حالة الحرب كان فاروق يقاوم هذا الاعلان بسبب ميوله المحورية التي سبن أن محدثنا عنها في مقالاتنا السابقة افقد سائد وجهة نظر رئيس ديرانه بالنيابة عبد الوهاب طلعت في وقوف مصر على الحياد في مصر.

وسرعان ما أخذت الانتصارات الألمانية في بداية الحرب تعزز اقتناعه بصواب هذه السيامة، خصوصا عندما وصلت الأخبار في الاذاعة الفرنسية بدخول القوات الألمانية مدينة (وارسو).

وكان من الضرورى في ذلك الحين إدخال مسألة اعلان حالة الحرب على ألمانيا إلى البرلمان المصرى لزيادة الصعوبة، بعد أن كان وأى على ماهر باشا الذى عبر عنه للسفير البريطاني أن وصول خطاب من الحكومة البريطانية بطالب مصر باعلان حالة الحرب، للمحافظة على أمن زسلامة القوات البريطانية، يغني عن دعوة البرلمان للانعقاد.

ولهذا الغرض طلب القصر إلى عبد الحميد بدوى باشا، وتيس لجنة قضايا المحكومة، إعداد ما كرة تؤيد ضرورة عرض الأمر على البولمان، على أساس التفرقة بين الحرب الهجومية والحرب الدفاعية، وقد وضعت هذه المذكرة بحضور الملك فاروق شخصيا - كما ذكر على ماهر باشا للسفير البريطاني - الأمر الذي أطار صواب السفير البريطاني! فعندما أبلغه على ماهر باشا بأن فاروق أرسل إليه برسالة عاجلة في هذا الشأن، على السغير على ذلك بقوله؛ إنه يأمل وألا ينزلق جلالته إلى عمل قد لا خمد عقباه؛ ا.

وقد سارع لامبسون بالكتابة إلى حكومته يوم ٨ سبتمبر ١٩٣٩م بعد ما سمع من على ماهر باشا بتراجعه عن قرار اعلان حالة الحرب على ألمانياء يقول: دأما فيما يختص بدولة رئيس الوزراء، فقد قلت له : إننى في حيرة تامة، كيف أفسر للحكرمة البريطانية فشله في الوفاء بما عاهدني عليه كتابة وشفاهة؟ فتعليماتكم الأخيرة نسخت بوضبوح كل ما سبقتها، وقد يكون سفير مصر أساء فهم الحديث مع مستر بتلر (وكيل الخارجية البريطانية). وعلى أي حال فقد تمت هذه المقابلة بينهما منذ يومين وأصبحت غير ذات موضوعه

ثم قال السفير؛ ذهل كان على ماهر يريد حقا أن أبلغكم أنه قد خذلنا مرة أخرى، بعد أن كان قد قدم لنا صيغة الخطاب الذى طلب أن نوجهه إليه ؟ فليضع نفسه في مكان معادتكم ويتصور الأثر الذى لابد أن يحدثه تقريرى هذا لديكم. القد أجاب رئيس الوزراء على هذا السؤال بأنه يقدر كل هذا، لكنه إزاء رسالة الملك فاروق، وإزاء سوقف زملائه الوزراء، لا يسعه الا أن يشريث حتى ينجلى الخلاف بين تعليماتي وتقرير سفير مصر في لندن.

وولم أحاول أن أخفى شعورى، وحذرته مرة أخرى من أثر ذلك على المحكومة البريطانية. لقد أصبح الموقف لا يحتمل، وقد يكون لأخبار الإذاعة الفرنسية هذا المساء عن دخول القوات الألمانية مدينة (وارسو) بعض الأثر فيه، ولو أتى لا أملك دلبلا عليه.

دوإذا ما تلقيت ايضاحا ببدد سوء الفهم الذي وقع فيه سفير مصر (في لندن) فاتى سأعاود الكرة في شأن مطالبنا،

على أن الحكومة البريطانية لم تصر على ضرورة إعلان مصر حالة الحرب كما كان يلح بذلك السيرمايلز لامبسون، الذى كان يقف فى هذه المسألة موقفا لايلين، ويرى فيها مسألة اضرورية وحيوية، على خلاف حكومته التى كانت ترى فيها مسألة امرغوبا فيها جدا ومهمة، وهو ما يين الفارق فى وجهتى النظر!

وعلى كل حال فان هذه المعركة توضح هذه المفارقة، فقد كان رئيس لجنة قضايا الحكومة عبد الحميد بدوى باشا هو الذى أفتى بعدم عرض مرسوم الأحكام العرفية على البرلمان لأخذ موافقته على أساس أن المرسوم صدر تنفيذا لقانون المعاهدة، ثم عاد وأفتى بضرورة عرض اعلان حالة الحرب على البرلمان، على الرغم من مطالبة السفير بذلك تنفيذا لقانون المعاهدة الوالسبب ـ كما

ذكرنا _ هو أن اعلان الأحكام العرفية كان يندم الحكم المطلق لفاروق، ولكن اعلان حالة الحرب على ألمانيا لم يكن يخدم ميوله المحربية.

والمهم هو أن الفتوى بضرورة عرض مسألة اعلان الحرب على البرلمان كانت حاسمة في تعزيز موقف فاروق المعارض للحرب، وهو ما أوضحه السفير المصرى حسن نشأت باشا للورد هاليفاكس، فقد ذكر له أنه لا يمكن ضمان الموافقة على اعلان الحرب في البرلمان بالاجسماع، وأن الاعتراض عليه حتى لو كان بنسبة ١٠٪ من الأعضاء سيكون أمرا مؤسفا، كما أنه لا يمكن ضمان الموافقة عليه بالأغلبية، لأنه ليس لعلى ماهر باشا نفوذ على المستقلين، لأنهم في الحقيقة وفديون لا يكشفون عن وفديتهم أ

على أن السفير البريطاني كان ينظر إلى المسألة من زاوية أخرى، هي زاوية التأثير الأدبى الكبير لاعلان مصر حالة الحرب في العالم العربي، اذ كان مفروضا أن تضرب مصر بذلك المثل للعالم العربي، وتقوده في هذا الطريق، ولكن امتناعها عن اعلان حالة الحرب على ألمانيا كان له تأثير سيىء على العراق، الذي تردد هو الآخر، ولم يعلن حالة الحرب، بل إنه لم يعلن الأحكام العرفية! وكان السفير يخشى أن يؤدى احراز ألمانيا بعض الانتصارات في المستقبل إلى تردد مصر في الموافقة على أية اجراءات لا تتفق مع مصالحها، ولكن اعلان حالة الحرب على ألمانيا يقطع الطريق على ذلك .

عزيز المصرى باشا يبرز موقع العلمين للقيادة البريطانية ويرفض إخلاء سيوة*

لم ينته النزاع بين السفير البريطانى السير مايلز لامبسون وحكومة القصر برياسة على ماهر باشا حول إعلان مصر حالة الحرب على ألمانيا. لقد أقلح السفير البريطانى فقط فى اقناع على ماهر باشا باعلان حالة الأحكام العرفية فى مصر لأن هذه الأحكام كانت تخدم الحكم الأوتوقراطى للقصر، ولكته عجز عن حمل على ماهر على إعلان حالة الحرب على ألمانيا، لأن فاروق مساحب الميول الحورية كان وراء عدم اعلان حالة الحرب، وكانت آخر اجتهاداته اخضاع اعلان حالة الحرب على ألمانيا لموافقة البرلمان المصرى، وذهب فى ذلك إلى حد أنه حضر شخصيا اعداد عبدالحميد سليمان باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة للمذكرة التى تؤيد ضرورة عرض الأمر على

^{*} الوقد ؛ مارس ١٩٩١م.

البرلمان، للحصول على موافقته، على أساس التفرقة بين الحرب الهجومية والحرب الدقاعية، وهو ما أثار ثائرة السفير البريطاني الذي حذر على ماهر قائلا: إنه يأمل دألا ينزلق جلالته إلى عمل قد لا مخمد عقباه.

ولم يبأس السفير البريطاني، لقد كان يعرف أن اعلان مصر حالة الحرب على ألمانيا سوف يكون له صداه وتأثيره في العالم العربي، فيحذو حذو مصر، ولكن امتناع مصر عن اعلان حالة الحرب على ألمانيا سوف يجعل البلاد العربية تخجم عن اعلان حالة الحرب، وهو ما بلت بشائره في امتناع العراق عن اعلان حالة الحرب، بل المضى في ذلك إلى حد الامتناع عن اعلان حالة الأحكام العرفية.

ولذلك لم يغفر السير مايلز لامبسون لعلى ماهر باشا امتناعه عن اعلان حالة الحرب على ألمانيا. فقد كان يرى أنه أفلت فرصة كانت متاحة عند نشوب الحرب لاعلان الحرب، ابان الشعور الشعبى الذى كان سائدا فى الأيام الأولى من شهر سبتمبر، خصوصا أنه كان فى يده سلاح الأحكام العرفية التى يستطيع بها أن يخمد أنفاس المعارضة! ولكنه أفلت هذه الفرصة. وهذا ما كتب به إلى وزير الخارجية البريطانية اللورد هاليفاكس يوم ٨ نوفمبر ١٩٣٩م.

فقد كتب إليه بقول: إن شعور غالبية الشعب المصرى في ذلك الحين كان متجها إلى جانب الدول الديموقراطية وضد التازية، ولو سار على ماهر باشا وراء هذا التيار الشعبى وألقى بثقله باخلاص إلى جانب الحلفاء وأعلن حالة الحرب على ألمانيا، لكان هذا كفيلا بالقضاء على تلك المؤامرات التي جرت بعد ذلك من جانب الدوائر العليا لحساب ألمانيا، وأدت إلى تدهور

الموقف وأثرت على مصير رئيس الوزراء نفسه. ذلك لأن دعوة البرلمان بصفة عاجلة إبان الشعور الشعبى الموالى فى الأيام الأولى من شهر سبتمبر، لاعلان المحرب والأحكام العرفية، كان من الممكن أن يؤدى بسهولة إلى حصول رئيس الوزراء على أغلبية أكيدة فى المجلسين، نظرا لأن الوقت لم يكن قد انفسح بعد لكى تفصح المؤامرات الحزبية عن معارضتها لرئيس الوزراء شخصيا، ونظرا للقوة التى سيكون على ماهر باشا قد أحرزها نتيجة تأييد البرلمان وثقة حكومة صاحب الجلالة، ولأنه كان يستطيع عن طريق استخدام السلطات المحولة له بموجب الأحكام العرفية بذكاء، أن يمضى فى سياسته شبه الدكتاتورية بحيث يصبح قادرا على كشمان أنفاس المعارضة واستخدام البرلمان والجهاز الادارى لصالحه؛!

ومعنى هذا الكلام أن الغرض الأساسى الذى تغياه السقير البريطاني من مطالبة على ماهر باشا باعلان الأحكام العرفية في اليوم السابق على نشوب الحرب، محت ذريعة المعاهدة، هو اعطاؤه السلطات التي تخولها الأحكام العرفية لكتم أنفاس المعارضة واستخدام البرلمان والجهاز الإدارى لصالح حكسه الدكتاتورى ولصالح بريطانيا!

لكن على ماهر باشا ـ كما يقول السفير البريطاني ـ دملك الطريق المضاد، وأراد أن يستغل عمله هذا لاظهار نفسه أمام الشعب في مظهر حاميه من المحاولات التي تقوم بها بريطانيا لجر مصر إلى حرب عالمية كريهة، فظفر بتأييد ومحبة رخيصة ١٤

ثم أعلن لامبسون لوزير خارجيته أن «بعض الأمراء والأميرات، فضلا عن بعض الأرستقراطيين من الأتراك المتمصرين، وإسماعيل صدقى باشا وأنصاره،

وجميع الذين يعادون بريطانيا ويوالون ألمانيا ... وهؤلاء جميعا متحدون في الميول مع القصر ... انتهزوا فرصة الموقف الذي اتخذه على ماهر باشا، وانغمسوا في الدعاية لصالح ألمانيا، أو في شعور انهزامي ليس في صالحناه ا

كان رفض على ماهر باشا إعلان حالة الحرب على ألمانيا، بكل ما ترقب على ذلك من النزاع الذى محدثنا عنه، سببا دعا السفير البريطاني والخارجية البريطانية إلى إعادة تقويم بعض الاجراءات التى اتخذها على ماهر باشا في أعقاب تأليف وزارته، والتي تقبلتها السفارة بدون تشكك كبير في إطار التحالف المؤقت الذى جرى بينها وبينه قبيل نشوب الحرب وأدى إلى عدم الاعتراض على تشكيله الوزارة. وعلى وأس هذه الاجراءات، احالة أمين عثمان باشا إلى المعاش، وتعيين عزيز المصرى باشا في منصب رئيس هيئة أركان حرب البيش.

وبالنسبة لأمين عثمان باشا، الذي كان صديقا لبريطانيا وصديقا في نفس الوقت للوفد، فان على ماهر باشا كان قد سارع بعد أيام فليلة من توليه الحكم، إلى احالة عدد كبير من وكلاء الوزاوات إلى المعاش لكى يستبدل بهم وكلاء وزارات من أنصاره. وهو تقليد جرت عليه الحياة الحزبية قبل لورة يولبون اذ كانت كل وزارة حريصة على التخلص من كبار الموظفين الموالين لسابقتها وتعيين آخرين من الموالين لهاء ضمانا لسرية العمل وسلاسته وعدم تسريب أسراره لخصومها السياميين.

وقد كان على رأس هؤلاء الذين أحيلوا إلى المعاش أمين عثمان باشاء الأمر الذى أثار الهواجس في قلب السلطات البريطانية، التي نظرت إلبه من ناحية تأثيره على النفوذ البريطاني. على أن على ماهر باشا أقنع السلطات

اليريطانية في ذلك الحين بأن طرد أمين عثمان باشا ليس موجها ضدها، وإنما هو موجه ضد الوفد، وأن الغرض منه حرمان الوقد من عين له داخل الوزارة.

وقد ساعد على اقتناع السلطات البريطانية بهذا السبب ثورة العبحف الوفدية لهذا الطرد، وما نشرته من مقالات مطولة تنديدا به، حتى كتبت جريدة والمصرى الوفدية نقول: أن على ماهر باشا بفتتع أعماله باحالة هذا الموظف المعتاز الكفء إلى المعاش، فيضرب بذلك الرقم القياسي في شهوة الانتقام، ويأتى بما لم يستطعه أخوه وزير المالية السابق (تقصد الدكتور أحمد ماهر الذي كان وزيرا للمالية في الحكومة السابقة التي كان يرأسها محمد محمود بانا).

أما بالنسبة لعزيز المصرى باشا قإن على ماهر باشا كان قد سارع في اليوم التالى لتشكيله الوزارة إلى تعيين عزيز المصرى باشا في منصب رئيس هيئة أركان حرب الجيش المعسرى يوم ١٩ أغسطس ١٩٣٩م، بدلا من اللواء محمود شكرى، الأمر الذى أثار ذعر السلطات البريطانية، ولم نجد له مبررا غير ميوله الألمانية! فقد كان عزيز المصرى باشا في ذلك الحين في الستينات من عمره، وكان قد فقد صلته بالجيش المعرى لعدة سنين، كما أن سجل خدمته عمره، وكان قد فقد صلته بالجيش المعرى لعدة سنين، كما أن سجل خدمته حكما يذكر الجنرال ولسن - فكان حافلا بالمؤامرات والمشاغبات مع رؤسائه، وكنان يعترف بأنه يعرف كل شيء عن أساليب الألمان التكتيكية على يد البعثات الألمانية في تركيا، وعن طريق زياراته الألمانيااه.

وبطبيعة الحال لم يكن غرض على ماهر باشا من تعيين عزيز المصرى باشا رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى، في ظروف الوفاق الذي كان قائما

بينه وبين السلطات البريطانية وقتذاك، هو ميوله الألمانية، وإنما كان لأنه كان أكفأ ضابط مصرى في تلك الظروف العالمية الخطيرة، وكان تعيينه في هذا المنصب مطلبا قوميا، إذ كانت الصحف المصرية لا تفتأ تتساءل عن سبب حرمان البلاد من كفاءاته المعتازة في وقت تبنى فيه جيشها! وكان على ماهر باشا يبغى من وراء تعيينه في هذا المنصب كسب ود الرأى العام الذي صدم لتوليه رئاسة الوزارة بدلا من اجراء انتخابات عامة حرة تأتى بحزب الأغلبية وهو الوفد، كما كان يأمل في أن يؤدى تعيينه إلى النهوض بالجيش المصرى ليدافع عن البلاد في حالة نشوب الحرب، وخدمة قضية الحلفاء بالتالى.

ومن الثابت أن عزيز المصرى قد تعاون بالفعل مع السلطات العسكرية البربطانية إلى أقصى حد فى ذلك الحين كما كان يبغى على ماهر باشا، فقد اشترك مع هذه السلطات فى وضع خطط الدفاع عن مصر، وكان صاحب الفضل فى ابراز موقع العلمين للقيادة البريطانية، وفقا لما كشفه على ماهر باشا من أسرار هذه الحرب فى بيانه الذى أذاعه أمام مجلس الشيوخ بعد انتهاء الحرب فى عام ١٩٤٦م.

فقد ذكر ان القيادة البريطانية كانت قد قررت اتخاذ مرسى مطروح أساسا للدفاع البريطاني، وكانت، بسبب قلة الجنود، قد قررت إخلاء سيوة، ولكن نظرا لأن سيوة كانت هي التي مخمى الجناح الأيسر لمرسى مطروح، فقد رأى على ماهسر باشا أن تركها يعد دعورة، في الدفاع عن مسرسي مطروح، وبالتالي عن مصر. وقد أبدى استعفاده لأن يجمل الجيش المصرى عبء الدفاع عنها.

ولهذا اجتمع هو واللواء صالح حرب باشا، وزير الدفاع، والفريق عزيز المصرى، والجنرال ولسن، والجنرال أوكونور، والجنرال هيرت، على ظهر الطرادة فوزية، وذلك في أثناء زيارة الملك فاروق لمرسى مطروح لتقتيش الجيش المصرى في أكتوبر ١٩٣٩م، وذلك لبحث الموضوع.

وقد ظهر من استطلاع الخرائط أن الدفاع عن مرسى مطروح لا يمكن معه إخلاء سيوة، ولهذا اقترح عزيز المصرى باشا أنه إذا لم تكن مرسى مطروح وسيوة، فليكن موقع العلمين بين البحر المتوسط ومتخفض القطارة، ولكن الجنرال ولسن لم يأخذ بفكرة العلمين في ذلك الحين، ولكنه زار وبصحبته صالح حرب باشا سيوة، واتفقا على المنشآت اللازمة لمرابطة قوة مصرية بهذه النقطة الأمامية.

صدام عزيز المصرى مع البعثة البريطانية. وزيارة على ماهر للسودان*

رأينا في مقالنا السابق كيف فشل السفير البريطاني السير مايلز لامبسون (لورد كيلرن فيما بعد) في حمل على ماهر باشا على إعلان حالة الحرب على ألمانيا بعد تدخل فاروق الموالي للمحور في الموقف بناء على تنبيه عبدالوهاب طلعت باشا القائم بأعمال رئيس الديوان، وكيف أدى هذا الموقف من جمانب على ماهر باشا إلى إنهاء التحالف المؤقت بينه وبين السفارة البريطانية، وهو التحالف الذي قاد السفارة إلى عدم الاعتراض على تعبيته رئيساً للوزراء بعد إبعاد محمد محمود باشا من الحكم، وأدى بالتالي إلى إعادة تقويم السفير البريطاني لعدد من الإجراءات التي اتخذها على ماهر فور توليه الحكم، وعلى رأسها إحالة أمين عثمان باشا، صديق بريطانيا وصديق الوفد في الوقت

^{*} الوقد ١١ مارس ١٩٩٦م.

نفسه، إلى المعاش، وتعيين عزيز المصرى باشا، ذى اليول الألمانية، رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى.

فعلى الرغم من أن عزيز المصرى باشا قد تعاون مع السلطات البريطانية إلى أقسى حد، واشترك في وضع خطط الدفاع عن مسسر مع القادة العسكريين البريطانيين، وكان صاحب الفضل في إبراز أهمية موقع العلمين للقيادة البريطانية، والدفاع عن سيوة، فإنه لم يلبث أن أصبح موضع سخط السلطات البريطانية التي ساءها اعتراض عزيز المصرى باشا على بعض طلبات البريطانية البريطانية. فلم تكن السلطات البريطانية تتحمل في ذلك الحين أي مظهر من مظاهر الاستقلال المصرى.

وكانت هذه السلطات قد اتفقت مع الحكومة المصرية على أنه في حالة اشتراك مصر في الحرب، فإن الجيش المصرى سوف يخضع للقائد العام للجيوش البريطانية في مصر، فلما لم تعلن مصر الحرب، استمر الاتصال بين القوات البريطانية والقوات المصرية في يد البعثة العسكرية البريطانية التي نصت معاهدة ١٩٣٦م على وجودها في مصر لكي تنتفع الحكومة المصرية بمشورتها للمدة التي تراها ضرورية.

وقد لعبت هذه البعثة دورا في إعادة تسليح الجيش المصرى بعد ظهور خطر الحرب العالمية الثانية في أعقاب أزمة سبتمبر ١٩٣٨م، حتى قررت وزارة محمد محمود باشا في مايو ١٩٣٩م إعادة تنظيمها وزيادة أعضائها ليصلوا إلى ١٩٨ عضوا بدلاً من ٩٣٠ وقد ترتب على ذلك أن قطع الجيش المصرى شوطا في تسليحه حتى كتبت النيويورك تايمزا تقول: إن مصر قد أصبح لديها

ثلاثون ألف جندى، وفرقة من الدبابات مجهزة أحسن عجهيز، ووحدات ميكانيكية وقوة جوية.

وهكذا عندما تسلم على ماهر باشا الحكم في سبشمبر ١٩٣٩م كان الجيش المصرى يعد للاشتراك في الحرب إلى جانب بريطانيا. ومع أن مصر لسم تعلن حالة الحرب فإن التعاون بين الجيشين المصرى والبريطاني في عهده قد بلغ مدى لا يتحقق إلا بين جيشين يقاتلان جنبا إلى جنب فعلا!

وفى الواقع أن الجيش المصرى اشترك مع الجيش البريطانى فى كل شئ تقريبا، عدا الهجوم ا فقد اشترك فى المناورات الحربية على جميع الأسلحة، واشترك فى التدريب، كما اشترك فى أعمال الدفاع، وبعد مضى شهرين تقريبا من ابتداء الحرب، أعلن رئيس البعشة العسكرية البريطانية، وهو الجنرال مكريدى، أن الدفاع الساحلى كله قد أصبح فى أيدى الوحدات المصرية، بعد أن كانت تقوم به القوات البريطانية البحثة، كما أعلن أن الوحدات المصرية تقوم بمهمتها خير قيام جنبا إلى جنب مع الوحدات البريطانية فى الصحراء الغربية. كما كتب الجزال أوكنلك Auchinleck ، الذى تولى قيادة القوات البريطانية فى الشرق الأوسط، إلى وزارة الحربية البريطانية، يبلغها أنه إلى جانب حراسة المرافق الداخلية، فقد أرسل الجيش المصرى حامية مصرية إلى واحة ميوة فى وقت كان فيه الجيش البريطاني عاجزا عن توفير قوات كافية فى المسحراء الغربية، كما تولى الجيش المصرى أعمال المراقبة والأنوار الكاشفة والبطاريات المضادة للطائرات فى القاهرة والإسكندرية ومنطقة قناة السويس المسوس

وفي ٥ ديسمبر ١٩٣٩م نوّ، الفريق عزيز المصرى باشا بمجهود البعثة العسكرية البريطانية في تنظيم الجيش المصرى وتسليحه وتدريبه، لدرجة أنه في أول ديسمبر ١٩٣٩م أصدرت القيادة البريطانية أمرا لجنودها بأن يؤدوا التحية الحسكرية للضياط الصربين! كما أصدرت القيادة المصرية أمرا مماثلا!

على أن السلطات البريطانية - مع ذلك - لم تنحمل اعتراضات عزيز المصرى باشا على بعض طلبات البعثة العسكرية البريطانية. كما اتهمه الجنرال ولسن بأنه كان في أثناء زياراته لبعض مواقع الجيش المصرى يتحدث أمام الضباط مشيقاً بعظمة الجيش الألماني، ومصغرا من شأن الجيوش البريطانية والفرنسية! كما كتب السير مايلز لامبسون إلى الخارجية البريطانية في ٨ توفير ١٩٣٩م عن عزيز المصرى باشا يشكو من أنه كان معجبا بقوة العسكرية الألمانية ونظامها وتفوقها، وكان يعبر عن هذه الأفكار في أحاديثه مع ضباط النجيش المصرى، ويصغر من شأن الجيوش البريطانية!

وعلى ذلك، ولما كانت نية السغير البريطاني قد انعقدت على ضرورة التخلص من عزيز التخلص من عزيز التخلص من عزيز المسرى باشا، فطلب إلى على ماهر باشا إخراجه من الجيش باعتباره شخصية غير مرغوب فيها. ولم يملك على ماهر باشا سوى الإذعان، فاستجاب ومنحه إجازة مرضية مدتها ثلاثة أشهر ونصف في ٥ فيراير ١٩٤٠م. ثم جددت بعد ذلك لمدة أخرى.

وقد نسبت السلطات البريطانية إلى عزيز المصرى، بعد طرده من الجيش، تهمة الانصال بالطليان وتسريب مذكرة خاصة بالدفاع عن سيوة كان قد

وضعها الجزال ولسن وأبلغها لوزير الدفاع صالح حرب باشا في خطاب سرى مؤرخ ١٠ أكتوبر ١٩٣٩م. وقد تبين من التحقيقات التي أجرتها السلطات المصرية وأخذت فيه أقوال على ماهر باشا وصالح حرب باشا وعزيز المصرى باشا، فساد هذه التهمة، إذ ثبت أن الوثيقة خاصة بالمنشآت الخاصة بالقرات المصرية الصغيرة في سيوة، ولم تكن تتضمن أية تصميمات بريطانية. ولم يكن معقولا أن يعرض عزيز المصرى موفعا مصريا للحطر، كما أن احتمال تسرب هذه المذكرة عن طريق الجانب المصرى لم يكن هو الاحتمال الوحيد، إن لم يكن هو أبعد الاحتمالات ـ كما قرر عزيز المصرى باشا .. فقد لاحظ أنه لو كان التسرب قد وقع عن طريق الجانب المصرى، لتناولت المذكرة تأشيرته عليها، وقد كان لها وزنها، لأنها كانت تقضى بتعديل المشروع.

والمهم هو أن إبعاد عزيز المصرى بانا في فبراير ١٩٤٠م كان مقدمة لإبعاد على ماهر باشا مقسه، بعد أن وصلت العلاقات بينه وبين السفير البريطاني لامبسون من السوء إلى درجة لا يختمل في نفس الشهر (فسراير 19٤٠م) بسب زياره على ماهر بانا للسودان.

وكان على ماهر باشا قد زار السودان في النصف الأخير من شهر فبراير ١٩٤٠ م، ومعه صالح حرب، زيارة وسمية. وكانت أول زيارة لمسئول سياسي كبير مصرى للسودان بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ م.

وفى البداية أرادت السلطات البريطانية أن يسافر على ماهر باشا بوصفه اسائحا، ولا يسافر بصفته الرسمية كرئيس لوزراء مصرا وهو ما لم يقبله على ماهر باشا بطبيعة الحال، فقد أبلغ السفير البريطاني أنه سوف يزور السودان

بوصفه رئيسا للوزراء، كما أنه لن ينيب عنه أحدا، لأنه يعتبر نفسه في أرض مصرية! ولما كانت الزيارة تمت بدعوة من الحاكم العام للسودان، قلم يملك السفير البريطاني إلا السكوت. وبالفعل كانت الأعمال نرسل إلى على ماهر باشا هو وصالح حرب في السودان بالطائرة، فيتولى تصريفها!

على أن ما زاد فى حنق السفير البريطانى ما استقبلت به الصحافة المصرية زيارة على ماهر باشا للسودان من ترحيب وتهليل، فقد اعتبرتها تأكيدا للوحدة الوطنية بين مصر والسودان، وجاءت التصريحات التى أدلى بها على ماهر باشا وصالح حرب فى السودان، والبرقيات المثيرة للحماسة التى بعثا بها إلى مصر، لتزيد فى حنق لامبسون.

فقول (كيرك Kirk) إن صالح حرب طلب إلى الموظفين المصريين في يورسودان الدفاع عن مياه النيل إلى آخر قطرة من دمائهم، ولكنه لم يحدد ضد من يقومون بهذا الدفاع! ولم يكد على ماهر باشا يصل إلى مصر حتى قارن في مجلس النواب بين زيارته للسودان وزيارة محمد على عام ١٨٣٩م! ولذلك لم يكن غريبا أن تطالب إحدى الجلات المصرية، وهي مجلة «المصور»، بتغيير وضع السودان «بالامتزاج الكامل» مع مصر، وإزالة «الغموض» من جو الصلات السودانية المصرية!

ولم يكد يمضى شهر واحد حتى وقعت أزمة أخرى عندما طلبت السلطات البريطانية من على ماهر باشا طلبات تهدر السيادة المصرية، وهى تعيين حكام عسكريين بريطانيين لمناطق الصحراء الغربية وقناة السويس والإسكندرية. وكان هذا الطلب قد عرض من قبل على محمد محمود باشا،

ثم عرض على على ماهر باشا، واتفق الأخير مع الجنرال ولسن على أن يكون حكام هذه المناطق مصريين. ولكن السلطات البريطانية عادت فذكرت أن هذا الاتفاق مع على ماهر باشا إنما كان اتفاقا مؤقتا، لأن الحرب كانت بعيدة، ولكنها أصبحت قريبة، واقترحت لهذه المناطق الأميرال (فرنك ميت) للاسكندرية، والبريجادير (بروك) لقناة السويس، والجنرال (ولسن) للصحراء الغربية.

على أن على ماهر باشا رفض هذا الطلب لأنه ينتهك السيادة المصرية، وهو ما نظرت إليه السلطات البريطانية على أنه عدم تعاون في رقت كانت الظروف الحربية تضغط فيه على يدها ضغطا قاسيا.

ذلك أنه في يوم ١٠ مايو ١٩٤٠م كانت ألمانيا النازية قد قررت وضع حد للركود في الجبهة الغربية، فقامت يهجومها الكبير على جبهة عريضة تشمل هولندا وبلجيكا وفرنسا. وقد سقطت هولندا بعد أربعة أيام، ونجيحت القوات الألمانية في اختراق شمال فرنسا والوصول إلى الساحل عد مصب نهر السوم، كما احتلت بلجيكا وشطرت بذلك جبهة الحلقاء إلى قسمين: قسم شمالي يشمل بلجيكا وجزءا من شمالي فرنسا، وقسم جنوبي يشمل بقية فرنسا. وفي ٢٥ مايو ١٩٤٠م أجبرت القوات الإنجليزية والفرنسية على الجلاء عن القطاع الشمالي، وبدأ انسحاب و دنكرك؛ Dunkirk الشهير في ٢٨ مايو الذي انتهى في ٢ يونيو بإجلاء من نجا من القوات البريطانية، وفي نفس الوقت سحبت بريطانيا قوانها من النرويج بعد بدء الهجوم الألماني، فاكتملت ميطرة ألمانيا على أكثر من نصف سواحل أوروبا الغربية، وأخذت تواجه بريطانيا عبر بحر الشمال والقنال الإنجليزي!

وقد دفع هذا الموقف بخطر الحرب على الحدود المصرية، فأعلن موسوليني في ١٣ مايو أن إيطاليا لا تستطيع أن تقف بعيدا عن صراع يقرر مصير أوروبا، وجعل بذلك مسألة تعيين حكام عسكريين بريطانيين لمناطق الصحراء الغربية أمرا ضروريا لبريطانيا، وأكثر من ذلك أنه أعاد بقوة مسألة إعلان مصر حالة الحرب على ألمانيا إلى الساحة السياسية.

مذكرة الوفد المصرى في أول أبريل ١٩٤٠ عن استغلال بريطانيا لظروف الحرب*

وأينا في مقالنا الماضى كيف أنه على الرغم من أن على ماهر باشا رفض الإذعان لضغط السفير البريطانى السير ما يلز لامبسون لاعلان حالة الحرب على ألمانيا، فإن الجيش المصرى في عهده اشترك مع الجيش البريطانى في كل شيء تقريبا، عدا الهجوم، كما أرسل حامية مصرية للدفاع عن سيوة في وقت كان فيه الجيش البريطانى عاجزا عن توفير قوات كافية في الصحراء الغربية، وهو ما دفع جريدة وأربزيرفاتورى، الايطالية إلى القول بأن هذه السياسة قد مكنت المجلترا من الانتفاع بمزايا التعاون الكامل بين الدولتين من الوجهتين العسكرية والاقتصادية، فلم تعلن مصر الحرب على ألمانيا، ولم تعلن في الوقت نفسه حيادها، ولكن تنفيذ المعاهدة الإنجليزية المصرية على هذا النحو بعد عملا

^{*} ألوقد ١٨ مارس ١٩٩١م.

عدائيا لألمانيا من شأنه أن يؤدي إلى أعمال أخرى لا تقوم بها في الواقع إلا دولة تعد نفسها في حالة حرب مع ألمانيا.

على أن السفير البريطاني لامبسون كان ينظر إلى مسألة إعلان مصر المحرب على ألمانيا من زاوية أخرى، هي زاوية تشجيع الدول العربية على إعلان الحرب بدورها، بعد أن شجع موقف مصر المحايد العراق على أن يحذو حذوها. ومن هنا لم يكف السفير البريطاني عن الضغط على على ماهر باشا لإعلان حالة الحرب، خصوصا بعد أن توالت انتصارات ألمانيا على الجيوش البريطانية والفرنسية في أوروبا. وعندما أخذ عزيز المصرى باشا، رئيس أركان الحرب الجيش الممرى، في ابداء إعجابه علانية أمام الضباط المصريين بالجيش الألماني وتظامه، لم يتردد السفير البريطاني في أن يطلب من على ماهر باشا اخراجه من الجيش في فبراير ١٩٤٠م، وهو ما أذعن له على ماهر باشا.

ثم جاء الدور على على ماهر باشا عندما فجر مسألة السودان بزيارته للسودان في فبراير ١٩٤٠م، التي أصر فيها على القيام بهذه الزيارة بوصفه رئيسا للوزراء يزور أرضا مصرية، وأحيا آمال المصريين في الامتزاج الكامل بين مصر والسودان. وجاء التهديد الايطالي بدخول الحرب ليحمل معه إلحاح العجانب البريطاني على تعيين حكام عسكريين. بريطانيين لمناطق الصحراء الغربية والإسكندرية وقناة السويس، وهو ما رفضه على ماهر باشا لأنه يهدر السيادة المصرية، في الوقت الذي كانت ألمانيا تسبطر فيه على أكثر من نصف سواحل أوروبا الغربية وتواجه بريطانيا عبر بحر الشمال والقنال الإنجليزي، وكل مواحل أوروبا الغربية وتواجه بريطانيا عبر بحر الشمال والقنال الإنجليزي، وكل ذلك جعل بريطانيا لا تقبل من على ماهر باشا بأقل من الإخلاص التام والإذعان الكامل، فإذا فشل في ذلك بحتم خروجه من الوزارة.

في تلك الأثناء كان الوفد يوجه لطمة قاسية لبريطانيا. فعلى الرغم مما قدمته وزارة على ماهر باشا من معونات حربية لبريطانيا وصلت إلى حد اشتراك الجيش المصرى مع الجيش البريطاني في كل شيء ما عدا الهجوم، فإن وجود وزارة قصر في الحكم لا يخظى بتأييد الأغلبية الشعبية جعل بريطانيا تستهين بمصالح الشعب المصرى وتغفل مراعاتها كلية في سباقها المحموم للنجاة من الهزيمة الساحقة على يد ألمانيا، وتعمل على الاستفادة من ظروف الحرب في السيطرة الاقتصادية في مصر، ويجاهل مقتضيات التحالف. وهو ما كان الوقد يراقبه في غضب وتململ باعتباره معبرا عن الشعب المصرى ومدافعا عن مصالحه.

وقد تمثل استغلال بريطانيا لظروف الحرب العالمية الثانية في مسألة القطن، التي ضربت الطبقة الوسطى والعليا والقلاحين. فقد كان بسبب قيام الحرب أن توقف بيع كميات القطن التي كانت تصدرها مصر إلى ألمانيا، وفيما بعد إلى الدول التي احتلتها، الأمر الذي أدى إلى تكدس بالات القطن بلا بيع في مصر وتهديد البلاد في محصولها الرئيسي ا

وقد توقع الشعب المصرى في ذلك الوقت أن تبادر بريطانيا بشراء كميات القطن التي كانت مصر تصدرها إلى بلاد الأعلاء، في مقابل التعاون العسكرى الكبير الذى بذلته حكومة على ماهر باشا، والذى اشتمل على كل شئ ما عدا الهجوم، ولكن الحليفة الكبيرة آثرت في تلك الظروف أن تكون هي المستفيدة من الكساد الذى أصاب بجارة القطن. فقد مهدت أولا إلى الحيلولة بين مصر وبيع قطنها إلى البلاد المحايدة، بحجة وعدم المسام بالضغط

الاقتصادى أو الحصار التجارى ضد ألمانياه، ولم تقبل الا تصدير مقادير القطن التى صدرت فى العام السابق إلى تلك الدول، حتى لا تذهب بطريق غير مباشر إلى أيدى الأعداء. وفى الوقت نفسه تركت عمدا مقادير القطن المصرى فى الموانىء مدة طويلة دون أن تسمح بتصديره إلا بإذن من الأدميرالية البريطانية. ولم تقتصر هذه التصرفات على القطن، بل تعدته إلى المحاصيل الأخرى مثل الأرز والعدس والذرة، الأمر الذي أدى إلى أن فقدت مصر أمواقها الخارجية، وهبطت أسعار القطن إلى ما دون العشرين ريالا بكثير، وكسدت سوقه وسوق الأصناف الأخرى بعد أن استغنت عنها البلاد المحايدة.

وقد زاد في غضب الوقد أن هذه السياسة الاستغلالية اقتصرت على مصر دون غيرها من الدول المحايدة، مثل أمريكا وإيطاليا وتركيا، التي انتهزت فرصة ظروف الحرب ووقوقها على الحياد للإثراء وتصريف كل ما لديها بأحسن الأسعار.

وعلى سبيل المثال فقد انتهزت الولايات المتحدة ظروف حيادها في تلك المرحلة الأولى من الحرب في مضاعفة صادراتها من القطن إلى البلاد المحايدة، فتضاعفت صادرات القطن الأمريكي إلى السويد في المدة من سبتمبر إلى نوفمبر ١٩٣٩م أربعة أضعاف، وزادت في النرويج إلى الصعف، وفي هولندا إلى أكثر من ثلاثة أضعاف، وفي يوغوسلافيا إلى ما يقرب من خمسين في المائة، وفي المجر إلى عشرين ضعفا. وفي الوقت نفسه ارتفعت أسعار القطن في الأسواق الخارجية مثل سويسرا إلى ٣٥ ريالا، بينما كانت أسعاره في مصر تتخفض إلى ٢٠ ريالا!

ومما زاد فی حنق الوفد ما رآه من سیاسة إنجلترا بجاه الدول المحایدة فی نواح اقتصادیة أخری. فقد رآها تعاون رومانیا، ولم تكن حلیفة لها، بقرض قیمته ۲۰ ملیونا من الجنبهات، كما عاونت تركیا قبل أن تتعاهد معها بمثل هذا المبلغ، وعاونت الهمد بقرض قیمته ۲۷ ملیونا من الجنبهات، وقد فعلت ذلك مع تلك الدول فی الوقت الذی اتخذت فیه سیاستها السالفة الذكر فی مسألة القطن فی مصر، فلا هی اشترت، ولا هی تركت الآخرین یشترون!

ولم تلبث الاحتكارات الإنجليزية أن أخذت تعتصر الفرصة التي أتيحت لها بمقتضى الحرب، لتتحكم في ثروة مصر الرئيسية لا شريك لها. فقد لاحظ الوفد أن إنجلترا بعد أن أخذت تتباطأ تباطؤا مؤلما في شراء كميات القطن التي أرقفت تصديرها إلى يلاد الأعداء والبلاد المحايدة، أظهرت نباتها الواضحة في انتزاز مصر، فقد أعلنت استعدادها لشراء حوالي مليون ونصف مليون قنطار من القطن بأسعار تقل عن الأسعار العالمية بنسبة النصف أو يزيدا فقد حددت القطن بأسعار تقل عن الأسعار العالمية بنسبة النصف أو يزيدا فقد حددت للمكلاريدس، بحجة أن هذه الأسعار هي أسعار ١٥ نوفمبر ١٩٣٩م! متناسية ما أحدثته الحرب من ارتفاع كبير في الأسعار، ولم تكتف بذلك بل اشترطت لكي تشتري بهذه الأسعار أن توافق مصر على نظام الحصص، وهو النظام الذي رفضته مصر من قبل لما يكبلها ويكبل اقتصادها القومي بأغلال من حديد.

وقد كان من الطبيعي أن تسبب هذه السياسة البريطانية الاستغلالية ارهاقا شديدا لقطاعات عريضة من الشعب المصرى، تتدرج من كبار الملاك الزراعيين والتجار المصدرين، إلى الفلاح المصرى الذي كانت ترتفع تكاليف انتاج محصولاته وأسعار حاجاته في الوقت الذي كانت تنخفض فيه أسعار أقطانه ومحاصيله بفعل السيطرة الإنجليزية الاقتصادية.

فإذا أضفنا إلى ذلك خضوع البلاد لوطأة الأحكام العرفية، وانتعاش الإحساس بوطأة الاحتلال بسبب تلفق القوات البريطانية والاسترالية والنيوزيلاندية والهندية المستمر على مصر، فقد كان ذلك ما دعا الوفد إلى التدخل بمذكرته المشهورة إلى الحكومة الإنجليزية التي قدمها في أول أيريل ١٩٤٠م، والتي أحدلت ـ كما يقول الراقعي ـ رجة كبرى في البلاد، لأنها كانت أول صيحة بالخروج على معاهدة ١٩٣٦م من أهم الأحزاب التي وقعتها واعتزت بها وحثت الناس على قبولها، وهو حزب الوفد.

فقى هذه المذكرة تعرض الوفد لما قدمته مصر من مظاهر التعاون مع بريطانيا منذ إبرام المعاهدة، وقال إن هذا التعاون يعطى مصر الحق في مطالبة بريطانيا بالقيام بنفس النصيب الذي تقوم به من المحالفة، وأن تقدر لمصر ما حملته من أعباء الحرب عن حليفتها مما كاد يودي بمرافقها وينقض ظهرها، وذلك بالاستجابة للمطالب الآتية التي قررها الوفد وقررتها هيئته البرلمانية.

وقد حدد الوقد هذه المطالب في ضرورة أن تصرح بريطانيا (من الآن) بجلاء القوات البريطانية عن مصر بعد انتهاء الحرب وعقد مؤتمر الصلح، وأن تشترك مصر اشتراكا فعليا في مفاوضات الصلح اللدفاع عن مصالحها والعمل على مخقيق أغراضها معنوية كانت أو مادية، وأن تدخل بريطانيا في مفاوضات مع مصر بعد انتهاء مفاوضات الصلح العترف فيها بحقوق مصر كاملة في السودان، لمصلحة أبناء وادى النيل جميعا، كما طالب الوفد

بريطانيا بالتنازل عن الأحكام العرفية التي أعلنت بناء على طلبها، واخطار الحكومة المصرية بهذا التنازل، وحل مشكلة القطن، بعدم الوقوف في وجه تصديره إلى البلاد المحايدة، أو بشرائه بالأسعار والشروط الماسبة.

وقد اعتبر الوفد مطالبته إنجلترا بجلاء القوات البريطانية بعد الحرب انتيجة منطقية وحتمية للظروف القائمة، لأن ما تنفقه مصر من ملايين المجنيهات على الاستعدادات الحربية الهائلة لمساعدة بريطانيا، وما تنفقه على شراء الأسلحة الحربية للجبش المصرى والتدابير العسكرية بمشورة العسكريين البريطانيين أنفسهم، يجعل من المستحيل تنفيذ نص المعاهدة بناء الثكنات التى تنقل إليها القوات البريطانية، كما أن ما أنفق على الجيش المصرى لتقويته وزيادة عدده واستكمال أسلحته قد جعله في حالة يستطيع معها امنذ الآن، إلى نهاية المدة المحددة في المعاهدة، أن يقوم مقام القوات البريطانية في وقت السلم، وهي قوات حددت المعاهدة عدد رجالها بما لا يزيد على عشرة آلاف. فم إن ما ظهر من تعاون الجيشين المصرى والبريطاني في أعمالهما العسكرية، فم إن ما ظهر الانعدام الثقة بين الحليفين بعد أن وضعت المحالفة بينهما موضع التجربة، فنجحت.

ثم هاجم الوفد في مذكرته الأحكام العرفية المفروضة على مصر، وقال إنه لا معنى لها، لأن المجلترا نفسها لم تعلنها في بلدها أو في مستعمراتها، ولا يوجد ميرر لتنفيذ المعاهدة في ظل الأحكام العرفية التي لا ضابط لها، ولا معنى لأن تمتد الرقابة على الأخبار العسكوية لتشتمل على كل الشئون

المصرية، وحتى أصبح المصربون في عهد الاستقلال، كأنهم آلة عمياء صماء لا يسمع لهم صوت في تصريف شئون بلادهم؛ ا

وتعرض الوفد لمسألة القطن فصور الأحوال الاقتصادية في داخل البلاد تصويرا خطيرا، وقرر أنها تطورت تطورا سريعا لتنحول إلى قخراب شامل في الأموال العامة والخاصة، كما تدهورت النروة الأهلية إلى ما دون الحضيض، الأمر الذي يحمل الوقد على أن يلفت نظر الحكومة البريطانية إلى خطورة هذا التصرف، وغيره من التصرفات الأخرى التي ترمي إلى استغلال ظروف الحرب لقرض نظام كنظام الحصص على حكومة مصرية غير ممثلة للشعب المصرى، أو لكى تقيم من بنك انجليزى ينكا مركزيا للدولة، إلى عير ذلك من المشاريع الخطيرة التي للحليفة فيها كل الغنم، وعلى مصر كل الغرم، والتي تودى بثروة البلاد الأهلية واستقلالها الاقتصادى خصوصا بعد أن فقدت الميزانية توازنها، ونقد الاحتياطي الحكومي، بل الاحتياطي الأهلي، وأصبحت البلاد تعامى من أرمة مالية نكاد تقترب من الكارثة التي لا نبقى ولا تذر.

()

ثورة على ماهر باشا واللورد هاليفاكس على مذكرة الوفد*

رأينا في مقالنا السابق كيف أثبت الوفد أنه الأمين على مصالح الشعب المصرى في أثناء الحرب العالمية الثانية، عندما انتهزت بريطانيا فرصة وجود حكومة قصر في الحكم برياسة على ماهر باشا، فأخذت تستهين بمصالح الجماهير المصرية، وتستغل ظروف الحرب في السيطرة الاقتصادية على مصر، وبجاهل مقتضيات التحالف. ففي الوقت الذي كانت فيه الدول المحايدة ترفع أسعار قطنها في ظروف الحرب وتضاعف صادراتها، مثل الولايات المتحدة وإيطاليا وتركيا، عمدت بريطانيا إلى الحيلولة بين مصر وبيع قطنها إلى الدول المحايدة بحجة عدم المساس بالضغط الاقتصادي على ألمانيا، وتركت مقادير القطن المصرى عمدا في الموانئ مدة طويلة دون تصديره إلا بإذن من الأدميرائية

^{*} الوفد ٢٥ مارس ١٩٩٦م.

البريطانية، حتى فقدت مصر أسواقها الخارجية وهبطت أسعار القطن المصرى وكسدت سوقه وتدهورت الأحوال الاقتصادية في مصر تدهورا خطيرا إلى ما سماه الوقد: • خرابا شاملا في الأموال العامة والخاصة !

وقد واجه الوفد ذلك بمدكرته الشهيرة في أبريل ١٩٤٠م، التي فضح فيها السياسة الاستغلالية البريطانية، وبين تتائجها الفادحة على مصر، وتتاقضها مع ما قدمته وزارة على ماهر باشا لبريطانيا من مساعدات عسكرية وصلت إلى حد اشتراك الجيش المصرى مع الجيش البريطاني في كل شيء تقريبا، عدا الهجوم.

وقد كان تأثير هذه المذكرة في مصر وريطانيا خطيرا، خصوصا عندما نشرتها جريدة الأهرام يوم ٢ أبريل قبل أن تمنع الحكومة نشرها، وقد سارعت الحكومة بفرض حظر على نشر ردود أفعال هذه المذكرة في الشعب المصرى. وقد كشفت أمر هذا الحظر المناقشة التي دارت في مجلس الشيوخ حول هذه المذكرة، إذ تبين أن بوقيات التأييد للمذكرة انهالت على الصحف من مختلف طبقات الشعب، ولكن الحكومة منعت نشرها، كما أراد عبدالقادر حمزة أن ينشر مقالا في جريدة البلاغ، يقول فيه إن ما فات مصر عمله في أثناء الحرب العالمية الأولى استدركه الوفد في المذكرة التي تقدم بها للسفير البريطاني ليسلمها إلى حكومته، ولكن الحكومة منعت نشر هذا المقال، بل منع نشر رد الحكومة البريطانية على المذكرة، كما عمدت إلى منع نشر رد الوفد على الرد البريطاني، وذلك للحد من تأثير هذه الحركة. ولولا أن تقدم الشيوخ الوفديون باستجواب إلى الحكومة حول هذا المنع، لما عرف في ذلك الحين شيء عن الرد البريطاني أو رد الوفد عليه.

والمهم هو أن رد على ماهر باشا على مذكرة الوفد كان عنيفا للغاية، فقد وصف المذكرة بأفحش الأوصاف، ووصف ما فعله الوفد من دفاع عن مصالح الشعب ومهاجمة بريطانيا بأنه وخروج على الدستور، خروج على قوانين البلاد، خروج على النظم القائمة، هو ثورة، هو خروج على العرش(!) خروج على الحكومة وعلى البرلمانه!

وتساءل فى ثورة: (كيف يسمح فريق لنفسه بأن يتقدم للولة أجنبية، ويدعى أنه يتكلم باسم الأمة؟ بأى وجمه يدافع هؤلاء الناس عن تصرفهم فى تقديم هذه الأوراق قائلين إنهم هم الذين يمثلون الشعب، وإن الحكومة لا تمثله؟ أؤكد لحسفسراتكم أن هذا هو أشنع صور الازدراء بالاستقلال؛!

واتهم على ماهر باشا الوفد بأنه لم يراع الظروف التي تمر بها بريطانيا في ذلك الحين، فعلى حد قوله، فإن «ضربة الألمان في شمال البحر الشمالي كانت بجهز في ذلك الحين، ولو أن تلك الضربة بجحت، فربما كانت الضربة الثانية في البحر الأبيض المتوسط، فهل يجوز لمن يقدر العواقب أن يدخل في «مناقشات بيزنطية» في هذا الوقت المحقوف بالأخطار؟».

والغريب ما اتفق عليه وأى حزبى الأحرار الدستوريين والسعديين من عدم مناسبة الوقت لما طلبه الموقد من انجلترا من التصريح بأنها سوف بجلى القوات البريطانية عن مصر بعد انتهاء الحرب وعقد مؤتمر الصلح، واشتراك مصر في مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها، والاعتراف بحقوق مصر كاملة في السودان وحل مشكلة القطن!

فقد كان رأى قطب الأحرار الدستوريين عبدالسلام عبدالغفار بك أنه لو امتنعت مصر عن التقدم بأية مطالب لإنجلترا في هذه الظروف افسنتحاسب معاحساب الكرام؛ إوأن عناية اللورد هاليفاكس في هذا الوقت انتجه إلى أعمال أخرى أهم وأعظم؛ إ

وقد أثار هذا القول عضوا غير وفدى، هو وهيب دوس بك، فقال: «أنا لا أقبل أن يقول عبدالسلام عبدالغفار بك أن اللورد هاليفاكس ليس أليه من الوقت ما يسمح له بأن يعير مطالبنا اهتماماا يا سيدى لو تتبعت ما يرد من الأحبار، لعلمت أن اللورد هاليفاكس يؤدى عمله، ومن حوله أعوان تفرغ كل منهم لجميع ما هان من الأمور وما عظم. وهم الآن يفاوضون سفير السوفيت في لندن لعقد اتفاق مجارى، كما يتفاوضون مع الطلبان بعد أن الديهم من الوقت أيضا ما يسمح لهم بأن يبعثوا البعوث إلى رومانيا وتركيا ودول الشرق الأدنى ليفاوضوهم في مختلف الشئون. بعد هذا لا يجوز مطلقا أن نقول إن الاعتماد على شرف الحليفة يمنعنا من السعى بالطريق المشروع لتحقيق مطالبنا. أقول لحضراتكم إن هذه المطالب يجب أن تكون محل عناية الحكومة الآن، وألا ننتظر حتى تنتهى الحرب، ويجب أن تأخذ العهود الآن بكل ما في طاقتنا، فهو الوقت الذي نطالب فيه بتحمل أعباء ما كانت تخطر على بال منة ١٩٣١م، ولا في أي سنة من سنى المقاوضات،

ولم يخرج رد الحكومة البريطانية في كثير من المواقف عن موقف حكومة على ماهر باشا وأحزاب الأقلية الققد ورد فيه: وأبلغوا النحاس باشا في

الحال أن الحركة التي قام بها ونشرت على الناس فعلا، قد أحدثت لدى المحكومة البريطانية هذه القرارات الحكومة البريطانية هذه القرارات التي اتتخذها الوفد بمثابة محاولة مقصودة للعب دور في السياسة الداخلية (!) في الوقت الذي تشتبك فيه بريطانيا في صراع لن يكون أثره على مصير مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا نفسها.

ووفيه المختص بالمسائل التي أثارها النحاس بائنا، فمن المحقق أنها نؤدى إلى إعادة النظر في المعاهدة البريطانية المصرية، وإلى تدخل من حاسنا في السياسة الداخلية المصرية، والطعن فيما نستخدمه من وسائل الضغط الاقتصادى في الحرب ضد ألمانيا.

ولما كانت نتيجة المحرب ذات أثر فعال بالنسبة لمصر، ولما كان النحاس باشا يعرف بالتأكيد أنه لو انتصر العدو لم يبق أقل احتمال في مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود ديموقراطية، فإن الحكومة البريطانية موقنة بأن المسئولين عن مصير الشعب المصرى، ومنهم النحاس باشا، سوف يواجهون المسئوليات التي بجابههم في هذه الساعة الخطيرة من تاريخ العالم،

وإننا نحارب لسلامة الأمم الصغيرة (1) واحترام العهد المقطوع. فقل المتحاس باشا إنه يبدو لى .. وأنا أحد الموقعين على المعاهدة من صفة قطعية يشعر النحاس باشا الناس بأنه يريد التشكيك فيما للمعاهدة من صفة قطعية ورسمية! ومن هنا فإنه ليسعدنى أن أتأكد أن النحاس باشا سوف يعمل جهد طاقته لتخفيف أثر هذه الحركة التى لم تقترن بالسدادا،

وقد لوحظ أن اللورد هاليفاكس لم يكتف بشدة لهجة رده، بل إنه بحاهل ذكر اسم النحاس باشا بلقيه، وهو: اصاحب المقام الرفيع، وإنما باسمه متعمدا بذلك إهانة النحاس باشا.

وقد ظهر من اجابة لحسين الجندى على ملاحظة أبديت في مجلس الشيوخ حول هذه النقطة، أن الوفد كان يتوقع اجراءات شديدة تتخذها الحكومة البريطانية صده قد تصل إلى حد الاعتقال. فقد قال حسين الجدى وإننا كما نتوقع أكثر بما حدث، وإذا كانت الحكومة البريطانية تتعمد إهانة النحاس باشا، فنعمت هذه الإهانة في سبيل الدفاع عن المطالب الوطنية القومية).

مع ذلك فلم يكن رد الوفد على رد اللورد هاليفاكس أقل شدة! فقد أكد ما ورد في مذكرته الأولى من قرارات ومطالب، واصراره عليها، واستد في ذلك إلى أنه دما من قرارات - حسب قوله - قصورت ما استقر في قرارة نفس الأمة من إحساس، وصادفت لدى جموع الشعب ما صادفته من رضاء بل حماسة، مثل هذه القرارات، بل إنه أكد أن هذه القرارات اجاءت في مناسبتها وحينها!

ورد على التهديد البريطاني الذي يقول إن قرارات الوقد وتدعو للتدخل في الشئون في الشئون الداخلية المصرية ودا ساخرا. فقد ذكر أن التدخل في الشئون الداخلية المصرية واقع بالفعل أوأن قرارات الوقد تستهدف رقع هذا التدخل أو على حد قوله: وإن قرارات الوقد على العكس من ذلك له قد اتخذت للتخلص من هذا التدخل ووضع حد له ، سواء في مسألة الأحكام العرقية ، أو

في مسألة القطن التي طالبنا الحكومة البريطانية بوقف تدخلها فيها، فتمتنع عن اقامة العراقيل دون تصديره أو دون ايجاد أسواق حرة له، وأثمان تتناسب وتكاليف انتاجه.

بل كان رد الوفد على اللورد هاليفاكس أكثر سخرية حين استنكر الأخير مطالبة الوفد بتعديل المعاهدة، فقد قال: إن الحكومة الريطانية هي آخر من يصح له الاعتراض على فكرة التعديل في ذاتها، بعد أن لجأت هي إلى تعديل نص عام من نصوص المعاهدة في اتفاقها الأخير مع محمد محمود باشا، وورد في صلب هذا الانفاق أنه تعديل لاحدى مواد المعاهدة المصرية الانجليزية!

واستطرد الوفد قائلا: هليس مفهوما ـ اذن ـ أن تسمع الحكومة البريطانية بتعديل المعاهدة عد مايكون التعديل في مصلحتها، وفي غير ما ضرورة ماسة، بينما يكون ما نطالب به من تعديل غير مسموح به، رغم أن الظروف القاهرة تدعو اليه، ومصلحة البلدين ترنكز عليهه!

كدلك أبدى الوقد تعجبه من وصف الحكومة البريطالية مطلبه الخاص بتصريف الأقطان المصرية بأنه اليتضمن مساسا بالضعط الاقتصادى والحصار التجارى ضد ألمانيا، قائلا: إننا طالبنا ومازلنا نطالب بأن تشترى الحليفة منا هي بنفسها، أو تترك غيرها من المحايدين يشترون، وحسبنا أن تتخذ الحليفة في هذا الشأن من الاحتساطات ما اتخذته مع غيرنا، وأن تعامل أقطاننا ومحاصيلنا معاملتها للأقطان والمحاصيل الأمريكية التي تضاعفت صادراتها وانسعت أسواقها وارتفعت أثمانها، بينما انحطت صادراتنا وكسدت أسواقها

وانخفضت أسعارنا، يحيث أصبح السعر الذي يباع به القطن والمحاصيل الأخرى لا يكاد يفي بمصاريف انتاجها، ولا سيما بعد أن زادت زيادة كبيرة أسعار السماد والفحم وباقى أنواع الوقود والواردات، مما أتقل كاهل الفلاح المصرى وكاد يقصم ظهره.

أما الأحكام العرفية، فقد استشهد فيها الوقد بموقف الحكومة العراقية (حكومة الكيلاني)، التي ذكر أنها ألغت الأحكام العرفية في أرجاء العراق، دون أن قرى بريطانيا مبررا لمطالبتها باستمرارها! وقال إن بريطانيا وقفت هذا الموقف رغم ارتباطها مع العراق بمصالح جوهرية وحربية كارتباطنا، وبمحالفة كمحالفتنا! وفلا معنى ـ اذن ـ لاصرار الحليفة على بقاء الأحكام العرفية في مصر، وهي تعلم أن المصرى يأبي أن يساق إلى واجبه سوقا، وأن يتاضل عن الديمقراطية والحرية، فيحنق في جوهما خنقا!!

111

(1)

لامبسون يسعى لطرد على ماهر من الحكم ويصف حكومته با'نها «نبت ضار»!*

لعله اتضح لنا مما ورد في مذكرة الوفد الشهيرة في أول أبريل ١٩٤٠م، وما جاء في رده على رد الحكومة البريطانية، حجم الشمن الذي كان يدفعه على ماهر باشا لبريطانيا للبقاء في الحكم، فقد ترك في يدها التحكم في ثروة البلاد الأولى وهي القطن وفي غيره من الصادرات، على النحو الذي أدى إلى وكساد أسواقنا وانحطاط صادراتنا وانخفاض أسعارناه ـ كما وصغت مذكرة الوفد ـ في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تعامل الدول الأخرى معاملة نسمح لها بالاستفادة من ظروف الحرب في تحسين اقتصادها. وفي الوقت نفسه فانه سهل ورحب يفرض الأحكام العرفية على مصر لما تتبحه له من سهولة الحكم وإحكام قبضته على البلاد، في الوقت الذي لم تتردد فيه حكومة الكيلاني في

^{*} الوفد ١ أبريل ١٩٩١م

العراق في إلغاء الأحكام العرفية في أرجاء العراق ووضع بريطانيا أمام الأمر الواقع، وهو ما يوضح الفرق بين حكم يعمل لمصلحة القصر، كحكم على ماهر باشا، وحكم يعمل لمصلحة الوطن، كحكم الكيلاني في العراق.

فقد رأينا كيف ندد على ماهر باشا بشراسة بمذكرة الوفد التى يدافع فيها عن مصلحة البلاد، ووصفها بأنها اخروج على العرش، و خروج على الدستور وعلى قوانين البلاد، وأنها الورة، اكما رأيتا كيف وقف زعماء أحزاب الأقلية وقتذاك نفس الموقف، لشراء بقائهم في البرلمان، واتفقوا على عدم مناسبة تقديم الوفد مذكرته في وقت التجه فيه عناية اللورد هاليفاكس إلى أعمال أخرى أهم وأعظم، إ ورأوا أنه لو استنعت مصر عن التقدم بأية مطالب في هذه الظروف التي تخوضها ديطانيا الفسنتحاسب معا حساب الكرام، ال.

مع ذلك فان هذا الموقف المتخاذل من جاب على ماهر باشا لم ينقذه من بطش بريطانيا عندما رأت أن تعاونه ليس باللرجة الكافية التي تؤمن لها احتياجاتها وقت الحرب! فكما رأينا في مقالاتنا السابقة، فقد أزعجت بريطانيا زيارة على ماهر باشا للسودان، التي أصر على أن يقوم بها بوصعه رئيس وزراء مصر، ورفض أن يقوم بها يوصقه «سائحا»، وزاد في حنقها ما استقبلت به الصحافة المصرية هذه الزيارة من ترحيب، وما أثارته من مطالب تغيير الوضع في السودان عن طريق الامتزاج الكامل مع مصر، وازالة الغموض في العلاقات المصرية السودانية.

كذلك غضبت بريطانيا لرفض على ماهر باشا اهدار السيادة المصرية على الأراضي المصرية وتنفيذ طلب بريطانيا بتعيين حكام عسكريس بريطانيين لمناطق

الصحراء الغربية وقناة السويس والاسكندرية. وعندما ذكر على ماهر باشا السلطات البريطانية باتفاقه مع الجنرال ولسن على تعيين حكام مصريين، ردت بأن هذا الاتفاق حدث عندما كانت الحرب بعيدة عن مصر، ولكنها أصبحت قريبة، وهو ما يتطلب تعيين حكام عسكريين بريطانيين!

وهذا هو ما جعل لامسون يرى فى ٢ أكتوبر ١٩٣٩م أن حكومة على ماهر باشا إنما هى ـ على قوله ـ ونبت ضار، وأن استمرارها فى الحكم سيؤدى إلى تزايد ضعف نفوذتا فى مصره! وصحيح أنه حفظ لعلى ماهر باشا جميله عدما أصدر تشريعات الطوارئ بسرعة تفوق ما كان يمكن توقعه من أية حكومة مصرية أخرى! يقصد إعلان الأحكام العرقبة الذى ذكرنا أنه كان يوافق هوى القصر، ولكنه لم يسترح لما يشيعه على ماهر باشا علانية من خلافاته مع السفارة البريطانية، وما ينسبه لنفسه من مقاومه مطالب بريطانيا غير العادلة، ومحاولاتها اقامة شه حماية على مصر، لكسب ود الجماهير المصرية كذلك ومحاولاتها ـ كما يقول السفير البريطاني ـ ودق اسفين بين السفارة البريطانية والسلطات العسكرية البريطانية، عن طريق اظهار السفارة بمظهر المتدد بشكل غير معقول، وإظهار العسكريين بمظهر من يقومون بالتهدئة؛ ا

وقد كان رأى لامبسون هو أنه داذا وضعنا المصالح البريطانية في الاعتبار فإنه يتعين على علي ماهر أن يخرج من الحكومة عاجلا أو آجلاه!

على أن المشكلة في إخراج على ماهر باشا من الحكم في ذلك الحين تمثلت فيما ذكره لامبسون لحكومته من أنه سيكون على بريطانيا في هذه الحالة الاصطدام بفاروق! وعلى حد قوله: (يجب أن يكون في بالنا أننا لن

نستطيع التخلص من على ماهر باشا دون الدخول في معركة كبرى مع الملك فاروق! وعليتا أن نواجه هذا الاحتمال بتصميم إن عاجلا أو آجلا . وشكا أنه وفي الوقت الحالى لا يوجد مصرى يجرؤ على أن يتحدث إلى الملك فاروق بصراحة ، فان ما انتابه من جنون العظمة ، بالإضافة إلى نفوذ على ماهر باشا ، قد جعله جموحا! ولذلك حين نعتزم إخراج على ماهر باشا من الحكم ، فسيكون من الضرورى أن نواجه الملك فاروق بوضوح ، وإذا قاومنا بعناد فانا نقول له إنه اذا لم يسلم لنا بما زيد ، فيكون عليه هو نفسه أن يخرج! ولكن يجب علنا في هذه الحالة أن نأخذ في اعتبارنا انجاه الرأى العام وموقف الجيش الجيش الحيث الحيا ا

والطريف هو ما رآه السفير البريطاني لامبسون من أنه إذا تعين على بريطانيا التدخل لإخراج على ماهر باشا وتعيين وزارة أخرى، فان الحجة التي تقدمها للشعب المصرى هي أن حكومة على ماهر اغير جديرة بالسلطات شبه الدكتائورية التي يقتضيها قيام الأحكام العرفية ا!

فكأن لامبسون أراد أن يشنق على ماهر باشا بنفس الحبل الذى شنق به الأخير الشعب المصرى، وهو الأحكام العرفية! (فحين يتزايد الشعور المعادى لعلى ماهر باشا بسبب الأخطار التى تترتب على استمرار نظام كهذا في زمن الحرب (أي النظام الذي يستند إلى الأحكام العرفية) فستأتى اللحظة المناسبة التى مجمل تدخلنا يبدو للشعب أمرا مطلوبا، ومن هنا فخير ما نفعله أن نرخى له الحبل حتى يقضى على نفسه ا

على أنه مع ذلك ـ سوف تبقى المشكلة الأولى، وهي أنه اذا قرر على ماهر باشا، بعد خروجه، أن يعود إلى رئاسة الديوان الملكي ـ ومن الصعب منعه

من ذلك كما يقول لامبسون في رسالته يوم ٨ نوفمبر ١٩٣٩م من فسيعود الحال إلى ما كان عليه وهو رئيس للوزراء الأن على ماهر باشا في موقعه في القصر سوف يجعل وضع أى رئيس وزراء مستقل في حكم المستحيل القسمر سوف يجعل عن أى نفوذ آخر غير نفوذه، الأمر الذي سوف يلحق الضرر بأية حكومة صالحة، بل ريما بالعلاقات المصرية البريطانية ا

أما المشكلة الثانية، فنتمثل في فاروق مفسه ا فعلى حد قول السفير البريطاني، فإن استهتاره، وطبعه الاستبدادي، وتأثير على ماهر باشا عليه، سوف يجعل من المتعذر قبام حكومة مناسبة في مصر إلى أن تخل مشكلة الملك: إما بتحسن سلوكه وإما بوجود قيد رادع على استبداده !

ومن هنا فقد رأى لامبسون أن العلاح الحقيقي للمشكلة برمتها تتمتل في الآتي، وهو قأن نفرض على الملك رئيس وزراء ساسبا، كما نفرض عليه رئيس ديوان مناسبا، وأن نجبر الملك على العمل بنصائحهما، ولكن هذا قد يجرنا في النهاية إلى تنصيب ملك جديد على عرش مصر يحظى برضاء الجميعه!

ونظرا لخطورة مثل هذا التدخل فقد رأى لامبسون أن بريطانيا لا تستطيع القيام به إلا إذا قامت ظروف تهدد مصالحها وتهدد مركزها في مصر تهديدا خطيرا.

* * *

على كل حال، ففي الوقت الذي كان فيه مركز على ماهر باشا في الحكم بهتز على هذا النحو، أراد أن بسند حكمه بتأييد حزب الوفد! فأخذ

يخطب ود الوفديين عن طريق دعوة النواب والشيوخ الوفديين إلى المناسبات الاجتماعية المختلفة، وعلى رأسهم يوسف الجندى! ولكن زعماء الوفد أدركوا أن مثل هذا التعاون لن يكون في صالح الوفد، وإنما هو في صالح على ماهر باشا، فقررت الهيئة التنفيذية للوفد أنه يجب على الوفديين عدم حضور أي حفل اجتماعي يقيمه على ماهر باشا أو يشتركوا في مناقشات اللجان البرلمانية مع على ماهر باشا خلف الكواليس. فقد اعتبر الوفد مثل تلك المناقشات خلف الكواليس عما يحد من سلطات البرلمان.

مع ذلك واصل على ماهر باشا تودده للوفد، ووصل في ذلك إلى حد السماح بحرية نسبية في التصويت في الانتخابات الفرعية التي جرت في إحدى دوائر الاسكندرية، مما أدى إلى فوز مرشح الوفد، الذي اكتسح منافسيه من السعديين والأحرار الدستوريين.

وقد كان فشل على ماهر باشا في خطب ود الوقد والحصول على تأييده ومساندته في الحكم، وراء رد فعله المبالغ فيه لمذكرة الوفد الشهيرة في أول أبريل ١٩٤٠م.

وفى ذلك فمن الغريب حقا أن ما ذكره الوفد فى مذكرته من تعسف السلطة البريطانية فى ممارسة الضغط الاقتصادى على مصر، والوصول بالوضع الاقتصادى المصرى إلى حد يقرب من الكارثة، كان يحذر منه السفير البريطانى نفسه فى رسائله السرية إلى حكومته! ولم يثر رد فعل مضادا من جانب حكومة على ماهر باشا!

فبعد شهرين فقط من قيام الحرب، نبه السفير البريطاني حكومته إلى المناكل الخطيرة التي يعاني منها مركز مصر المالي والاقتصادي، بسبب عدم

التناسب بين أسعار سلع التصدير التي لم ترتفع قيمتها، والواردات التي ارتفع ثمنها كثيراا وحذر من تأثير ذلك على وضع بريطانيا في مصر، قائلا اإن العدو سوف يستفيد من ذلك في إقناع المصريين بأن البريطانيين هم سبب شقائهم، وأنهم ينتهزون فرصة الحرب لتخفيض أسعار القطن لفائدتهم الخاصة.

وكان رأى السفير بصراحة هو أن وتندخل الحكومة البريطانية، وتشترى القطن المصرى بأسعار ترتفع قليلا عن الأسعار السائدة في الوقت الحاضر، لأن المسألة ليست مسألة حق المصريين في طلب المساعدة الاقتصادية منا، وإنما هي ضرورة سياسية، اذ يجب علينا من باب العدل أن نتأكد من أن الحرب التي تورطت فيها مصر بسبب تخالفها معنا، لم تجلب الشقاء على الشعب المصرى نتيجة عدم التناسب بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات كما مبق أن أشرت، ولأن من الخطر ترك المصريين مخت هذا الشعور بالظلم؛!

بل إن السفير البريطاني لامبسون عاد بعد ثلاثة أشهر، أى في فبراير ١٩٤٠ م، إلى تنبيه حكومته إلى أن الشعب المصرى أصبح لزاما عليه ـ بسبب ارتباطه ببريطانيا العظمى ـ أن يتحمل بعض المصاعب، بعد أن زادت تكاليف المعيشة وبخاصة آسعار بعض السلع الأساسية، مثل الكيروسين الذي يلعب دورا في الرى والأمور المنزلية. كما أن معالجتنا لمشكلة القطن قد أثارت تقدا قاسيا حتى من أعز أصدقائنا من المصريين الذين يشكون من أننا نفرق تفريقا ظالما بين مصر والولايات المتحدة في موضوع رقابتنا على السلع الممنوع تصديرها. وإذا أردنا ألا تصبح هذه مشكلة خطيرة حقا، فيبجب علينا أن نصغى لتلك الشكايات.

وقد استطرد السفير لامبسون قائلا في تقريره لحكومته: إن أى هبوط في أسعار القطن لن يثير فقط دعاية ضد البريطانيين، وإنما سوف يسبب أيضاً مصاعب حقيقية يتحملها الشعب المصرى، فالميزانية غير متوازنة، نظرا لازدياد النفقات العسكرية، التي ترتبط في أذهان المصريين بالالتزامات التي فرضتها المعاهدة مع بريطانيا. وقد فرضت ضرائب جديدة، لسد العجز، ولكن تلك الضرائب انصبت على السلع الضرورية للشعب المصرى! ومن هنا، فإنه يوجد بالفعل في مصر أساس حقيقي لاستياء وضيق شعبي يعد في حد ذاته أكبر مساعد لدعاية العدو، وإذا حدث أن حاولت الحكومة المصرية إثارة شعور العداء ضد بريطانيا، وعدم الثقة بها، فمن الواضح أن ذلك سوف يعد مسرح الأحداث لمتاعب قد تثور عاجلا أو آجلا!».

على أن حكومة على ماهر باشا لم تفكر في إثارة المتاعب ضد بريطانيا الوذلك حتى لا تغامر بفرصتها في الحكم! والأغرب من ذلك بكثير أنها لم تفكر في مطالبة الحكومة البريطانية بما كان يطالبها به السفير البريطاني لامبسون تقسه مما ذكرنا! وعلى العكس من ذلك، فعندما تحرك الوفد، باعتباره ممثلا لغالبية الشعب المسرى، لمطالبة الحكومة البريطانية برفع ضغطها الاقتصادى على مصر، ومهاجمة تصرفاتها الاستغلالية، غضب على ماهر باشا أكثر من غضب السفير البريطاني افقد هاجم مذكرة الوفد في أول أبريل مجوما شرسا، ووصفها بأنها وخروج على العرش، ووجد التأييد في ذلك من وقوانين البلاده ... إلى آخر ما ساقه مما سبق ذكره، ووجد التأييد في ذلك من أحزاب الأقلية التي كان يتكون منها البرلمان!

(19)

دخول إيطاليا الحرب ومطالبة لامبسون بطرد ماتزوليني وتحديد إقامة إسماعيل صدقي وابنته*

بعد أن وصلنا إلى الحلقة التاسعة عشرة من هذه الدراسة التاريخية، يجب علينا أن ننبه إلى أن فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب قد مرت بمرحلتين؛ المرحلة الأولى، مرحلة إعلان حالة الحرب على ألمانيا، ولم تكن إيطاليا قد دخلت بعد الحرب. والثانية بعد دخول إيطاليا الحرب يوم ١٠ يونية ١٩٤٠م.

وقد دارت مقالاتنا السابقة حول فكرة بجنيب مصر ويلات الحرب مع المانيا. وقد رأينا كيف أن موقف حكومة على ماهر باشا كان في البداية مع إعلان حالة الحرب على ألمانيا، وبعيدا كل البعد عن بجنيب مصر ويلات الحرب، فقد اجتمعت وزارته يوم نشوب الحرب في ٣ سبتمبر ١٩٣٩م، وقررت باجماع رأى وزرائها، ما علما وزيرين، إعلان حالة الحرب على ألمانيا.

^{*} الوفد ١٥ أبريل ١٩٩٦م.

ولكنها لم تلبث أن عدلت عن هذا القرار بعد تدخل الملك فاروق بناء على ملاحظة عبدالوهاب طلعت باشاء وأبلغت السفير البريطاني لامبسون بهذا العدول يوم ٤ مبتمبر. على أن السفير البريطاني أخذ يمارس ضغوطه على على ماهر باشا يومي ٦ و٧ سبتمبر حتى أذعن لفكرة إعلان حالة الحرب على ألمانياء ولكن على شرط وصول طلب بذلك من الحكومة البريطانية. على أنه لم يكد السفير يحصل من حكومته على هذا الخطاب حتى كان فارون يحصل من خلال سفيره في بريطانيا حسن نشأت باشا على خطاب مضاد يعد اقتناع وكيل الخارجية البريطانية الدائم بفكرة حياد مصر، وبتاء على ذلك اعتذر على ماهر باشا للسفير البريطاني عن عدم اعلان حالة الحرب على ألمانيا.

على أنه بلاحظ أنه كان من أهم الأسباب التى استند إليها على ماهر باشا فى عدم اعلان حالة الحرب على ألمانيا، أن الحكومة المصرية عندما اتخدت قرارها الأول باعلان حالة الحرب على ألمانيا، كان فى اعتقادها أن إيطاليا سوف تدخل هذه الحرب إلى جانب ألمانيا، بما يعنى تعرض مصر لأعمال عدوانية وعمليات حربية بسبب مجاورة ايطاليا لمصر فى ليبا، أما وقد احتفظت إيطاليا بحيادها فى الحرب، وفى الوقت نفسه لم تعلن ألمانيا المعرب على معر، فإنه لا يكون ثمة مير لاعلان مصر حالة الحرب على ألمانيا.

وفى هذا الخطاب وعد على ساهر باشا بأنه وإذا تطلبت الحالة اتخاذ تدايير جديدة من شأتها أن تكون داعية لاعلان حالة الحرب على ألمانيا، فإنى لن أتردد فى القيام بالاجراءات التى تتطلبها القواعد الدسستورية فى هذه الحالة، ولم يدر على ماهر باشا أن هذه المتغيرات سوف مخدث سريعا. ففي يوم نية أعلنت إيطاليا الحرب على بريطانيا وقرنسا، وبذلك أصبحت الحرب بواب مصر، ودخلت فكرة بجنيب مصر وبلات الحرب مرحلتها الثانية! وكان دخول إيطاليا الحرب قد أصبح أمرا مؤكدا منذ حققت ألمانيا ها الساحق على فرنسا وبريطانيا بهجومها الكبير في ١٠ مايو ١٩٤٠م احتلت به هولندا وشمالي فرنسا واضطرت القوات الإنجليزية والفرنسية ٢ مايو إلى القيام بعملية انسحاب دنكرك الشهيرة، كما سلمت بلجيكا طت الترويج والمدانمارك في يد الألمان، وفي ١٠ يونية أعلنت ايطاليا معلى فرنسا بعد أن مخققت من نتيجة الحرب، وفي ١٤ يونية سقطت ، وطلب الماريشال بيتان الهدنة في يوم ١٧ يونية ١٩٤٠م.

ولقد كانت هذه هى نقطة التحول الثانية فى الحرب العالمية الثانية، التى ت على يد مصر للدحول فى الحرب. ذلك أن دخول إيطالبا الحرب إلى المانيا كان يعنى، بالنسبة لبريطانيا، فتح ثلاث جبهات جديدة فى مصر دان والصومال، وتهديد مواصلاتها فى البحر المتوسط. وبالتالى كان من عى أن يتغير موقفها من فكرة إعلان مصر الحرب على ألمانيا. فإذا كانت لمت فكرة عدم دخول الحرب وقبول فكرة الحياد على أساس ابتعاد مسرح ب عن مصر فى أرروبا، فإن دخول إيطاليا الحرب قد نقل مسرح الحرب حدود مصر مباشرة.

ومن الطبيعي في وضع على هذا التحو، أن تبدو فكرة تجنيب مصر ت الحرب فكرة خيالية غير قابلة للتنفيذ. فمن ناحية بريطانيا فقد كان من الطبيعى أن تتخذ مصر قاعدة لعملياتها الحربية، وهو ما يعنى أن تصبح مصر خطرا على إيطاليا. ومن ناحية إيطاليا فقد كان من الطبيعى أن يدفعها هذا العمل إلى مهاجمة القوات البريطانية في مصر، وهو ما يعنى أن تصبح مصر بالضرورة مسرحا للحرب أرادت أم لم ترد. وعندئذ كيف يمكن عجنيب مصر وبلات الحرب بتما هي نفسها مسرح الحرب؟

على أنه في الوقت نفسه فإن الانتصارات المدوية التي حققتها ألمانيا على الحلقاء قد جعلت مسألة سقوط بريطانيا بعد فرنسا مسألة وقت لا غير، وعندئذ كيف يمكن لمصر دخول الحرب إلى الجانب الخاسر، بكل ما يترتب على ذلك من آثار تلحق بوضعها السياسي بعد الحرب، تقضى على النصيب الذي حصلت عليه من الاستقلال بصعوبة وتضحيات بالغة من بريطانيا؟

هنا أصبح واضحا في ذلك الحين لبربطانيا أن وقوف مصر إلى جانبها في هذه المحنة التاريخية، التي لم تتعرض لها منذ أيام نابوليون، يتطلب اقتناعا بالنظام الليبرالي، وإدراكا بما يتهدده من خطر على يد القاشية الألمانية والإيطالية، واستعدادا للقتال إلى جانب بربطانيا لدحر الفاشية باعتبارها تمثل خطرا على مصر أكبر من الخطر الذي تمثله القيود على الاستقلال الواردة في معاهدة ١٩٣٦م.

ولم يكن هذا الاقتناع بالنظام الليبرالي متوافرا في حكومة على ماهر باشا التي تستمد قوتها من ثقة القصر وليس من ثقة الشعب، كما لم يكن متوافرا في القصر الذي رأينا في مقالاتنا السابقة كيف كان على صلة تاريخية بإيطاليا، وكيف كان يسوده النفوذ الإيطالي بقضل الحاشية الإيطالية التي

خيط بفاروق، وكيف كان يروج لفكرة الحياد في الحرب على يد إسماعيل صدقي باشا في البرلمان، كما أجرى اتصالا مباشرا بوزير الخارجية الإبطالي شيانو من خلال وزير مصر المفوض في ألمانيا والسفير الإيطالي في ألمانيا يستفسر عما إذا كانت إيطاليا سوف نساند فاروق إذا ترتب على إعلان مصر حيادها تدخل مباشر من جانب بربطانيا!

وفى الحق أنه كنان فى ظروف محنة بريطانيا أثناء انسحاب دنكرك الشهير، أن عاود فاروق الاتصال بوزير الخارجية الإيطالية الكونت شبانو من خلال وزير مصر المفوض فى روما مراد سيد أحمد باشا، الذى قابل شيانو يوم ٣٠ مايو ١٩٤٠م، ويحدث إليه عن المجاه الحكومة المصرية إلى إعلان الحياد، وقد شجع الكونت شيانو هذا الا المجاه.

ولم بخف نشاط مراد سيد أحمد باشا عن عين بريطانيا، فقد ساوع السفير البريطاني لامبسون إلى مقابلة على ماهر باشا في ٥ يونية ١٩٤٠م، وسأله دون مواربة عما إذا كان يتبع معه سياسة ذات وجهين؟ وقد أنكر على ماهر هذا الاتهام بحرارة. فأشار لامبسون إلى ما كتبته جريدة البلاغ، الحكومية مما يبدو واضحا منه أنها تقصد تهيئة الرأى العام المصرى لفكرة عدم دخول الحرب! وطلب إلى على ماهر باشا أن يتذكر ما سبق أن قاله الأخير له من أنه لا يتصور ألا تصل الحرب إلى مصر مع وجود الأسطول والجيش البريطاني فيها، قلم إذن يضلل الرأى العام بالسماح، إن لم يكن بتشجيع الآراء الخالفة؟

وانتقل لامبسون إلى مسألة السياسة ذات الوجهين لعلى ماهر باشا، فسأله عما إذا كان يعرف ما يفعله وزيره المفوض في إيطاليا؟ وعندما أجابه على ماهر باشا بالايجاب، سأله: إذن فهل يعرف ما وصل إليه من تقارير موثوق بها بأن هذا الوزير في روما يعمل من أجل حياد مصر، ويظهر عدم ولائه للمعاهدة؟

ويقول لامبسون إن على ماهر أخذ عند سماع هذا القول، وأنكر إمكانية حدوث ذلك، على أساس أن الوزير المقوض ليست لديه سلطة للكلام في مسألة الحياد، وعندئذ رد لامبسون قائلا اإنه في هذه الحالة ينصح على ماهر باشا بأن يكيح جماح وزيره في روماه!

فى الوقت نفسه تقريبا (٢ يونية ١٩٤٠م) كان لامبسون يفعل المثل مع الملك فاروق. فقد انتهز فرصة تقديم مارشال الجو الجديد إليه ليختلى به، ويثير معه الاستعدادات لمواجهة الهجوم الايطالى، ثم يمضى مباشرة إلى هدفه، مندها بما سمعه فى ذلك الوقت عن مسألة الحياد المصرى التى كانت تتردد فى الدرائر المطلعة!

وقد تخلص فاروق من هذا الموقف بالحديث عن الأمر الذي أصدره بتحديد اقامة عم الملكة فريدة بسبب تصرفه الطائش، واستدل بهذا الأمر على أنه مستعد لانخاذ أشد الخطوات فيما يختص بأعضاء الأسرة المالكة.

على أن لامبسون فاجأه بالسؤال عما إذا كان في وسعه أيضا أن يواصل هذا العمل الطيب، ويطبقه على إسماعيل صدقى باشا وابنته، باعتبارهما من أبرز عملاء الطليان؟

فى ذلك الحين كان الترويج لفكرة امتناع مصر عن دخول الحرب قد أخذ يتزايد، ولم يتم ذلك سرا بل ظهر على صفحات الصحف، ومن هنا كان تخذير لامبسون لعلى ماهر باشاء ومطالبته بمنع نشر تلك الفكرة الخطرة والمضللة، بل العمل على أن تظهر في الصحف المقالات التي تخدم فكرة إعلان الحرب.

وقد لقى مخرك لامبسون تأييد وزير الخارجية البريطانية اللورد هاليفاكس، الذى كتب إليه يطالبه ألا يدع لدى رئيس الوزراء أى وهم بخصوص فكرة حياد مصر فى الحرب، باعتبارها فكرة مضللة، وحيث أننا سوف مجعل مصر قاعدة للعمليات الحربية. وإن حكومة صاحب الجلالة سوف تؤيدك فى أية مباحتات لجعل هدفها واضحا للحكومة المصرية».

وقد أرسل هاليفاكس هذه البرقية يوم ١٠ يونية، وهو يوم إعلان إيطاليا الحرب. وفي اليوم التالي قابل لامبسون على ماهر باشا بينما كان في طريقه الحرب. فقد إلى اجتماع مجلس الوزراء، ليعيد عليه الصعط بشأن دخول مصر الحرب. فقد سأله عما سوف يقوله أمام النواب في ثلك الليلة؟ وعندما أراد على ماهر التهرب من الإجابة عن طريق القول بأنه لم يرتب ذهنه بعد، واجهه لامبسون بالقول بأنه في هذه الحالة عليه أن ينعش ذاكرته بما دار بينهما من أحاديث في هذا الشأن، وذكر على ماهر باشا بما سبق أن قاله الأخير له من أنه إذا وقع هجوم على مصر من أي نوع، فيمكنه الاعتماد على أن مصر سوف تصبح في حرب مع إيطاليا، وأنه إذا كانت الحرب خارج الأراضي المصرية فإن الحكومة المصرية يجب أن مخصل على موافقة البرلمان.

وقال لامبسون إن هذا الكلام قد أبلغ لوزير الخارجية البريطانية واغتبره كافيا، دومن هنا فإننا ثقة منا في هذه التأكيدات، نثق في أن مصر سوف تقف بجانب حليفتها، وسوف تدخل الحرب مباشرة 1 وهنا رد على ماهر باشا بأن الناس يتساءلون قائلين: إذا كانت مصر لا تستطيع أن تدفع إلى الميدان بأكثر من خمسة آلاف جندى، فما الذى يدعوها إلى أن بجلب كارثة باعلان الحرب؟. وقد أجاب لامبسون قائلا بأن على ماهر باشا يتناسى أمرين: أولهسما أن القوات البريطانية موجودة، ثانيا، أن الجيش المصرى أكبر عددا من ذلك بكثير، وإن كان جزء كبير منه ليس على خط الجبهة. وقال إنه، على كل حال، فإن القيادة العامة والحكومة البريطانية تعلقان أهمية على مساعدته.

ولم يلبث لامبسون أن فاجاً على ماهر باشا بأن طلب منه أن يسلم الوزير الايطالي المقوض في مصر جواز سفره فورا، وأن يتم التنفيذ في اليوم التالي. كما طلب لامبسون احاطة المفوضية الايطالية والقتصليات الايطالية في مصر بالكردون، وعدم السماح بأي اتصال يها!

(۲+)

مصر بين الحرب المجومية والحرب الدفاعية*

لعله اتضح لنا من المقالات السابقة كيف أن الخلاف حول بجنيب مصر وبلات الحرب كان يفرق بين نوعين من الحروب: حرب هجومية وحرب دفاعية، وفي حين كان السفير البريطاني مايلز لامبسون (كيلرن فيما بعد) يلح على حكومة على ماهر منذ بداية الحرب العالمية لإعلان حالة الحرب. وفي هذه الحالة تكون حربا هجومية لأن ألمانيا لم تعلن الحرب على مصر، كما أن إيطاليا لم تدخل الحرب بعد. فإن على ماهر باشا كان يرفض فكرة الحرب المهجومية ويقبل فكرة الحرب الدفاعية.

وقد كان هذا هو الإطار الذى دارت فيه فكرة مجنيب مصر ويلات الحسرب في المرحلة الأولى، وهو اطار لا يستبعد أصلا فكرة دخول مصر الحرب ... كما رأينا .. إذا كانت حربا دقاعية.

^{*} ألوقد ١٥ أبريل ١٩٩٦م.

فلما أعلنت إيطاليا الحرب على بريطانيا وفرنسا يوم ١٠ يونية ١٩٤٠م، فقدت فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب مبررها. فقد اتخذت بريطانيا من مصر قاعدة لعملياتها الحربية، ولم يعد مفر أمام القوات الإيطالية في ليبيا من مهاجمة هذه القاعدة البريطانية المتمثلة في مصر. فإذا أعلنت مصر الحرب وقتئذ فإنها تكون حربا دفاعية.

وقد دار الخلاف بين السفير البريطاني وعلى ماهر باشا في البداية حول هذه النقطة، فبينما رأى السفير أن مجرد إعلان إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا، يستوجب من مصر إعلان الحرب، كان على ماهر باشا يرى أن دخول الحرب الدفاعية يلزم فيه اعتداء إيطاليا على مصر بالفعل.

على أن الصيحات التى أخذت تنطلق فى ذلك الحين فى الصحف المصربة باعلان الحياد، وتحركات السفير المصرى فى روما، وهو مراد سيد أحمد باشا، وحديثه مع وزير الخارجية الإيطالي الكونت شيانو عن انجاه الحكومة المصرية إلى إعلان الحياد، دعا السفير البريطاني إلى محاولة يجنب إعلان مصر الحياد عن طريق طرد على ماهر باشا من الحكم، والجيء بوزارة جليدة.

وهو ما كتب به إلى حكومته يوم ١١ يونية ١٩٤٠م، فقد أبدى عدم ثقته في إخلاص على ماهر باشا، وأوضح أنه ما لم تتخذ بريطانيا أسلوب الحزم معه ومع الملك، افقد نجد أنفسنا وقد غرر بناه ا وطلب من اللورد هاليفاكس الموافقة على خروج على ماهر باشا من الحكم، واتأليف حكومة موسعة على رأسها رئيس وزراء جديد، تكون مستعدة للوقوف إلى جانبنا باخلاص والوقوف

بحرم وبقوة ضد إيطاليا، وقد اقترح لتأليف هذه الوزارة كلا من حسن صبرى باشا، وحسين سرى باشا، وحافظ عفيفى باشا، أو غيرهم، وقال إنه إذا رفض الملك ذلك، وهو ما سوف يفعل بالتأكيد، فسيكون علينا أن نخبره بأنه يجب عليه أن يذعن أو يخرج! ولدينا في الأمير محمد على موال مخلص يمكننا الاعتماد عليه بثقة، وأعتقد أن الشعب المصرى حينئذ سوف يتنفس الصعداء،

وفى اليوم التالى قابل السفير لامبسون على ماهر باشا وأخبره بأنه علم لتوه أن الايطاليين قد دخلوا موقعا مصريا على الحدود عند سيدى عمر، جنوب السلوم، وأن هجوما ايطاليا آخر متوقعا على السلوم اوقال إن ذلك _ كما هو واضح _ يحل مشكلة على ماهر باشا فيما يتعلق بالحرب الدفاعية!

على أن على ماهر باشا كان عزم على عدم إعلان الحرب الدفاعية أيضاا فقى نفس اليوم - ١٢ يونية ١٩٤٠م - حدد أمام النواب، في جلسة سرية، الحالات التي تفسضي إلى دخول مصر الحرب وهي: إذا الوغلت الجنود الإيطالية في الأراضي المصرية مبتدئة. وإذا ضربت المدن المصرية بالقنابل، وإذا أرسلت غارات جوية على مواقع الجيش المصرى، واعتبر على ماهر باشا إرسال غارات جوية على المطارات البريطانية أو على الأسطول البريطاني الموجود في المياه المصرية الاقليمية، عملا غير هجومي على مصرا

ومعنى ذلك أن الخلاف انتقل إلى نقطة أخرى جديدة، هى تحديد معنى الاعتداء الايطالى على الأراضى المصرية الذى يستسوجب اعلان الحرب الدفاعية أ ففى الوقت الذى كان لامبسون يرى فيه أن مجرد اختراق الحدود واحتلال بعض النقاط داخل الأراضى المصرية يعد اعتداء إيطاليا على مصر

يستوجب اعلانها الحرب الدفاعية، فقد حدد على ماهر معنى الاعتداء، بـ االتوغل، في الأراضي المصرية!

وواضح أن الغرض الأساسى من مخليد معنى الاعتداء الايطالى بالتوغل، هو كسب الوقت، حتى يتضح سير الحرب، التى كانت تبدر، فى ذلك الوقت، فى غير صالح الحلقاء، قإذا صمد الحلقاء، أعلن على ماهر باشا الحرب طبقا للشروط التى أعلنها فى البرلمان فى الحالات السالفة الذكر، وإذا انهارت مقاومتهم مجنب على ماهر باشا هذا الإعلان.

قلما انهارت المقاومة الفرنسية سريعا، وطلبت فرنسا الهدنة يوم ١٧ يونية، كان على على ماهر باشا اختلاق عمل آخر يكسب به الوقت حتى تتضح الأمور مع بريطانيا، فقد أصدر أوامره إلى القوات المصرية المرابطة على الحدود المصرية الليبية بالارتداد إلى داخل البلاد، منعا للاشتباك مع الايطاليين إذا اقتحموا حدود مصر، وتوريط مصر بالتالى في الحرب وفقا لقراره أمام النواب يوم ١٢ يونية السالف الذكر. ولم يخف هذا الفرض، فعندما سئل عنه في مجلس النواب، أجاب بأن الحكومة امصممة على الاستهانة بكل الصعاب في مبيل يجنيب مصر ويلات الحرب، وأنها اتخلت هذا الإجراء لكيلا تتعرض لتوريط البلاد في حالة حرب قبل أن تتاح للحكومة والبرلمان فرصة القرار فيما يراه المصلحة العليا للبلادة.

وقد كان إصدار أمر للقوات المصرية بالارتداد داخل البلاد منعا للاشتياك مع القوات المغازية، عملا غير مسبوق، لأن القوات المسلحة مهمتها الأساسية الوقوف على حدود البلاد لمقاومة أى غزو خارجى، فكيف تترك الحدود منعا للاشتباك؟

على أن الأغرب من ذلك هو المسافة التي اوتدت إليها القوات المصرية وفقا للتعليمات التي صدوت إليها من الحكومة، فقد كانت مسافة هائلة تبلغ ٢٣٠ كيلو مترا، وهي المسافة بين السلوم ومرسى مطروح! وهذا واضح من القرار الذي اتخلته وزارة حسن صبرى باشا، التي أعقبت وزارة على ماهر باشا، فقد أمرت القوات المسرية بعدم الاشتباك مع الطليان إلا إذا تقدموا إلى مرسى مطروح! إلتي أصبحت أول مركز للقوات المصرية المسلحة في صحراء مصر الغربية.

وفي الوقت الذي كان على ماهر يكسب فيه أكبر وقت بمكن قبل أن يقرر دخول الحرب الدفاعية، بنقل أول مركز للقوات المسلحة المصرية إلى مرسى مطروح، كان يماطل في الاستجابة للطلبات البريطانية التي كانت تستهدف توريط مصر مع الطلبان والألمان. فعلى الرغم من أن السفير البريطاني طلب إليه في أول يونية ١٩٤٠م، ومرة ثابية في ٢ بونية، اعتقال جميع الألمان في مصر قورا، الذين كانوا مايزالون مطلقي السراح، فإنه لم يعتقل إلا ٧٢ ألمانيا فقط! كذلك ماطل في طلب عمل حملة دعائية مضادة لإيطاليا في الصحافة والإذاعة. وفي الوقت نفسه أطلق سراح بعض المعتقلين الإيطاليين، الصحافة والإذاعة، وفي الوقت نفسه أطلق سراح بعض المعتقلين الإيطاليين، كما امتنع عن الاستجابة لطلب بريطانيا بقطع المعاملات التجارية والمالية مع إيطاليا، وإقفال البنوك الإيطالية، والحجز على الشركات الإيطالية، وهو ما جعل السفير لامبسون يرى أن على ماهر باشا هيسوى الأمور مع الطلبان، ويحاول تسهيل الأمور عليهمه!

وعلى ذلك ففي يوم ١٥ يونية أرسل لامبسون برقية إلى حكومته يعلن فيها أن النتيجة التي توصل إليها بنفسه هي ضرورة أن يذهب على ماهر باشا

بأسرع ما يمكن، وأنه أصبح مقتنعا، هو ومستشاروه، في السفارة، بأن أحسن ما يمكن انباعه هو أن يسأل النحاس باشا، باعتباره ووالد المعاهدة، والرجل الذي يقود غالبية الرأى العام، عما يعتبره أنسب وزارة مخل محل وزارة على ماهر باشا، مع انتهاز الفرصة للتأكيد على جسامة المسئولية التي ستلقى على هذه الوزارة، وأيضا الفائدة التي يمكن الحصول عليها ـ بالتالى ـ من وزارة تضم إلى جانب الوقد عناصر جديدة! (يقصد وزارة قومية).

ثم قال لامبسون إنه إذا فضل النحاس تأليف وزارة وفدية خالصة، فيجب أن تقبل رغبته، ولأن النحاس، من وجهة نظرى، يؤمن حقيقة بالخطر الإيطالي، ويكره الدول الذكتاتورية. وبالتألى سوف يعمل باخلاص معناه.

كذلك أوضح لامبسون لحكومته دأننا يجب أن نكون حازمين مع الملك فاروق، وهو ما يشاركني فيه الرأى الجنرال ويفل، الذي يرى ضرورة تغيير الحكومة بسرعة، وهو مستعد لمساندتي عند الضرورة. وفي اعتقادنا أن الملك لن يصمد ضدنا، فإن شعيبته قد تدهورت تدهورا كبيرا، وغالبية الشعب أصبحت تعاف حيله الصبيانية غير المسئولة،

ولم ينس لامبسون أن يعالج في برقيته احتمال انتقال على ماهر باشا من رئاسة الوزارة إلى رئاسة الديوان الملكي، فقال إنه (من الضرورى - بطيعة الحال - منع عودة على ماهر إلى القصر، حيث سيكون في هذا المنصب أكثر خطورة مما هو عليه في رئاسة الوزراءه!

وفى ختام برقيته اقترح لامبسون الموافقة على اجراء اتصال مع النحاس باشا فى اليوم التالى، على الأسس المقترحة، وإذا تم ذلك، ففى هذه الحالة لن يكون ثمة مجال للنكوص،

وفى اليوم التالى أرسل لامبسون برقية أخرى يكرر فيها الإلحاح على هاليفاكس باخراج على ماهر باشا، وفيها أيلغه أن حسين سرى باشا، وزير المائية، قد حثه أيضا بقوة على أن يتخذ هذا الإجراء على القور، إذا أريد القاذ الموقف، وأضاف أن على ماهر باشا لا يعمل باخلاص مع الإنجليز، وأنه لولا الخوف من تأثر البلاد سياسيا، لقدم هو وبعض زملائه استقالاتهم من مناصبهم! ثم قال لامبسون: إن فاروق قد عاد في تلك الليلة من الاسكدرية، وهو يشعر بأن خطر التأخر في إصدار القوار قد أصبح عظيما، وأن الاشاعات الواردة حول الأخبار السيئة الواردة من فرنسا (طلب الهدنة) قد جعلت الحاجة أشد الحاحا لانخاذ إجراء فورى (الله فورى).

وقد جاء الرد في البوم التالي (١٦ يونية) من اللورد هاليفاكس، يوافق على طلب لامبسون بطرد على ماهر من الحكم!

المعركة حول خروج على ماهر باشا من الحكم (*

رأينا في المقالات السابقة كيف تطورت فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب معند نشوب الحرب العالمية الثانية في ٣ سبتمبر ١٩٣٩م، ففي حين أن هذه الفكرة لم تستبعد أصلا إعلان الحرب إذا كانت حربا دفاعية، فإن فكرة الحرب الدفاعية ذاتها أخذت تتراجع بعد هزائم الحلفاء ودخول القوات الألمانية باريس في يوم ١٣ يونية ١٩٤٠م، وطلب فرنا الهدنة يوم ١٧ يونية.

فعلى الرغم من أن فكرة مجنيب مصر ويلات الحرب كانت قد فقدت مبررها بدخول ايطاليا الحرب يوم ١٠ يونية، بما يترنب على ذلك من أن تصبح أرض مصر ميدانا للحرب بعد أن أصبحت قاعدة لعمليات بريطانيا

^{*} الوفد ٢٢ أبريل ١٩٩٦م.

الحربية، فإن هزائم الحلفاء وتدهور المقاومة في فرنسا جعل إعلان مصر الحرب على إبطاليا وألمانيا يبدو في أعين المصربين بمثابة انضمام مسبق للجانب الخاسر في الحرب! بكل ما يترتب على ذلك من آثار على وضع مصر السياسي الذي كسبته بمعاهدة ١٩٣٦م.

هذا هو السبب في القرار الذي اتخذه على ماهر باشا في يوم ١٢ يونية ١٩٤٠م بعدم اعلان الحرب على ايطاليا إلا إذا وتوغلت القوات الإيطالية في الأراضي المصرية مبتدئة، الكي يكسب الوقت حتى تظهر تتاثج الحرب، ثم أمره إلى القوات المصرية بالانسحاب إلى مرسى مطروح على بعد ٢٣٠كم من السلوم، منعا للاشتباك مع الإيطاليين إذا اقتحموا حدود مصر،

وقد كان معنى هذا القرار هو تقبل فكرة أن تصبح أرض مصر مسرحاً للحرب بين بريطانيا وحلفائها من جانب، وايطاليا وألمانيا من جانب آخر، دون أن يعنى ذلك تورط الشعب المصرى نفسه فى هذه الحرب، على أساس أنها حرب لا تخصه وليست موجهة ضده، وإنما هى حرب تخص الدول المتحاربة.

وتلك هي الفكرة التي عبر عنها في ذلك الحين بأنها حرب ولا ناقة لنا فيها ولا جمل، _ أي أنها لا تخصنا وإنما تخص غيرنا من الأطراف المتنازعة.

وتشير الوثائق البريطانية إلى أن الحكومة البريطانية تفهمت هذا الموقف، على الرغم من أن السفير البريطاني لامبسون كان يرى أن اعتداء القوات الإيطالية على الحدود المصرية كاف لإعلان مصر الحرب. فقى برقية بعث بها اللورد هاليفاكس وزير الخارجة البريطانية إلى لامبسون يوم ١١ يونية ١٩٤٠م أوضح له أن عدم دخول مصر الحرب لا يخلو من قوائد، بشرط وجود حكومة

مصرية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ ما يطلب منها من إجراءات على وجه السرعة لسلامة القوات البريطانية. ومن هنا يحسن عدم الضغط على المحكومة المصرية لدخول الحرب، وتركها تقرر ما تراه بنقسها.

ومن هنا حين طلب لامبسون اخراج على ماهر باشا من الحكم لم يكن بسبب امتناعه عن الاستجابة بسبب امتناعه عن الاستجابة للطلبات التى قدمها له فى هذا الصدد. وقد كان هذا هو محور المعركة التى دارت فى ذلك الحين حول خروج على ماهر باشا من الحكم. فقد قدم له السير مايلز لامبسون الطلبات الآتية:

١ اعتقال الأطباء الابطاليين (بما يعنى حرمان المرضى المصربين من رعايتهم).

٢ ــ تفتيش المفوضية الإيطالية.

٣ ... اعتقال ١٢٠٠٠ إيطالي (وهم الإبطاليون الذين في سن الخدمة العسكرية).

٤ _ قطع الاتصال بالوزير المصرى في روما.

٥ ــ تفتيش الوزير الإيطالي المفوض، وتفتيش حقائبه.

٦ ـ اعتقال موظفي القنصليات الإيطالية.

كان هدف لامبسون من هذه الطلبات الاستفزازية الإيقاع بين الحكومة المصرية والحكومة الإيطالية على تحو يؤدى إلى وقوع الحرب. ومن هنا رفض على ماهر باشا الاستجابة إلى هذه الطلبات.

وقد كان هذا الرفض هو الذى استند إليه لامبسون فى طلب إخراج على ماهر باشا من العكم، وهو عدم التعاون، وسرعان ما توالت طلبات لامبسون لاطهار على ماهر فى صورة عدم التعاون، فأخذ يضغط من أجل تعيين حكام عسكريين بريطانيين للمناطق الحربية وهى: الإسكندرية، والصحراء الغربية، وقناة السويس، فقد اقترح الأدميوال «فرنك ميت، حاكما عسكريا للإسكندرية، «والبريجادير بروك» حاكما عسكريا لقناة السويس، والجنرال ولسون حاكما عسكريا للقائد العام للقوات البريطانية يحتاج إلى غطاء قانونى لأية اجراءات يتخذها.

وقـد أبدى على مـاهر باشا تعـذر إجـابة هذا الطلب، لأنه حـــب قـوله [إجراء غير قانوني لا يمكن اتخاذه إلا بعد إعلان الحرب.

وفى اليوم التالى كان لامبون بطلب من على ماهر باشا عزل المفوضية والقنصلية الإيطالية وبكوردون، يمنع اتصالها بالناس فى الخارج، بحجة أن رجال المفوضية يروجون لشعار عدم الولاء لبريطانيا.. وقد اعتبر ذلك طلبا وسميا باعتباره ضرورة حربية. كما طلب اعتقال الوزير الايطالى فى المفوضية. وقد رد على ماهر باشا وفقا لما ذكره فى شهادته فى قضية الاغتبالات السياسية بقوله: إذا اعتقلتم فى انجلترا الكونت جراندى، سفير إيطاليا فى لندن، فإنى أعمل المثل فى مصر، وقال إنه لا يستطيع أن يحجز الذين يريدون السفر مع الوزير المفوض إلا إذا عرف موقف المصربين فى روما وعددهم وما يتخذ بشأنهم.

كذلك طلب السفير البريطاني وقف جميع أنواع التعامل التجارى والمالى مع ايطاليا، ومصادرة المؤسسات الإيطالية في مصر، وبخميد الحسابات الإيطالية في البنوك المحلية. وعلى الرغم من استعداد حسين سرى باشا وزير المالية للاستجابة لهذا الطلب، فإن على ماهر باشا رفض.

وقد كان ذلك ما دعا حسين سرى باشا إلى الاتصال بالسفير البريطائى المحثه، حسب قول السفير اعلى التخلص من على ماهر باشا فى الحاله! ويؤكد له أن على ماهر باشا لا يعمل مع الجانب البريطاني هولاء، وأته، لولا الخوف من تأثر البلاد سياسيا لاستقال هو وبعض زملائه فى الحال.

وقد اتخذ لامبسون من كل هذه الأسباب ذريعة لمطالبة حكومته باخراج على ماهر باشا من الحكم، وأنه ديشعر بأن خطر التأخر في اتخاذ هذا القرار قد أصبح عظيما)!

وراضع أن لامبسون كمان يبالغ في خطورة الموقف، مستندا إلى الصراعات الحربية والشخصية، وإلى رغبة الوفد في التخلص من حكومة القصر عثلة في وزارة على ماهر باشا، وتأليف وزارة جديدة تكون أكثر إدراكا للخطر الفاشي الإيطالي من تلك الوزارة، وأكثر عزما على مقاومته، وهو ما أصبح يمثل الآن الحاجة الملحة الأولى.

والمهم هو أنه كان عمت هذه الضغوط أن وافق اللورد هاليفاكس على طلب لامبسون بخصوص إخراج على ماهر باشا، وتأليف وزارة جديدة.

على أن هذه الموافقة أثارت قضية عويصة هي شكل الحكومة التي تخلف وزارة على ماهر باشا؟

ففى ذلك الحين كان شكل الحكومات التى تتألف فى مصر، وفقا للتجارب الحزيبة منذ نشأة الحياة الدستورية بمقتضى دستور ١٩٢٣م، لا يتعدى الأشكال الآنية:

١ _ وزارة حزبية.

٢ ــ وزارة محايدة.

٣ _ وزارة قومية.

وقد كان شكل الحكومات الحزبية يتراوح بين حكومة وفدية تصل إلى الحكم من خلال انتخابات حرة نزيهة ، ووزارات قصر تصل إلى الحكم من خلال انتحابات عامة مزورة! أما الوزارات المحايدة ، وهي اختراع مصرى بحت ، فقد أوجدت الحاجة إليها عمليات نزوير الانتخابات التي ابتدعها إسماعيل صدقي باشا في انتخابات عام ١٩٢٥م . وكانت مصر قد شهدت وزارتين محايدتين حتى ذلك الحين ، الأولى هي وزارة عدلي يكن باشا في ٤ أكتوبر محايدتين حتى ذلك الحين ، الأولى هي وزارة عدلي يكن باشا في ٤ أكتوبر أن الانتخابات التي كانت مجريها هذه الوزارات المحايدة كانت تأتى في جميع الأحوال بأغلبية وفدية ، ووزارات وفدية بالتالي .

أما الوزارات القومية، أو الائتلافية، فهى التى تتكون من تآلف عدد من الأحزاب. وقد شهدت مصر حتى ذلك الحين ثلاث وزارات قومية: الأولى هى وزارة عدلى يكن فى ٧ يونية ١٩٢٦م، والثانية هى وزارة ثروت باشا فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧م، والثائنة هى وزارة مصطفى النحاس باشا الأولى فى ١٧

مارس ١٩٢٨م. والوزارات الثلاث نشأت من عباءة ائتلاف عام ١٩٢٦م، وقد انتهت بدرس بالغ للوفد، هو ألا يدخل في وزارة قومية بعد ذلك! وهو ما استمر مبدأ ثابتا من مبادئ الوفد، فلم تتألف بعد ذلك وزارة قومية حتى نهاية العصر الملكي!

ومن هنا فإن تأليف وزارة تخلف وزارة على ماهر باشا لم يكن عملا سهلا كما يحدث في أي بلد يتخذ من النظام الليرالي أساسا لحياته السياسية، حيث تقوم الوزارة القائمة باجراء انتخابات عامة وتقبل ننائجها، وإنما كان عملا صعبا يحتاح إلى مشاورات طويلة. وهو ما حدث بالفعل.

قعلى الرغم من موافقة اللوود هاليفاكس على خروج على ماهر باشا من المحكم، فإنه حدد شكل الحكومة التى متخلفه، بحيث تكون وزارة قومية تمتل أكبر عدد ممكن من الأحزاب، فقال فى رسالته إلى السير مايلز لامسون: ورئعلوماتك الخاصة، فإن هدفا هو أن تكون هذه الوزارة الجديدة بحيث تمثل أكبر عدد ممكن من العناصر السياسية. وإنى أرى من الحكمة ماذا كان ذلك مكنا مأن تحد رئيس وزراء غير وفدى، يحظى بتأييد النحام باشا، بدلا من أن نتقدم إلى النحاس مباشرة، وانى لمتأكد من أنك تقدر أن تأليف وزارة وقدية خالصة لن يثير فقط عداء القصر، بل عداء الدوائر السياسية الأخرى أيضا، التى يعتبر تعاونها معنا ذا قيمة لنا. وأملى أن تتمكن الوزارة الجديدة من إحراز ولاء الجيش المصرى وولاء الشعب المصرى».

وقد وافق السفير البريطاني على رأى اللورد هاليفاكس في استبعاد فكرة تأليف وزارة وفدية خالصة، على أساس أن مثل هذه الوزارة سوف تثير عداء

القصر وجميع القوى السياسية الأخرى (قوى الانقلاب) ، كما أنها ستعنى تخلينا عن أصدقاء مثل حسين سرى باشا وأحمد ماهر باشا اللذين أبديا استعدادهما للتعاون.

وأخذ ينصح بتأليف وزارة غير حزبية (وزارة محايدة) قائلا إن هذا هو رأى كل من مصطفى النحاس باشا ومحمد محمود باشا، وبالتالى فإن مثل هذه الوزارة سوف تحرز تأييد الوفد والأحرار الدستوريين وريما السعديين أيضا. ويبقى الاتفاق على شخص رئيس الوزارة المحايدة!

(YY)

التبليغ البريطانى الأول لاقالة على ماهر باشا*

جعلت هزائم الحلفاء في الحرب العالمية الثانية من دخول مصر في الحرب عملا يعرض وضع مصر السياسي الذي كسبته بمعاهدة ١٩٣٦م للخطر، إذ كان بمثابة انصمام مسبق للجانب الخاسر. وقد كان ذلك ما دعا على ماهر باشا إلى المماطلة في إعلان الحرب الدفاعية عن طريق سحب القوات المصرية من السلوم إلى مرسي مطروح، حتى تتفادى الاشتباك مع القوات الإيطالية إذا اقتحمت حدود مصر. وهو ما يعني أن تصبح مصر مسرحا للحرب بين الحلفاء والحور بدون أن تشنبك فيها مصر. وقد قبلت الحكومة المربطانية هذا الأمر الواقع بشرط أن تكون الحكومة المصرية القائمة في الحكم متعاونة مع بريطانيا. على أنه لما كانت الطلبات التي قدمها السغير البريطاني

الرقد ۲۹ أبريل ۱۹۹۳م.

لامبسون (كيلرن فيما بعد) إلى على ماهر باشا طلبات استفزازية، فقد اتخذ لامبسون من رفض على ماهر ذريعة للمطالبة بابعاده عن الحكم، وهو ما وافق عليه اللورد هاليفاكس يوم ١٦ أبربل ١٩٤٠م- وبذلك انتقلت القضية إلى شكل الحكومة التى تخلف وزارة على مساهر باشا فى الحكم، وهل نكون حكومة وفدية خالصة، أو حكومة قومية، أو حكومة محايدة؟

على أن القضية لم تكن بالبساطة التي تصورها السفير البريطاني لامبسون، فقد كان في تلك الساعة أن قرر الملك فاروق وعلى ماهر باشا المقاومة، عن طريق استعداء ملك المجلترا والحكومة البريطانية على السفير البريطاني! ففي اليوم التالي لتلقى لامبسون موافقة اللورد هاليفاكس على إخراج على ماهر باشا، وهو يوم ١٧ أبريل ١٩٤٠م سافر إلى الإسكندرية، وقابل الملك فاروق، وقرأ عليه الفقرتين الأوليين من برقية هاليفاكس، وقدم له بناء على طلبه ـ مذكرة مكتوبة بهما، ثم طلب إليه أمرين:

الأمر الأول، أن يخرج على ماهر من الحكم، ويخرج بسرعة.

والأمر الثاني، ألا يعود على ماهر إلى القصر مرة أخرى، بعد أن أثبتت التجربة أن وجوده في القصر يجعل عمل أى حكومة أمرا مستحيلاً.

وهنا طلب الملك فاروق فسحة من الوقت يتخذ فيها قراره، وسأل السفير عما إذا كان يوصى بحكومة معينة؟ فلم يوص لامبسون بشيء، ولكنه اشترط أن تكون الحكومة الجديدة «بحيث تنفذ المعاهدة بولاء لفظا ومعنى، ويخظى بموافقة الشعب، واستطرد قائلا: إنه لا يجعل اعلان الحرب شرطا مسبقا لتأليف الوزارة الجديدة. وأكد هذه العبارة عدة مرات!

ونصح لامبسون فاروق باستشارة كل من محمد محمود باشا، باعتباره زعيم المعارضة الرسمية، والنحاس باشا باعتباره زعيم الحزب الذي يعظى بتأييد الجماهير. وكرر هذه النصيحة ثلاث مرات!

على أن فاروق، الذى يكره مصطفى النحاس، اعترض على مطلب السفير باستشارته، قائلا: إن النحاس سبق له أن أهابه من نفس المقعد الذى يجلس عليه لامبسون أوقد رد لامبسون بأن ما يطلبه من الملك هو أقل بكثير ما يمكن للملك أن يعمله لمصلحة بلاده، وولصلحة عرشهه!

وهنا أخذ فاروق يصخب لبعض الوقت حسب قول السفير ولكن لامبسون واجهه قائلا: فإننا جادون لحد الموت، وفي نبتنا أن نحصل على رئيس وزارة صديق، وعلى حكومة تقف إلى حانبنا بولاء، وتتعاون معنا في كل منا نطلبه، ولو أنه ليس من الضروري أن تعلن هذه الوزارة الحرب، ثم هدد فاروق بلباقة بأن الجنرال ويقل، (القائد العام للشرق الأوسط) وينتظر بقلق عودته ذلك المساء لمعرفة أي مدى سوف يذهب إليه جلالته في استعداده للعمل وفقا للخطوط التي نريدها، ورجا فاروق وألا يلعب بالناره! وأن ويسرع في اتخاذ قراره، وألا تضلله نصائح على ماهر باشا الخطرة؛

وقد رد فاروق بأنه، يوصف ملكا على مصر، فإن واجبه يتطلب منه الابتعاد عن الحرب مادام في الجانب الخاسر. وقد رد عليه لامبسون قائلا: اإن مصر سوف تغرق معنا أو تطفو معنا، ومن الأفضل لها أن تطفو وأن تبذل قصارى جهدها في ذلك، لأننا سوف ننتصر في النهاية، ومن الأفضل للملك ألا تضلله الآراء حول هذا الموضوع ا

وقد كان تفسير لامبسون لعبارة فاروق الأخيرة، المخاصة بالابتعاد عن الحرب حتى لا يكون في البجانب المخاسر، هو أن قاروق كان فيما يبدر متأثرا بالأنباء التى وصلت من فرنسا عن طلبها الهدنة، والتى لابد أنه سمع بها، على الرغم من أن لامبسون لم يكن قد سمعها بعد. وقال لامبسون في ختام برقيته لهاليفاكس: إنه ما دام لا يملك أن يوجه انذارا نهائيا للملك، فإنه لا يستطيع أن يضغط عليه بأكثر من ذلك.

وقد كان في هذه الظروف أن قرر الملك فاروق وعلى ماهر باشا المقاومة، وذلك باستحداء ملك إنجلترا والحكومة البريطانية على سفيرها في مصر لامبسون، ففي اليوم التالى مباشرة (١٨ يونية ١٩٤٠م) زار أحمد حسنين باشاء الأمين الأول، السفير لامبسون، وأبلغه بأن الملك فاروق قد أبرق إلى ملك انجلترا يمرض عليه الأمر، وقال إنه إلى أن يرد الرد فلن يكون هناك أية حكومة جديدة!

وفى اليوم التالى (١٩ يونية) سلم السفير المصرى فى لندن حسن نشأت باشا رسالة الملك فاروق إلى ملك إنجلترا، وفيها أشار إلى التسهيلات التى تقدمها مصر لبريطانيا، ومسائدتها لقضية الديموقراطية، وشكا من تدخل السفير البريطاني فى شئون مصر الداخلية بطلبه تغيير الوزارة فوراء وأنه صحب هذا الطلب فيعبارات تهديدية خارجة عن حدود اللياقة ، عن نية بريطانيا اتخاذ تدابير تؤدى إلى خلق تعقيدات مؤسفة فى قمصره.

وفى نفس اليوم ١٩ يونية قابل السفير المصرى حسن نشأت اللورد هاليفاكس، وقرأ عليه رسالة طوبلة من على ماهر باشا ذكر فيها أن الحكومة

المصرية بخيب مطالب السلطات البريطانية قلبيا وباخلاص، ولكن نظرا لأن الجيش المصرى غير مجهز للهجوم، فإن الفائدة التي مجتبها بريطانيا من دخول مصر موف تكون أقل بكثير من الخطر الذي تواجهه لو دخلت مصر الحرب.

وأشار على ماهر باشا في رسالته إلى أنه على الرغم من أن مصر بعد قيام الحرب قطعت علاقاتها الدبلوماسية بإيطاليا، وقدمت كل المساعدات المطلوبة، فإن الجانب البريطاني يتقدم يمطالب غير معقولة، مثل اعتقال أطباء المستشفى الإيطالي وقرك المستشفى بدون أطباء، وطلب اعتقال ١٢ ألف ايطالي معظمهم من العمال، وهم مستقرون في مصر منذ أجيال، وكذلك طلب اعتقال أربعة من هبئة القنصلية الإيطالية، وطلب الإذن باقتحام مقر البعثة الإيطالية وتفتيش، بالإضافة إلى تفتيش جيوب وحقائب وزير إيطاليا المعوض وأعضاء بعثته عند سفرهم، وهذه الاجراءات تواجه الحكومة المصرية بمشكلة بالنسبة لبعثتها في مؤرا تماثل تلك التي واجهتها بالنسبة لبعثتها في برلين.

وأشار على ماهر باشا في رسالته لوزير الخارجية البريطاني إلى أن ما يشكو منه السفير البريطاني من أن الحكومة المصرية لا تولى الاجراءات التي اتخذتها نحو الإيطاليين نفس الأهمية التي أولتها لاجراءاتها ضد الألمان، منشؤه الفارق الكبير بين حجم كل من الجاليتين الإيطالية والألمانية، ونشاطهما الاقتصادي، فضلا عن أن الكثيرين من الإيطاليين يقيمون في مصر منذ أجيال وانفصمت علاقتهم بإيطاليا!

وقى الوقت نفسه أخذ على ماهر باشا يستدر عطف الرأى العام المصرى عن طريق إذاعة الأخبار بأن بريطانيا تعمل على إخراجه من الحكم ظلما، وأنها تريد ارغامه على إعلان الحرب، وصرح في مجلس النواب يوم ١٩ يونية بأن الحكومة مصممة على الاستهانة بكل الصعاب في سبيل مجنيب مصر ويلات الحرب، وهو ما دعا لامبسون إلى الإبراق إلى حكومته في نفس اليوم ١٩ يونية) يقول إن الموقف يتدهور بسرعة، وإن على ماهر باشا مشغول في إذاعة الأخبار عن محاولة بريطانيا إخراجه من الحكم، وإنه لا ينوى الخروج، وطلب من وزير الخارجية البريطانية أن يأتي رد ملك إنجلترا معتمدا الإجراء الذي اتخذ، والنصيحة التي قدمت لفاروق طبقا للتعليمات التي وصلت منه.

ولتكذيب على ماهر باشا في قوله بضغط بريطانيا عليه لاعلان الحرب، ووقوف ضد هذا الضغط وهو الذي قصد به استدرار مساندة الرأى العام المصرى وأصدرت الحكومة البريطانية بلسان مصدر بريطاني رسمى في لندن بيانا في يوم ٢٠ يونية ١٩٤٠م، كذبت فيه أنها تعمل لارغام مصر على إعلان الحرب، وقالت إنها ليس لها غرض كهذا، وكل ما تطلبه من مصر هو أن تراعى معاهدتها مع بريطانيا بولاء نصا ومعنى، وأن تعمل على عدم تشجيع أي شيء من شأنه عرقلة العمليات الحربية البريطانية في مصر.

وفي الوقت نفسه كنان لامبسون يرسم لحكومته الخطة التي تتبعها في حالة ما إذا وفض فاروق تبليغ ١٧ يونية ١٩٤٠م. فقد اقترح في برقية أرسلها يوم ١٩ يونية ١٩٤٠م تهديد قاروق بفرض قانون الأحكام العسكرية البريطانية، وقال إنه، لا هو ولا القائد العسام، يودان ذلك، لأنه على الرغم من أن الاستعدادات قد اتخذت، والقوات أصبحت جاهزة، فإن ذلك قد يعني حجز قوات كبيرة للمحافظة على الأمن الداخلي، فضلا عن الصعوبات الإدارية

المحتملة، ولكن من الواضح - كما قال - قأن مركزنا سوف يكون أسواً بكثير إذا سمح لعلى ماهر بالبقاء في القصر بعد الاجراء الذي اتخذناه! ومن هنا فقد ألح لامبسون على هاليفاكس بضرورة أن يؤيد رد ملك انخلترا على فاروق خووج على ماهر باشا من الحكم، وعدم عودته إلى القصر.

ولكى يعزز لامبسون طلبه، أبلغ هاليقاكس أن الأمير محمد على، ولى العهد، زاره صباحاً في نفس اليوم، وألح في ضرورة أن يستقبل وزير الخارجية البريطانية بتحفظ كبير اية اعتراضات تقدم له بواسطة السفير المصرى في لندن، الذي وصفه بأنه وغير أهل للثقة)!

على أن التحاء فاروق وعلى ماهر باشا إلى السلطات العليا في لندن، لم يلبث أن أتى بنتائج طبية في يوم ١٩ يولية، وهي نتائج محالفة لما طلبه لامبسون من وزير المخارحية الريطانية! فحين قابل حسن نشأت باشا اللورد هاليفاكس لتقديم اعتراضات على ماهر باشا على تدخل السفير البريطاني في مصر، أبدى هاليفاكس رغبة في التفاهم، وصرح بأنه يدرك والصعوبات التي يواجهها على ماهر باشا، خصوصا فيما يتعلق بمسألة إعلان الحرب، وقال: إنا لم نضغط من أجل ذلك، ولكن القوات المصرية كانت جمليرة بأن تضعف معنوباتها وتوهن عزيمتها يسبب ميوعة الموقف في مصر بأكثر مما لو ا تخذت موقفا أكثر شجاعة. ثم أفهم السفير المصرى أن السفير البريطاني في مصر يتصرف وفقا للسلطة الكاملة المفوضة له.

على أن هاليـفـاكس كـتب إلى لامبـسـون في نفس اليـوم ١٩ يونيـة ١٩٠ م يطلب إليه التخلي عن المطالب التي قدمها لعلى ماهر باشا بخصوص

إساءة معاملة الوزير الإيطالي المفوض في مصر وأعضاء المفوضية الإيطالية، قائلا: إنه من المستحسن تفادى الاستفزاز غير الضروري في المسائل الصغيرة نسبيا، والتي ربما تعطى الفرصة لحدوث اضطراب ضد سياستنا العامة.

وفى اليوم التالى ٢١ يونية، كتب إلى لامبسون بتنازل آخر، فقد أبلغه بأنه يفضل عدم استخدام التهديد بفرض قانون الأحكام العسكرية البريطانية، حتى نتجنب موقفا نتيح فيه للملك ولرئيس الوزراء الادعاء بأنهما ١كانا يدافعان عن استقلال مصر ضدناه . واعترف هاليفاكس بأنه يدرك تماما أن معظم السياسيين المصريين غير ميالين في الظروف الحاضرة لتوريط بلادهم أكثر من اللازم، ولكن من الضرورى - كما قال - أن مكون هناك حكومة ما في مصر لا تكون - على الأقل - أضعف في تأييدنا من حكومة على ماهر باشا!

وحتى لا تبقى البلاد بلا حكومة، فقد أبلغ هاليفاكس لامبسون أنه إذا اشترط فاروق تعيين على ماهر باشا فى القصر لكى يؤلف حكومة جديدة، وفاتى لن أكون مستعلا لأن أدع هذه المسألة تسد الطريق، لأن النقطة الأساسية هى الحصول على حكومة جديدة، على أن تتمكن الحكومة الجديدة، بعد أن يتم تشكيلها، من التخلص منه بعد ذلك بالتعاون معناه!

(44)

الملك فاروق يهدد بالتنازل عن العرش إذا أخرج على ماهر إ*

انتهسى النزاع بين الملك فاروق والسفير البريطانى سير مايلز لامبسون بقبول الحكومة البريطانية فكرة بجنيب مصر وبلات الحرب، وتخليها عن مطلب اساءة معاملة الوزير الإيطالى المفوض وأعضاء المفوضية الإيطالية في مصر، واقتناعها بعدم استخدام التهديد بفرض قانون الأحكام العسكرية البريطانية في مصر، وإذعانها لفكرة انتقال على ماهر باشا من رياسة الحكومة إلى رئاسة الديوان الملكى في مقابل عدم بقاء البلاد بلا حكومة، على أن تتمكن الحكومة المصرية الجديدة فيما بعد من البلاد بلا حكومة، على أن تتمكن الحكومة المصرية الجديدة فيما بعد من التخلص من على ماهر باشا وابعاده عن القصر الملكى بالتعاون مع السلطات البريطانية.

⁺ الوفد ٦ مايو ١٩٩٢م.

على هذا النحو تم البت في مصير على ماهر باشا بالخروج من الوزارة، وبقيت مشكلة الوزارة الجديدة. وقد تطلبت هذه جهودا أخرى من الملك فاروق، خشية أن يأتي التغيير بحكومة وفدية تقضى على سلطته التي اكتسبها منذ أقال مصطفى النحاس في يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م. وقد قام بهذه المهمة مغيره في لندن حسن نشأت باشاء الذي قابل اللورد هاليفاكس، وأقنعه بمخاطر حل برلمان الأقلية الذي لا يمثل الشعب والذي قامت بتزويره حكومة محمد محمود باشا، واجراء انتخابات جديدة حرة، بحجة أن مثل هذه الانتخابات سوف تأتي ببرلمان وفدي مائة في المائة، وهو ما سوف يسبب مصاعب كبيرة في وقت عاجل، وأن الشيء المطلوب إنما هو حكومة جمهة متحدة.

ولما كانت بريطانيا مهددة بالهزيمة فقد قبل اللورد هاليفاكس هده المحجة، وأفهم نشأت باشا أنه لا يهمه أى حكومة تتألف، بشرط أن تكون فقوية، ولها صفة تمثيلية، وأن يتم تأليفها بسرعة، وقد كتب حسن نشأت باشا بفحوى هذا الكلام للملك فاروق، وقال إن هاليفاكس قد أبدى أمله في أن يكون تغيير الحكومة بدون جلبة، ووبدون حل البرلمان، وأن تحصل الحكومة الجديدة على أكبر قدر من التأييد من الأحزاب السياسية.

على هذا النحو سقطت فكرة تأليف وزارة وفدية، وأصبحت القضية هي قضية تأليف وزارة قومية تمثل الأحزاب، بعد استقالة على ماهر باشا.

على أن فاروق، الذي أطمعه نتائح لجوئه إلى الحكومة البريطانية، لجأ إلى المقامرة باستقلال البلاد في سبيل الاحتفاظ بعلى ماهر باشا رئيسا للوزارة! فقد أوعز إلى على ماهر باشا بعدم تقديم استقالته، وفي الوقت نفسه لمح إلى أحمد ماهر باشا! أحمد ماهر باشا! وهو ما أبلغ به الأخير لامبسون، في الوقت الذي أعلن فيه على ماهر باشا عدم نيته في الخروج من الحكم!

وقد ترتب على هذا الموقف أن عاد موقف الحكومة السريطانية إلى التشدد، واسترد لامبسون قوته من جديد. فقد كتب إلى هاليفاكس في يوم الم يونية ١٩٤٠م يقول: إن كل ساعة تأخير في استبدال على ماهر باشا تضعف مركزنا، ونعرض سلامة قواتنا للخطر وتقلل من عدد الذين مازالوا يثقون فينا، حتى إن الأمير محمد على على سبيل المثال يتحدث عن مغادرته مصر! دلك أن مصر كلها تعرف الآن وليس على ماهر باشا وحده أننا قد طلبتا طرده من الحكم، وبالتالي أصبح من المستحيل تماما بالنسبة لنا أن نستمر في التعامل معه، سواء كان رئيسا للوزارة أو في القصر، وعلى ذلك فالبلاد الآن تعتبر من الناحية العملية بدون وزارة يمكن التعاون معها. وإني أخشى أن نكون قد تجاوزنا النقطة التي يمكننا فيها الحصول على حكومة صديقة، أو حتى أي تغيير في الحكومة إطلاقا، بمحض استخدام لهجة حازمة!

وعلى ذلك أصبح الأمر يتطلب اللجوء - وققا للامبسون - إلى برنامج للعمل يشتمل على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى، تتضمن التحقق مما إذا كان فاروق، بعد تسلمه رد ملك المجلترا ونصيحة السفير، سوف يقيل على ماهر باشا من المحكم ويؤلف وزارة جديدة تكون مستعدة لتنفيذ المعاهدة ويخظى بالتأييد الكافى في البلاد، وفي هذه الحالة لن تكون ثمة حاجة لامتخدام القوة. أما إذا أصر فاروق على الاحتفاظ بعلى ماهر باشا، فهنا تكون المرحلة الثانية، وفيها بسأل السفير لامبسون النحلى باشا عما إذا كان مستعفا لتأليف حكومة وفدية، أو غيرها؟ فإذا أجاب بالموافقة، فيجب أن يحصل السفير على ترخيص من الحكومة البريطانية يبيح له تهديد الملك فاروق باعلان الأحكام العسكرية، واستخدام القوة المسلحة عند الضرورة لتأليف هذه الحكومة. أما إذا لم يقبل النحاس تأليف وزارة على الإطلاق، أو لم يتمكن من تأليف الوزارة بسبب عدم فاعلية التهديد بقانون الأحكام العسكرية البريطانية، فعندئذ لا يبقى مفر من إدارة البلاد مخت الأحكام العسكرية البريطانية، بمعاونة أية عناصر مصرية ودارة البلاد مخت الأحكام العسكرية البريطانية، بمعاونة أية عناصر مصرية كل من القائد العام لقوات الشرق الأوسط وقائد الطيران على ذلك.

وقد رد اللورد هاليفاكس في اليوم النالي مباشرة (٢٢ يونية ١٩٤٠م) بالموافقة على الخطة المقترحة، وقال إنه إذا هدد الملك فاروق بالتنازل عن العرش، فلدى لامبسون السلطة لقبول هذا التنازل! وفي هذه الحالة يجب ألا يتوك فاروق طليقا في البلاد، كما يجب ألا يبتعد عن الرقابة البريطانية ليصبح المطالبا بالعرش، في أيدى الإيطاليين! ولكن قبل الاتصال بالنحاس باشا يستحسن أن يفهم الملك بصفة نهائية أتنا نعتبر استمرار العلاقات بين على ماهر باشا والطليان، مع وجود المفوضية الايطالية بالقاهرة، انتهاكا للمادة الخامسة من معاهدة الصداقة والتحالف، وأن هذا الانتهاك يمر تبريرا كاملا اجراءاتنا. وإذا أصبح إعلان الأحكام العسكرية البريطانية أمرا لا مفر منه، فيجب أن يبين فيه بوضوح انتهاك الحكومة المصرية لأحكام المادة الخامسة فيجب أن يبين فيه بوضوح انتهاك الحكومة المصرية لأحكام المادة الخامسة فيجب أن يبين فيه بوضوح انتهاك الحكومة المصرية لأحكام المادة الخامسة فيجب أن يبين فيه بوضوح انتهاك الحكومة المصرية المركنا، ولكن أن تستعد

بوصفها حليفة مخلصة .. للقتال عند الضرورة من أجل استقلالها الذى تهدده إيطاليا ولا تهدده إنجلترا! وأن قانون الأحكام العسكرية سوف يكون إجراء مؤقتا أملاه الهجوم الإيطالي واعتبارات الأمن العام في مصر، وأنه لن يتدخل في الحياة العادية إلا في أقل حيز ممكن.

على أن فاروق عندما أحسن بجدية الخطر أخذ يستعد للتراجع والتخلى عن على ماهر باشا بطريقة تخفظ له كرامته، فدعا إلى اجتماع في قصر عابدين يوم ٢٢ يونية ١٩٤٠م للتداول في الأمر، حضره كل من: على ماهر، ومصطفى النحاس، وأحمد زيور، وإسماعيل صدقى، وعبدالفتاح يحيى، ومحمد محمود خليل، وأحمد ماهر، ومحمد صالح حرب، و محمد توفيق رفعت، ومحمد حلمى عيسى، ومحمود بسيونى، ومحمد بهى الدين بركات، ومحمد حافظ رمضان، والشيخ مصطفى عبدالرازق، وعبدالحميد بدوى، وعبدالوهاب طلعت.

وحضر فاروق الاجتماع، وخاطب الحاضرين قائلا النه دعاهم ليقف على آرائهم فيما طلبته الحكومة البريطانية بلسان سفيرها من تغيير حكومة على ماهر باشا، وإنه يترك لهم حرية البحث. وناشدهم أن يضعوا مصلحة البلاد العليا نصب أعينهم، وألا يفرطوا في كرامة مصر، وإنه يدع ذلك في أعناقهم، وبعد أن غادر قاعة الاجتماع، بدأ على ماهر باشا يشرح موققه من طلبات الإنجليز، وانتهى إلى القول بأن كل ما طلبوه تقريبا قد أجيب!

وهكفا بعد أن أتاح فاروق الفرصة للانجليز للتدخل في شئون البلاد الداخلية بعدوانه على الدستور، وتزييفه الانتخابات، واستهانته بإرادة الأمة،

واتصالاته بإيطاليا الفاشية، أخذ يتظاهر بالدفاع عن كرامة البلاد، ويظهر الاعتداء عليه في شكل اعتداء على استقلال البلاد، ويظهر تدخل الانجليز لطرد على ماهر باشا من الحكم في شكل تدخل لارغام مصر على دخول الحرب، على الرغم من البيان البريطاني يوم ٢٠ يونية، الذي كذب أن بريطانيا تعمل لارغام مصر على اعلان الحرب!

لقد كان فاروق في تلك الأزمة السياسية يناور بكل مايملك من وسائل للحيلولة دون تأليف وزارة وفدية بارادة الشعب، ويستخل نفور الشعب من دخول حرب في الجانب الخاسر للظهور في مظهر البطولة، والاستجابة لرغبة الشعب، مع أن تاريخ علاقاته مع القوى الفاشية (إيطاليا وألمانيا) _ وهو ما أثبتناه في مستهل هذه الدراسة _ يوضع أنه كان يستجيب لميوله الشخصية وليس لمصلحة مصرية. وكان يعاونه في ذلك على ماهر باشا الذي كان رئيسا لحكومة لا تمثل الشعب وإنما تمثل القصر.

والمهم هو أن هذا الاجتماع أنقذ فاروق من الخضوع للمطلب البريطانى بإيعاد على ماهر باشا، وجعله خضوعا لرأى زعماء الأحزاب! فقد تبادل المحاضرون الرأى من الساعة الخامسة إلى الساعة العاشرة مساء، واتخذوا قرارا بالموافقة على استقالة وزارة على ماهر باشا! وقد جاء في القرار أنه هازاء اصرار على ماهر باشا على الاستقالة، فإنهم يضعون الأمر بين يدى جلالة الملك ليصرفه بحكمته!

وهذا الكلام معناه أن على ماهر باشا كان قد قدم الاستقالة بالقعل إلى الملك على أن تاريخ الاستقالة يوضح بجلاء أن على ماهر باشا لم يكن قد

قدم استقالته في ذلك الحين! لأن تاريخ الاستقالة كان في اليوم التالي للاجتماع، أي في يوم ٢٣ يونية ١٩٤٠م! وفيها أشار إلى أن «الاستمرار في الحكم أصبح متعذرا لأسباب قاهرة خارجة عن ارادتنا».

وقدكان على أثر ذلك، وبعد أن أجبر فاروق على إبعاد على ماهر باشا من الحكم، أن انتقلت معركته إلى منع تأليف وزارة وفدية! ففى اليوم التالى زار لامبسون فاروق، فقدم له هذا نسخة من قرار الزعماء، قائلا إنه السوف يؤلف وزارة تمنح الفرصة كاملة ويأمل أن تنجح فى مهمتها لمصلحة البلدين، وهو ما يعنى أنها سوف تتألف وفقا لاوادته. ولكن لامبسون قرأ عليه عبارة اللورد هاليفاكس لنشأت باشا التى يشترط فيها أن تكون الوزارة الجديدة اوزارة قوية على استعداد لتنفيذ المعاهدة، ومخطى بتأييد البلاد، وفسر ذلك بأن النحاس باشا، الماعتباره زعيم الأغلبية، يجب أن يستدعى وأن تتبع نصيحته بشأن تأليف الوزارة،

وقد كان موقف لامبسون في ضرورة تأييد الوقد للوزارة الجديدة، هو أن هذا التأييد، حتى لو كان وحده، يوفر للوزارة الجديدة وأكبر قدر من التأييد، لأنه الحزب الذي بحرز أكبر أتباع في البلاد، بينما تأييد غالبية الأحزاب للفرزارة الجديدة لا يوفر لها هذا القدر الكبير من التأييد، لأنها أحزاب لا يخظى بتأييد غالبية الشعب،

على أن فاروق تردد في استدعاء النحاس باشاء خوفا من إفشال خطته، وهنا أصر لامبسون على ضرورة حصوله من فاروق على جواب منه بالرفض أو

القبول، وأمهله إلى ساعة الغروب من ذلك اليوم، للحصول على الجواب، قائلا إنه يحسن أن يكون الرد بالايجاب.

وقد أفلح هذا الانذار، في مساء ذلك اليوم ٢٣ يونية، زار أحمد حسنين باشا السفير البريطاني وأبلغه بأن فاروق قد وافق على حروج على ماهر باشا من الوزارة، وعلى عدم عودته إلى القصر. وقال إن النحاس كان قد أبدى رأيه في اجتماع الزعماء يوم ٢٢ يونية يتأليف وزارة محايدة تتمتع بتأييد الأحزاب ونجرى انتخابات حرة في الوقت المناسب، وأنه لذلك يقترح استدعاء النحاس مع رؤساء الأحزاب للاتفاق على رئيس وزارة محايد. وقد وافق المبسون على عقد هذا الاجتماع، وألح على ضرورة أن يحرز رئيس الوزواء الجديد تأييد النحاس باعتباره زعيم العالبية.

على أن فاروق كان يدخر في جعبته المزيد من المناورات.

(Y1)

اتصالات عبدالوهاب طلعت باشا السريةبروساء الانحزاب (*

رأينا كيف أن محاولات فاروق للاحتفاظ بعلى ماهر باشا رئيسا للوزراء قد فشلت، وأن تهديده بالتنازل عن العرش لم يثن السلطات البريطانية عن الإصرار على خروج على ماهر باشاء وعدئذ لجأ إلى زعماء الأحزاب لتغطية تراجعه، ولم يجد واحدا من هؤلاء الزعماء الذين اجتمعوا يوم ٢٢ يونية ١٩٤٠م تمسك ببقاء على ماهر باشا في الحكم، بل انخذوا قرارا جماعيا بخروجه، ولكن مخت عظاء اخترعوه، وهو وإصرار على ماهر باشا على الاستقالة، مع أن على ماهر باشا لم يكن قد قدم استقالته حتى ذلك الحين! وبذلك لم يجد على ماهر باشا بدا من الاستقالة في اليوم التالى ٢٣ يوبية وبذلك لم يجد على ماهر باشا بدا من الاستقالة في اليوم التالى ٢٣ يوبية

^{*} الوند ١٣ مايو ١٩٩٦م.

وعلى هذا النحو برزت قضية الوزارة التي تخلفه ا وقد قاتل فاروق في هذه القضية قتالا ضاريا حتى يمنع تأليف وزارة وقدية برياسة مصطفى النحاس تسلب منه سلطاته، التي استقرت في يده منذ قام بانقلابه الدستورى يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م باقالة حكومة مصطفى النحاس باشا. ولم يكن لدى الإنجليز في تلك الظروف التي تهددهم بالهزيمة مانع من دلك بشرط موافقة مصطفى النحاس على الحكومة الجديدة، على اعتبار أن تأييد الوفد، ولو كان وحده يوفر للوزارة الجديدة أكبر قدر من التأييد، باعتباره زعيم الأغلبية في البلاد.

على أن فاروق، الذى كان يعلم أن وزارة يؤيدها الوفد سوف تحد من سلطاته بالضرورة، أقدم على تنازل آخر فى مقابل ترك الحرية له لتأليف الوزارة التى يريد، فأبلغ أحمد حسنين باشا لامبسون أن فاروق لم يوافق فقط على خروج على ماهر باشا من الوزارة، وإنما على عدم عودته إلى القصر أيضا! وبذلك اختفى شبح على ماهر باشا من عين لامبسون، وأصح على استعداد للتساهل فى مسألة تأليف الوزارة الجديدة.

وقد قام بالمهمة الجديدة عبدالوهاب طلعت باشا، وكيل الديوان الملكى، الذي عهد إليه فاروق باستطلاع آراء رؤساء الأحزاب في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ يونية، للتوصل إلى رئيس وزارة يلقى رضاء الإنجليز وموافقة برلمان الأقلية، ويكون بديلا عن وزارة يرضى عنها الوفد. وقد قام عبدالوهاب طلعت باشا بهذه المهمة خير قيام، وقدم تقريرا مهما إلى فاروق تحت عنوان هاتصالات شخصية بين عبدالوهاب طلعت باشا وكيل ديوان جلالة الملك، ورؤساء الأحزاب الذين اجتمعوا بقصر عابدين، وهذا التقرير هو الذي نعتمد عليه في

هذا المقال، لأنه بكشف صورة الحياة السياسية في مصر التي أفسدها فاروق بنزعته الدكتاتورية، التي أدت إلى تدخل الإنجليز في الشئون الداخلية المصرية، على الرغم من أن معاهدة ١٩٣٦م كانت حاسمة في منع الإنجليز من هذا التدخل.

فعلى الرغم من أن زعماء أحزاب الأقلية الذين استشارهم عبدالوهاب طلعت باشا كانوا يعرفون جيدا أن عودة الحياة الدستورية هي العلاج الوحيد للأزمة التي جرت والتي أدت إلى تدخل الإنجليز، إلا أن واحدا منهم لم يفكر في النصح بها، لأنهم يعرفون أن عودة هذه الحياة الدستورية يعنى خروجهم من الحياة السياسية وعدم اقترابهم من الحكم!

فعندما استشار عبدالوهاب طلعت باشا الدكتور أحمد ماهر باشا، رئيس الحزب السعدى، وكان من زعماء الوفد السابقين الذين انشقوا عليه طمعا في رياسة الوزارة، حصر ترشيح رياسة الوزارة في شخصه أو في زميله النقراشي، أو حسين سرى باشا، وإن أبدى استعداده لتقبل حسين سرى باشا لرياسة الوزارة.

وقد رد عليه عبدالوهاب طلعت باشا بأن هناك قضية مرفوعة ضده يخول بينه (أى بين أحصد ماهر) وبين توليه الوزارة ، أو على حد قوله: اصارحت الدكتور أحمد ماهر باشا بأن القضية المعلقة الآن لاشك أنها ستحول دون دعوته واشراكه في الموزارة، كما حالت في الماضي ضد تشكيل وزارة رفعة على ماهر باشاه! وقد رد الدكتور أحمد ماهر قائلا: وإن حالة القضية الآن قد انكشفت بعد التأجيلات الكثيرة. ومع ذلك فأنا لا أطلب شيسًا لنفسيه!

وقد انتقل عبدالوهاب طلعت باشا إلى مشاورة الأحرار الدستوريين، فتقابل مع الشيخ مصطفى عبدالرازق، وكيل الحزب، وأبلغه هذا بأن محمد محمود باشا رئيس حزبه يرشح سيف الله يسرى باشا أو بهى الدين بركات! وقد عزز ترشيح سيف الله يسرى باشا بأنه رجل أمين ومخلص، وصلته بالإنجليز تساعد على يخسين الحالة، وليس له ماض يعرقل سياسته.

على أن عبدالوهاب طلعت اعترض على سيف الله يسرى باشا بأنه غير معروف للسعديين، ولا يقبلونه رئيسا عليهم، خصوصا أنه ليست له خبرة سابقة في السياسة. على أن الشيخ مصطفى عبدالرازق رد بأن الفكرة في اختياره هي اليجاد شخصية تربطها حسن العلاقات مع الإنجليز، وأن سيف الله يسرى باشا كان وزيرا مفوضا.

كذلك اعترض عبدالوهاب طلعت باشا على بهى الدين بركات، لنفس السبب، وهو أن السعديين لن يقبلوه، لما بينهم وبينه من سوء تفاهم منذ حركة انتخابات رئيس النواب.

على أن الأحرار الدستوريين أصروا على ترشيح هذين الاسمين! فعندما طلب عبدالرهاب طلعت من الشيخ مصطفى عبدالرازق الاتصال بمحمد محمود باشا لتوسيع دائرة الاختيار، رد عليه فى اليوم التالى قائلا إن محمد محمود باشا دليس فى فكره غير هذين الشخصين»! وعندما أجابه طلعت باشا بأن السعديين لن يقبلوا أن يدخلوا فى وزارة رئيسها لا يعرفون له ماضيا مياسيا، أجاب بأن الغرض هو ايجاد رجل ليس له سياسة معروفة من قبل، لأن هذا يسهل الأمر فى الظروف الحاضرة، فضلا عن أن سيف الله رجل له

احتكاك بالهيئات الدبلوماسية وبالإنجليز، ووكل ما دعانا إلى التفكير فيه هو الاعتقاد بأن رجلا كهذا على صلة طيبة بالإنجليز يساعد في مجابهة الصعاب التي تعترضنا من ناحية الإنجليز، لأن للعلاقات الشخصية تأثيرا في هذه المسائل.

على أنه عندما هدد عبدالوهاب طلعت الشيخ مصطفى عبدالرازق بأغلبية الوفد قائلا وإن النحاس باشا يعتقد، ويوافقه بعضهم على هذا الاعتقاد، بأنه صاحب الأغلبية في البلد، فإذا تفرقتم أنتم والسعديون، فإن الرزارة تسند إلى حزب واحد في البرلمان وبعض الأحزاب الصغيرة أو المستقلين فقط، وتكون وزارة ضعيفة الأمر الذي يعني سقوطها وعودة الوفد. طلب الشيخ مصطفى عبدالرازق امهاله إلى اليوم التالى، ثم قدم اسمين آخرين إلى اسمى سيف الله يسرى باشا ويهى الدين بركات باشا، وهما أحمد لطفى السيد وعلى الشمسي باشا.

وقد بقيت استشارة محمد حلمي عيسى باشا، رئيس حزب الاتحاد الشعبى، وقد أبدى هذا اعتراضه لعبدالوهاب طلعت باشا على الدكتور أحمد ماهر باشا قائلا إن الظروف الحاضرة لا مختمل تعيينه لسببين: الأول أنه من بدء الجلسة السرية سرت إشاعة في البلد بأنه يريد الحرب. وهذا يجعل البلد تخشاه وتخاف منه. والشاني، وجود القضية القائمة بينه وبين النحاس باشا، فتعيينه والحالة هذه يزيد في عوامل النقور بينه وبين الوفد، ولبس من المصلحة في الوقت الحاضر استثارة مثل هذه المسائل.

وانتقل عبدالوهاب طلعت باشا إلى استشارة محمد محمود خليل بك، رئيس مجلس الشيوخ. ولكن هذا رشح د. أحمد ماهر باشا لتولى رياسة الوزارة، وإن أبدى مخفظه بالقضية المعلقة بينه وبين النحاس باشا، ووجود فريق من الشعب يعارضه خوفا من إعلان الحرب، خصوصا بعد أن ظهر رأيه في أثناء المناقشة في بيان الوزارة الذي ألقاه على ماهر باشا. وقال إن على ماهر باشا طلب إليه أن يحمل أحمد ماهر باشا على العدول عن طلب رياسة الوزارة، رعاية للمصلحة العامة، وقد أقنعه بذلك بالفعل.

ثم قال رئيس مجلس الشيوخ إنه عندئذ فكر في ترشيح شخص مستقل مثل حسن صبرى باشا، وإنه تكلم في ذلك مع الدكتور أحمد ماهر باشا، فأبدى استعداده الشخصي لتأييده.

وقال محمد محمود خليل بك إنه اعترض في حديثه مع أحمد ماهر اشا على ترشيح محمود قهمي النقراشي باشا أو حسين سرى باشا، على ساس عدم قدرتهما على المناقشة بالحسني! وما عند الناس من الكراهية لحسين سرى باشا! (وحسين سرى باشا هو الذي ادعى كذبا بعد قيام حركة يوليو ١٩٥٢م أن النحاس باشا طلب تقبيل يد الملك فاروق!).

وقد بدت أثناء حديث عبدالوهاب طلعت باشا مع محمد محمود خليل بك فكرة أنه لو رشح محمد محمود خليل بك لرياسة الوزارة، يرشح على ماهر باشا لرياسة مجلس الشيوخ! على أن محمد محمود خليل رفض فكرة توليه رياسة الوزارة، على أساس أنه أنقع في رياسة مجلس الشيوخ منه في رياسة الوزارة وبما يقوم به من تسهيلات بين الحكومة والبرلمانه! وولأني لا أريد أن

أحرق نفسى في الحكم، فلا أكون بعد هذا صالحا لتأدية الخدمات التي كنت أؤديها في مجلس الشيوخ؟!

وفى الوقت نفسه رفض على ماهر باشا فكرة تعيينه رئيسا لمجلس الشيوخ عندما عرضها عليه عبدالوهاب طلعت باشاء قائلا إنه الا يريد أن يرتبط بأي عمل في الوقت الحاضر.

وعندما طلب عبدالوهاب طلعت باشا رأى عبدالفتاح يحى باشا، رئيس الوزارة السابق، أجابه بأته يعتقد أن تأليف وزارة حزبية على رأسها مستقل لن يكتب لها البقاء، الأنهم سيختلفون معا، ومن لم يدخل الوزارة من هذه الأحزاب ويكون طامعا فيها، سيعمل على اسقاطها في أمل الوصول إلى الكرسى. وهذا ما حصل في حزب الأحرار الدستوريين، مما اضطر محمد محمود باشا ألا يشغل المركز أو المركزين اللذين خليا في الوزارة باستقالة من رشوان محفوظ باشا. وإنه برى تأليف وزارة مستقلة عن الأحزاب بشرط أن يبقى البرلمان الحاضر قائما. وعندما سأله عبدالوهاب طلعت باشا عما أشيع من ترشيح الوفديين له لكى يتولى رياسة وزارة محايدة؟ أقسم بشرفه أن أحدا من الوفديين لم يتصل به في هذا الشأن، وأنه الم يتصل بالوفديين إلا عندما أردت الإصلاح بين النحاس وأحمد ماهر باشا، على أنى مستعد لمحاولة التكلم معهم إذا كنت أتلقى أمرا بذلك!

على كل حال ففى ذلك الحين كان قد برز من خلال اتصالات عبدالوهاب طلعت باشا اسمان هما: حسين سرى باشا وحس صبرى باشا.

وبالنسبة لحسين سرى باشا فقد كان يدعمه أحمد ماهر باشا رئيس الحزب السعدى، لجملة أسباب هى ـ حسب قوله ـ أن علاقته بالإنجليز حسنة، واخلاصه للسراى معروف، وقد سبق له الاشتغال بوزارتى الحربية والمالية، وهما الوزارتان اللتان يعول عليهما كثيرا فى الظروف الحاضرة، فيكون أسلم تقديرا للمسائل من غيره ممن لم يشتغلوا فى هاتين الوزارتين، وأنه رجل عمل، ويحسن فهم الأشياء! على أن عبدالوهاب طلعت باشا اعترض بأن الأحرار الدستوريين لن يرتاحوا لترشيع حسن سرى باشا، وخصوصا أن الكثير لا يحبونه لمظهر أخلاقه معهم الولكن أحمد ماهر رد بأن وظاهره خلاف باطنه العلم الخلافة المناه المناء المناه الم

أما حسن صبرى باشا، فقد أيده محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ، ولكن السعديين كانوا يفضلون عليه حسين سرى باشا. فعندما سأل عبدالوهاب طلمت باشا الدكتور أحمد ماهر باشا عن رأيه في توشيح رئيس مجلس الشيوخ لحن صبرى باشا، أجاب بأنه لم يأخذ رأى إخوانه فيه، ولكن الفكرة السائلة عندهم أنه إذا لم يرشح أحد السعديين، فهم يحبذون ترشيح حسين سرى باشا.

على أن حسن صبرى كان يعرف طريقه إلى رياسة الوزارة جيدا ففى يوم ٢٥ يونية ١٩٤٠م، أبلغ على ماهر باشا عبدالوهاب طلعت باشا أن حسن صبرى باشا دمر عليه، ورجاه أن يرفع للعتبات الكريمة أنه إذا ما رشع للوزارة، فإنه ـ فى اخلاصه للسدة العلية ـ سيكون كعلى ماهر باشا نمرة ١٠١ وقد غيرت هذه الرسالة البليغة موازين القوى بين المرشحين لتولى رياسة الوزارة أ

خروج على ما هر ودخول على ماهرمكرر انتصار القصر وتا ليف وزارة حسن صبرى باشا*

رأينا في مقالنا السابق كيف انتهت مشاورات عبدالوهاب طلعت باشا السرية مع زعماء الأقلية حول تأليف الوزارة التي تخلف وزارة على ماهر باشا، بترشيح اسمين: هما: حسين سرى باشا، وحسن صبرى باشا، وبقيت مشاورة زعيم الأغلبية مصطفى النحاس. ولما كان النحاس في ذلك الحين في اكفر عشماه، فقد توجه إليه عبدالوهاب طلعت باشا، وسجل الحديث الذي دار ينهما في مذكرة رفعها إلى الملك فاروق تخت عنوان: (مذكرة بشأن مقابلة عبدالوهاب طلعت باشا لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا بكفر عشما، في يوم الأربعاء ٢٦ يونية ١٩٤٠م، وفيها ذكر أنه عندما استشار النحاس قال له:

^{*} الرقد ٢٠ مايو ١٩٩٦م.

دمن الوجهة العملية، إذا أخذ بفكرة الوزارة انحايدة، يكون العمل كما يأتي:

١ ــ تتألف الوزارة ــ رئيسا وأعضاء ــ من محايدين ـ

٢ ... هذه الوزارة يرضى عنها جميع الأحزاب، أو من يرغب من الأحزاب.

٣ ... يسند هذه الوزارة من يرغب فيها من الأحزاب، ويداومون على الاجتماع لساعدتها في تصريف الأمور، وفي مراقبتها.

٤ __ تمهد الوزارة للانتخابات الحرة. ولا بأس من ترك البرلمان في عطلة من غير اجتماع، إلى الوقت الذي يرغب فيه في اجتماع البرلمان، فيحل مجلس النواب عندئذ وقبل اجتماع البرلمان، وعلى أي حال يحصل الحل قبل بداية الدورة المقبلة بشهرين.

٥ _ الوزارة المحايدة، وكيف تشكل:

رئيس الوزارة، يصح أن يكون سيف الله يسرى باشا، لأنه قد يرضى ... على ما أعلم .. بعض الأحزاب.».

«سألته: إذا ما رئى تكليف رفعتكم بتأليف الوزارة، فما رأى رفعتكم في ذلك؟

وفقال: مع شكرى الوافر على هذه الثقة، فإنى أسمح لنفسى بالاعتذار
 عنها للأسباب الآتية:

وأولا، لأنى أقصد حقيقة إلى وحدة الأمة في هذه الظروف الدقيقة، ولا يتيسر الوصول إلى هذا الغرض بكوني أتولى الوزارة، لأن في هذا التكليف إغضابا لبعض الآخرين من الأحزاب، إن لم يكن لجميعهم.

والمقصود الموظفون الذين تركزت أداة الحكم فيهم أثناء هذا الانقلاب من والمقصود الموظفون الذين تركزت أداة الحكم فيهم أثناء هذا الانقلاب من وقت اقالتي إلى الآن في جميع المصالح العمومية، بوضع غيرهم محلهم، أو بترقية الآخرين ترقية استثنائية وثابتة، لكسب معونتهم لمن خلفونا في الحكم، وبغضهم لنا، واحتضان غيرهم، أو بنقل الفريق الأول من المراكز المهمة واحلال غيرهم محلهم، الخ.

ووفي هذه الظروف تكون مهمة الحكم على شاقة وغير مجدية!

ولا أريد كما قلت في اجتماع قصر عابدين - ان أحدث انقلابا في الظروف الحاضرة، حتى أستطيع الحكم مع رجال يخلصون لي وللملك وللوطن، لأني إن أقدمت على هذا الانقلاب أبعدت عنى جميع الأحزاب تقريبا، فضلا عن أن حالة الحرب التي هي على الأبواب، لا تتطلب ذلك.

افمن الحكمة ... إذن ... أن يتولى الأمر وزاوة محابدة ... كما قلت ... وهي تستطيع أن تعمل مع هذه الأداة ... أى أداة الحكم .. يقدر الإمكان، إلا ما تأخذ عليه إخلاله بوظيفته في عمل هذه الوزارة المحايدة معهم، وبذلك يكون الجميع مطمئنين إلى العمل معها لمصلحة البلاد.

ولما طلبت إلى رفعته رأيه فيما إذا رأى مولاى أن لا مندوحة من تكليفه بالوزارة، أجاب رفعته: إذا كنت أوافق، فسأستسمحه في عمل كل التغييرات (كأن الملك دخل في الوسط!) وأنا في خدمة مولانا على الدوام.

انتهى تقرير عبدالوهاب طلعت باشا، ونلاحظ هنا أن أحد أسباب رفض النحاس باشا تأليف وزارة وفدية، هو أنه لا يستطيع العمل مع أداة الحكم التى اصطنعها عهد الانقلاب، وقد قصد بها الموظفين الذين تركزت أداة الحكم فيهم، وأنه إذا اضطر لتأليف الوزارة فيجب أن يقوم بتغيير هذه الأداة.

وهذا الكلام قد يبدو غير مفهوم لقارئ اليوم، ولكنه يثير قضية كانت معروفة في عهد ما قبل ثورة يوليو، حيث كانت العهود المختلفة تقوم بتغيير أداة الحكم مع كل تغيير في العهد، حتى تستطيع أن تؤدى عملها في اطمئنان إلى اخلاص الجهاز الحكومي.

ومن هنا كان الراقعي متجنيا على الوقد عندما قام بتغيير أداة الحكم عد مجيئه إلى الحكم في ٤ فبراير ١٩٤٢م، فقد وصف حكمه بأنه كان حكما وقليا ولم يكن حكما قوميا، وصور التغيير كما لو كان عملا انفرد به الوفد ولم يقم به عهد الانقلاب فور اقالة النحاس باشا في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧م على نحو ما شرحه النحاس باشا لعبد الوهاب طلعت باشا في مقابلة كفر عشما!

على كل حال فإن الوثائق توضح أن مقابلة كفر عشما لم يكن يقصد منها فاروق استطلاع رأى النحاس، وإنما كان الغرض خداع السفارة البريطانية وايهامها باستكمال مشاورات تأليف الوزارة، بينما كان على ماهر باشا في ذلك الحين يعد العدة لتأليف الوزارة الجديدة بريامة حسن صبرى باشا ا وكان قد مهد لذلك عندما اتصل بعبدالوهاب طلعت باشا في اليوم السابق ٢٥ يونية ١٩٤٠م ليبلغه بأن حسن صبرى باشا قد مر عليه، ورجاء أن يبلغ العتبات الكريمة أنه إذا ما رشح للوزارة، فسوف يكون كعلى ماهر باشا النمرة ١٤٢

هذا البلاغ أنهى قضية مشاورات تأليف الوزارة لصالح حسن صبرى باشا، وأقنع قاروق أن وجود حسن صبرى في رياسة الحكومة يعني وجود على ماهر باشا تماما، وأن التغيير الذي تم إنما هو تغيير شكلي، فسوف يكون على ماهر في رياسة الوزارة ولكن من وراء ستار.

وقد روى أحمد حسمي بأنثا لمحمد التابعي حقيقة ما جرى على المحو الآتي:

«رأيت (والكلام لحسنين باشا) أن نقوم بمناورة تمويه وتضليل، قرا للرماد في عيون السقير البريطاني، فطلبت من الملك أن يوفد عبدالوهاب طلعت لمقابلة النحاس في كفر عشما، لكي ألفت أنظار السقارة وعيونها إلى كفر عشما، وأصرفها عما يجرى في القاهرة.

وهكذا بينما كان عبدالوهاب طلعت في كفر عشما، كنت أنا قد اتصلت بحسن صبرى وأعضاء وزارته، وأعددت المراسيم بتشكيل الوزارة. وقد فوجئ السفير البريطاني بوزارة حسن صبرى وبالأمر الواقع. صحيح أن حسن صبرى باشا صديق للسفير وللإنجليز، وقد اخترناه لهذا السبب، كسرا لحدة التحدى، فقد كان اغفال نصيحة السفير البريطاني مخديا منا لا شك فيه.

من السفير البريطاني. فقي يوم ٢٣ يونية عندما زار أحمد حسنين باشا لاميسون ليبلغه موافقة فاروق على خروج على ماهر باشا من الوزارة وعلى عودته إلى القصر، كان ثما نصح به لامبسون حسنين باشا هو اختيار رجل له قدرة حسن صبرى باشا أو حافظ عفيفي باشا! وقد كان هذا الكلام في ذهن القصر عندما عهد إلى حسن صبرى باشا بتأليف الوزارة!

وقد كافأ فاروق أحمد حسنين باشا يتعيينه رئيسا للديوان الملكى في ٢٧ يولية ١٩٤٠م حيث ظل يشغله إلى أن توفى سنة ١٩٤٦م. ولكن على ماهر باشا ـ مع ذلك ـ ظل يعمل من وراء ستار، وكان أيضا من أسباب التدخل البريطاني في ٤ فبراير ١٩٤٢م.

على أن حسن صبرى باشا لم يهناً برياسة الوزارة طويلا، إذ توفى فجأة وهو يتلو خطاب العرش يوم ١٤ نوفمبر ١٩٤٠م، وخلفه حسين سرى باشا، وهو الاسم الثاني في قائمة المرشحين كما ذكرنا!

وقد كانت وفاة حسن صبرى باشا مقترنة بأزمة حول إعلان مصر الحرب على المحور كما سوف نرى، وهي آخر فصول مجنيب مصر ويلات الحرب.

وعلى كل حال، فيهمنا أن نسجل هنا رد فعل السفارة البريطانية إزاء خدعة القصر في تعيين حسن صبرى باشا. لقد فوجئ لامبسون بوزارة حسن صبرى باشا وبالأمر الواقع، ولكنه آثر عدم مقاومة الإجراء الذى اتخذه فاروق، ذلك أن اشتراط النحاس باشا حل البرلمان في نهاية الدورة البرلمانية _ أى في نوفمبر من ذلك العام _ وأن يعقب الحل اجراء انتخابات حرة تجريها الحكومة المحايدة، كان يعنى نهاية حكم فاروق وقيام الحكم الدستورى، وهو ما دفع فاروق إلى المغامرة بعدم تأليف هذه الوزارة المحايدة وحل البرلمان. وكانت

الظروف الحرجة التي تمر بها القوات البريطانية تجعل من الصعب تنفيذ التهديدات البريطانية.

وقد كانت هذه التهديدات تنص على اللجوء إلى القوة، وفرض الأحكام العسكرية بصغة مؤقتة إذا لم تقبل نصيحة النحاس بتأليف وزارة محايدة، أو تأليف وزارة وفدية. وكانت الذريعة التي استندت إليها السفارة البريطانية أن الحوادث الأخيرة قد بينت أن تنفيذ المعاهدة لفظا ومعنى يتطلب أن يخظى الوزارة بتأييد أكبر حزب في البلاد وهو الوقد.

وقد فسر لامبسون للورد هاليفاكس عدم مقاومته تأليف وزارة حسن صبرى باشا، في برقية أرسلها إليه قائلا: فلقد بجمح اللك فاروق، بارشادات على ماهر باشا الذكية، وبفضل تكتيكات زعماء الوفد الخاطئة، في هزيمة هدفنا جزئيا، بتعيين حسن صبرى باشا رئيسا للوزراء. وقد كان من المحتمل أن يؤدى الإصرار على إجابة مطالبنا إصراوا تاما إلى أزمة أكبر، وربما جر إلى عزل الملك فاروق، وإعلان الأحكام العسكرية البريطانية. ومثل هذا التقدير كان من شأنه تحويل عدد لا يستهان به من قواتنا من جبهة القتال إلى العمل في حفظ الأمن الداخلي، ونظرا لعدم كفاية قواتنا في مصر، فإن سلطاتنا العسكرية لم تكن مستعدة لمثل هذه الأزمة الكبرى مادام من المكن تحاشيها. وعلى ذلك فقد قبلنا تأليف حسن صبرى باشا وزارة مؤلفة من السعديين والأحرار والمستقلين، عن اشتهر معظمهم بالميل اليناه.

أحمد ماهر باشا يدعو لإعلان مصر الحرب على المحور*

رأينا في مقالنا السابق كيف لعب على ماهر باشا لعبته الدكية مع فاروق، فخرج من الوزارة تحت ضغط الإنجليز، وامتنع أيضا عن العودة إلى رياسة الديوان الملكي، ولكنه أتى يستار ينفذ من خلاله سياسته، وهو حسن صبرى باشا ـ الذي وصف نفسه بأنه (على ماهر) (نمرة ١٠١ ـ وعلى ذلك بينما كان عبدالوهاب طلعت باشا يقوم بمشاورة التحاس باشا في كفر عشما يوم ٢٦ يونية ١٩٤٠م، كان أحمد حسنين باشا كبير الأمناء في القصر يتصل بحسن صبرى وأعضاء وزارته، ويعد المراسيم بتشكيل الوزارة.

^{*} الوقد ٢٧ مايو ١٩٩٦م.

على هذا النحو أصبح التغيير السياسي الذي جرى في أزمة يونية ١٩٤٠م تغييرا شكليا، فقد اختفى على ماهر باشا رقم١، وحل محله على ماهر باشا رقم ٢!

وقد كان هذا يعنى استمرار سياسة بجنيب مصر ويلات الحرب، التي رأينا أن مبعثها الأساسي هو الميول الحورية للملك فاروق وعلى ماهر باشا، وجاءت مذكرة هزائم بريطابيا وفرنسا في أوائل الحرب لتعطى الذريعة والمبرر، ثم جاءت مذكرة الوفد التي قدمها في أبريل ١٩٤٠م لتكشف وجه بريطانيا الاستعماري، ولتعطى لهذه السياسة السند الشعبي المطلوب، فقد أدرك الشعب من خلال مذكرة الوفد أن الوجه الديموقراطي الذي تخوض انجلترا من ورائه حربها مع المسكر الفاشي المتمثل في ألمانيا وإيطاليا، هو وجه مزيف، وأن إنجلترا مانوال محتفظ بوجهها الاستعماري الأصيل، وأن الحرب الدائرة لا تخص مصر، فهي بين معسكرين استعمارين.

وقد انتفع القصر من هذه الظروف جميعا، فظهر في شكل المناضل من أجل يخنيب مصر ويلات الحرب، واكتسب على ماهر باشا بين يوم وليلة من التأييد الشعبى ما لم يكن يحلم به طيلة حياته، وما ظل يعتمد على رصيده البقية الباقية من حياته السيامية!

والمهم هو أنه بتأليف وزارة حسن صبرى باشا تكون سياسة بجنيب مصر ويلات الحرب قد استمرت ولم تتوقف، وكان معنى ذلك معركة أخرى، ليست بين الإنجليز والوزارة هذه المرة، وإنما بين القوى السياسية المصرية التي ترى من مصلحة مصر خوض الحرب، ووزارة حسن صبرى باشا. وقد كانت

القوى المؤيدة لدخول مصر الحرب تتمثل في ذلك الحين في الحزب السعدى برياسة أحمد ماهر باشا.

وكان الحزب السعدى قد قبل الاشتراك في وزارة حسن صبرى، التي تألفت منه ومن حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطني والمستقلين، وكان عنصر المستقلين فيها بارزا، إذ كان منهم ستة وزراء. وقد قبل الحزب المسعدى مع غالبية الوزراء عدم دخول الحرب ضد الإيطاليين إلا إذا تقدموا إلى مرسى مطروح، وهو ما تقرر في الجلسة الأولى لمجلس الوزراء. وكانت الحجة التي قدمها حسن صبرى باشا هي أن مرسى مطروح هي أول مرفأ مصرى محصن على البحر المتوسط، وأول مركز للقوات المصرية المسلحة في الصحراء الغربية، وبالتالى فلا معنى لأن تعلن مصر الحرب على إيطاليا لمجرد اجتياز الطليان الحدود عند السلوم، لأن القوات المصرية لم تكن ترابط هناك، وبين السلوم ومرسى مطروح مساحة هائلة تبلغ ٢٣٠ كم لم يحسب حساب الدفاع عنها، ولا معنى لأن تعلن مصر الحرب دفاعا عن منطقة لا تملك وسائل الدفاع عنها،

فى ذلك الحين كان ميزان القوى على الحدود المصرية الليبية يجعل من توغل الايطاليين فى الأراضى المصرية أمرا مؤكدا. فلم يكن للبريطانيين فى ذلك الوقت من القوات فى مصر أكثر من فرقتين مدرعتين ولواءين و18 كتيبة مشاة، بينما كان لإيطاليا فى ليبيا قوات هائلة تتكون من جبشين: الجيش الخامس فى طرابلس، ويتكون من ثمانى فرق، والجيش العاشر فى برقة، ويتكون من أربع فرق إيطالية وفرقتين ليبيتين. ولهذا قرر الجزال ويفل قائد

القوات البريطانية في الشرق الأوسط، تخويل مرسى مطروح إلى قاعدة رئيسية للدفاع، والاكتفاء بحشد قوة من ثلاثة أفواج من المشاة، وفوج من الدبايات، وثلاث بطاريات، وسريتين من السيارات المدوعة على حدود مصر عند السلوم، لمجرد الاشتباك مع العدو في قتال انسحابي حتى تصل إلى مرسى مطروح.

وعلى هذا النحو لم يكن في قبول السعديين بزعامة أحمد ماهر سيامة وزارة حسن صبرى باشا ما يتناقض مع الموقف البريطاني، من حيث اتخاذ مرسى مطروح قاعدة رئيسية للدفاع.

وهذا ما يجعلنا ننبه القارئ إلى أن سياسة بجنيب مصر ويلات الحرب التي سارت عليها وزارة على ماهر باشا، متذ بداية الحرب حتى طرده من الحكم، كانت مقصورة على الحرب الهجومية وليست الحرب الدفاعية! بمعنى أن فكرة الحرب الدفاعية كانت فكرة مسلما بها من تاحية المبدأ من جانب على ماهر باشا، وإنما كان الخلاف بينه وبين السفير البريطاني حول توقيت إعلان هذه الحرب من جانب مصر، فبينما كان السفير يرى أن مجرد إعلان إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا يستوجب من مصر إعلان الحرب، كان على ماهر باشا يشترط لدخول الحرب اعتداء فعليا من جانب إيطاليا على مصر. وقد ماهر باشا يشترط لدخول الحرب اعتداء فعليا من جانب إيطاليا على مصر. وقد حدد معنى الاعتداء الإيطالي الفعلى بالتوغل في الأراضي المصرية، وهو ما أعلنه في بيان ١٢ يونية ١٩٤٠م الشهير أمام مجلس النواب، فقد سرد الحالات التي تفضي بمصر إلى دخول الحرب، وهي التوغل في الأراضي المصرية، وضرب المدن المصرية بالقنابل، وشن غارات على مواقع الجيش المصرية، ولكنه في الوقت نفسه أصدر أوامره للقوات المصرية على الحدود بالارتداد إلى مرمي مطروح!

وقد كان هذا البيان الشهير هو ما التزم به حسن صبرى باشا بعد توليه الوزارة، فقد أعلن أن وزارته سوف تستمر على السياسة التي أقرها البرلمان في ١٢ يونية ١٩٤٠م. وكان من الطبيعي أن يقبل السعديون ذلك على أساس أن دخول مصر الحرب الدفاعية هو أمر مفروغ منه عند تحقق الشروط الثلاثة السالفة الذكر.

على أن الأمور أخذت تتكشف بما يفيد أن حسن صبرى باشا يربد أن يتجنب الحرب الدفاعية أيضا! فعندما ألقى خطابا في مجلس النواب يوم ٢ يولية ١٩٤٠م أعلن فيه حرص الحكومة على بجنب مصر شرور الحرب، قوبل هذا الخطاب بتصفيق حاد من النواب. وبعد أسبوعين من هذا الخطاب كان أحد النواب يطلب من الحكومة إعلان القاهرة مدينة مفتوحة مثل باريس، على أساس أن مصر أولى بذلك من باريس، فصصر بلد غير محارب وفرنسا دولة محاربة. وكان رد رئيس الوزراء بالنيابة أنه اليس تمة ما يمتع من أن تكون القاهرة مدينة عزلاء، ولكن باتفاق مع الحليفة، وأضاف أن الحكومة المصرية تفاوض الحكومة الموسول إلى هذا الاتفاق!

وعلى ذلك، قمنذ ٧ أغسطس ١٩٤٠م أخذ الدكتور أحمد ماهر بائنا يروح علنا لفكرة دخول مصر الحرب، فألقى عدة خطب ركز فيها على عدة أمور: الأمر الأول، أن اقتحام الإيطاليين حدود مصر، هو عدوان على شعبها، يستهدف التسلط علينا، والقضاء على وجودنا واستقلالنا، وبالتالى فإن واجب كل فرد أن يعمل (بل ينفر للدفاع عن بلاده، بغض النظر عما تملكه من قوة ومن أسلحة ومن ذخائره! الأمر الثانى، وهو مترتب على الأول، أن مصر طرف أصيل في الحرب، بحكم أطماع الفاشية فيها، وفإيطاليا تربد انشاء امبراطورية إيطالية في أفريقية تشمل طرابلس ومصر والسودان وأريتريا والحبشة والصومال وأوغندة، وفكيف نشهد الصراع الدائر في بلادنا كالمتفرجين، ولا نحرك ساكنا في شأن يتعلق به مصيرنا وكيانناه ؟

أما الأمر الثالث، فهو أن دخول مصر الحرب سوف يؤدى ـ عند انتهاء الحرب ـ إلى إزالة القيود التي فرضتها المعاهدة، لأن الأزمة بين مصر وإنجلترا _ في نظره ـ هي أزمة ثقة، فإذا وثق الإنجليز بنوايا المصريين، سبقوا مصر إلى رفع قيود المعاهدة!

وقد حذر الدكتور أحمد ماهر من عدم إعلان الحرب والاعتساد على الإنجليز في الدفاع عن البلاد، قائلا: «إننا لو قبلنا هذا الوضع، فسندقع ثمنه غالبا، لأننا نكون قبلنا حساية فعلية. وما الذي نقوله لحلفائنا إذا انتهت الحرب؟ أمقول لهم: اتركونا ندير شئوننا؟ أليس من المعقول أن يقولوا لنا: «لن تستطيعوا أن تقوموا بواجب الدفاع عن بلادكم، وقد أثبتت التجارب ذلك، فكيف نترككم لتتعرضوا لهجوم آخر؟ إننا باقون لمصلحتكم وللمحافظة عليكما ألا ترون بعد هذا أننا ندقن مستقبلنا بأيدينا؟

وفى خطاب يوم ١٦ أغسطس ١٩٤٠م كرر الدكتور أحمد ماهر الدعوة قائلا: «إن الزمن ضد دولتي المحور اللتين بلغتا أقصى قوتيهما في بداية الحرب، خلافا لإنجلترا التي بدأت غير مستعدة ثم أخذت تستغل مواردها الاقتصادية الهائلة ومواردها من الرجال وسيادتها في البحار، في العمل لكسب النصر والزمن حليفها.

واستدل أحمد ماهر على انتصار إنجلترا المحتوم في الحرب بسيادة بربطانيا البحرية على البحار، وبالحروب النابوليونية «فقد انتصر نابوليون على أوروبا كلها قديما، كما انتصرت ألمانيا اليوم، ثم عجز عن قهر إنجلترا لتفوقها في البحر، وأخيرا هزمته في ووترلو كما تعلمون. وهذا ما تعل الشواهد على أنه نصيب ألمانياه!

وقد تزلف الدكتور أحمد ماهر لإنجلترا على حساب مصر، في التدليل على أن دخول مصر سوف يكون فرصتها لتسليح الجيش المصرى. فقد قال: التصوروا لو أن الإبجليز قالوا لنا في سنة ١٩٣٦م: إنهم سيجلون عن بلادنا! فهل كنا نقبل ذلك، بل أقول لهم: إن شخصيا ما كنت أقبل ذلك، بل أقول لهم: إن سياستكم العقيم قضت بعدم تسليح بلادنا، فيجب أن تبقوا حتى نسم تقوية جيشناه!

وخطورة هذا الكلام أنه لا يمنح الإنجليز فقط حق إبقاء قواتهم في مصر مادام الجيش المصرى غير مستعد للدفاع عنها، وإنما يحرم المصريين من المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن مصر قبل تقوية الجيش المصرى!

وقد رد الدكتور أحمد ماهر على الذين يتذرعون في عدم اشتراك مصر بعدم استكمال دفاعها قائلا: وإن الأم الحية لا تفكر في النتائج عندما تنفر للدفاع عن نفسها إذا تعرض كيانها للخطر، وقد أصبح من المسلم به أن تصيب الدول من الحياة أو الموت إنما يقدر بمقدار نصيبها من الدفاع عن نفسها والتضحية في سبيل هذا الدفاع.

على أن مذكرة الوفد في أول أبريل ١٩٤٠م كانت ماتزال تفعل مفعولها في ذهن الشعب المصرى، ونقف في مواجهة حجج الدكتور أحمد ماهر. فلم يستطع الشعب أن يصدق أن إنجلترا لا تستهدف في مصر مصلحة اقتصادية كما زعم الدكتور أحمد ماهر، وأن غرضها الأكبر هو قناة السويس باعتبارها طريقها إلى الهند والمستعمرات البريطانية، ذلك أن مذكرة الوفد كما رأينا _ كانت تذور على الشكوى من السيطرة الاقتصادية البريطانية على المحصول الأساسي لمصر وهو القطن، وانتهاز بريطانيا الفوصة للاستفادة من ظروف الحرب على حساب مصر!

كذلك لم يصدق الشعب المصرى ادعاء أن القيود التي تضمنتها معاهدة الموسر، وأن هذه القيود ستزول الموسر، وأن هذه القيود ستزول تلقائيا عندما تتولد هذه الثقة، أو على حد قوله: وفي الوقت الذي يثق فيه الإنجليز في اخلاصنا، يسبقوننا إلى رفع تلك القيود، ويعملون على تقويتنا حتى تكون محالفتنا ذات قيمة حقيقية،

نقد أثبت موقف بريطانيا من مذكرة الوقد في أيريل ١٩٤٠م أن المسألة ليست أزمة ثقة، إذ رفضت رفضا باتا الارتباط بأى وعد بجلاء الجيوش البريطانية بعد الحرب، أو الدحول في مفاوضات بعد انتهاء مفاوضات الصلح يعترف فيها بحقوق مصر في السودان لمصلحة أبناء وادى النيل جميما!

(YY)

زحف الجيش الإيطالى على مصر وحسن صبرى باشا يقول: لن ندخل الحرب حتى لو بلغ الإيطاليون القاهرة*

رأينا فيما سبق كيف أن سقوط على ماهر باشا من الحكم في ٢٦ يونية ١٩٤٠م، وتولى حسن صبرى باشا رئاسة الوزارة، لم يحمل أى تغيير حقيقى في الموقف، وإسما كان تغييرا شكليا، فقد بقى الحكم في يد القصر، وخرج على ماهر باشا رقم على ماهر باشا رقم (٢)، وهو حسن صبرى باشا ا

كذلك رأينا كيف إن سياسة يجنيب مصر ويلات الحرب التي اتبعها على ماهر باشا بتأثير الميول المحورية للقصر، كانت تعنى الحرب الهجوسية، ولا تعنى الحرب الدفاعية، التي كان هناك تسليم من جانب القوى السياسية في مصر على خوضها مع اختلاف في الشروط والتوقيث.

^{*} الرند ٣ يونية ١٩٩٦م.

وكان معنى ذلك أن هذه السياسة سوف تستمر في عهد حسن صبرى باشا، وهو ما أعلنه بالفعل في الجلسة الأولى لمجلس الوزراء. وقد كان هذا الموقف هو ما دفع السعديين برياسة أحمد ماهر باشا إلى قبول الاشتراك في الوزارة.

قلما أخذت الأمور تتكشف بما أوضح لأحمد ماهر باشا أن الوزارة لا تتوى دخول الحرب الدقاعية أيضا بحت ذريعة بجنيب مصر ويلات الحرب، أخذ يعلن موقفه جهارا، وبدأ من يوم لا أغسطس ١٩٤٠م يروج لدخول مصر الحرب باسم الوطنية والشجاعة والواجب، موضحا بجلاء أن مصر إنما هي وطرف أصيل في الحرب؛ (وهي الدعوة التي رد عليها القصر بأن مصر ولاباقة لها في الحرب ولا جمل؛ أ)، واستدل أحمد ماهر باشا بأطماع إيطاليا في مصر، وبأن امتناع مصر عن إعلان الحرب يعني قبولها بالحماية وإسناد مهمة الدفاع عنها للإنجليز، وفي الوقت نفسه يحرمها من حق التخلص من قبود مسماهدة ١٩٢٦م التي كنانت في رأيه وليدة أزمة ثقة بين المصريين والإنجليز!

على أن هذه الحجج لم تقنع المصريين، الذين كانت مانزال في ذهنهم مذكرة الوقد في أول أبريل ١٩٤٠م، ورفض الإنجليز الارتباط بأى وعد بجلاء الجيوش البريطانية بعد الحرب، أو الدخول في مفاوصات بعد انتهاء مفاوضات الصلح تعترف فيها إنجلترا بحقوق مصر في السودان لمصلحة الشعبيين.

وفي الوقت نفسه، فإن دعوة أحمد ماهر باشا لدخول الحرب ظهرت في وقت كانت كفة الحرب تبدو واضحة فيه في غير صالح الحلفاء. ولما كانت حالة الجيش المصرى لا تبيح له ترجيح كفة الحلفاء لو أنه اشترك في الحرب ضد المحور، فقد كان معنى دخول مصر الحرب إلى جانب الإنجليز أنها سوف تدفع ثمن الهزيمة مضاعفا، في حين أن وقوفها موقف الحياد في الحرب المنائرة على أرضها بين البريطانيين والإيطاليين يمكن أن يجتبها ويلات الحرب، ويجتبها دفع ثمن باهظ عند هزيمة الحلفاء في الحرب.

من أجل ذلك استقبل الشعب المصرى دعوة أحمد ماهر باشا لاعلان الحرب على المحور يفتور وعدم اكتراث، وأكثر من ذلك أنه شك في بواعثها! فلم يكن أحمد ماهر باشا من أنصار الديموقراطية بعد انقلابه على الوفد، وإدما كان يشترك في الحكم على جثة الحياة الدستورية، ولذلك اعتقد الشعب المصرى أن أحمد ماهر باشا إنما كان يتقرب بهذه الدعوة إلى الإنجليز من أجل دعوته إلى تولى رئامة الوزارة!

ومن الطريف أن هذا الاعتقاد بالذات كان أيضا اعتقاد السلطات البريطانية، ففي تخليل السير مايلز لامبسون لدوافع الدكتور أحمد ماهر باشا قلى: دومن المعتقد بصفة عامة ـ وهو اعتقاد صحيح دون ريب ـ أن حملته قد خططت بعرض تمهيد الطريق إلى رئامة الوزارة (رسالة لامبسون إلى اللورد هاليفاكس في ٨ أكتوبر ١٩٤٠م).

ومن هنا هاجمت جريدة المصرى الرفدية حملة أحمد ماهر باشا، واستخدامه في هذه الحملة كلمات ضخمة مثل الوطنيه والمحاعة والواجد وغيرها في الاستنفار للحرب، وقالت: (ما أرخص الكلام على هذا النسق ا الوطنية وإعلائها، والواجب الوطني ومقتضياته! ولكن الوطنية هي غير ذلل هي الوجه العملي في البحث، والدقة في النظر، وحمل العلل والنتائج إلى كفتي الميزان.

واستنكرت من الدكتور أحمد ماهر قوله: وإن الأم الحية لا تفكر في النتائج عندما تنفر للدفاعه! فقالت: ولعل أسوأ دعاية لدعوة الماهريين أن يلجأوا للتعليل عليها بهذا القول وأشباهه، وهذا المنطق العجيب في المحاجة والتعليل، إن الماهريين يدعون دعوتهم بلا نظر إلى العواقب ولا اكتراث بالنتائج! وهو مسلك يتجافى عن الحكمة كل التجافى، ويتأبى عن السياسة والمنطق والتدبير الواجب قبل الاقدام.. إن الموقف لا يحل بهذه الحجج المنفرة، وإنما يقتضى التريث ويستوجب الحزم والأناة،

وقد ربطت الصحف الوفدية بين الخطر الخارجى المائل فى الهجوم الإيطالي، والخطر الداخلى المائل فى حكم القسسر، واعسبرت الخطرين متساويين، وقالت متعجبة: الم يهتم السعديون بأحدهما دون الآخر؟ ليس الخطر الذى تصوره الماهريون ... أو اتخذوا منه شفيعا إلى القيام بدعوتهم التى يدعون إليها ... بأكبر من الخطر ذاته الذى لا يفكرون فيه، خطر التلكؤ وترك الموقف الداخلى معلقا على هذا النحو دون علاج سريع يزيل العلة، وبعد البلاد لل قد تأتى به الحوادث، وتتمخض عنه الأيامه!

على كل حال فسرعان ما دهمت الأحداث مصر ووضعتها في مواجهة حاسمة مع قضية اعلان الحرب على المحور فقى يوم ١٣ سبتمبر ١٩٤٠م بدأ الجيش الإيطالي بقيادة الماريشال جرازياتي زحفه على مصر من الحدود المصرية الليبية، وأخذ يتقدم صريعا في الأراضي المصرية، فاحتل السلوم، ثم بقبق، ثم سيدى برائي في منتصف الطريق بين السلوم ومرسى مطروح.

وبذلك أصبح القرار الذى أصدرته حكومة حسن صبرى باشا بخوض الحرب الدفاعية ينتظر التنفيذ. وقد كانت نلك هى الفرصة التى كان ينتظرها الوزراء السعديون، فطلبوا من حسن صبرى باشا مناقشة موقف مصر من الحرب، ولم يملك حسن صبرى باشا غير الاستجابة، فدعا لاجتماع مجلس الوزراء، ودار الحديث عن هذا التقدم الإيطالي لأول ما انعقدت الجلسة.

ققد ذكر الوزراء السعديون أن الوقت قد حان لتحديد سياسة مصر، وهل تعلن الحرب، أو لا تعلنها؟ وقد رد الدكتور محمد حسين هيكل بأن الاتفاق كأن على عدم اثارة هذا الموصوع قبل أن يبلغ الابطاليون مرسى مطروح، وبين سيدى برانى ومرسى مطروح مساعة تزيد على المائة من الكيلومترات.

على أن حسن صبرى باشا تدخل قائلا: العل من الحير أن نفصل مند اليوم في هذا الموضوع بعد أن نتناوله بالمناقشة.

وقد كان رأى السعديين صريحا في أن مصر يجب أن تعلن الحرب دفاعا عن أراضيها بعد أن تقدم الطليان فيها. على أن حسن صيرى باشا رد بقوله. •أما لا أرى أن تعلن مصر الحرب، حتى لو أن الإيطاليين بلغوا القاهرة!!.

واستطرد قائلا: إن موقف مصر في هذه الحرب هو موقف معاونة لحليفتها إنجلترا في حدود المعاهدة المعقودة بين البلدين (معاهدة ١٩٣٦م)، وإيطاليا تحارب إنجلترا ولم تعلن الحرب على مصر، وإنه قد تحدث إلى السياسيين وإلى العسكريين البريطانيين، وواتفقنا رأيا على أن بقاء مصر دولة غير محاربة أجدى على إنجلترا من اعلانها الحرب على إيطاليا أو المحور، ومادام

الأمر كذلك، فيجب أن تكون سياستنا هجنيب مصر ويلات الحرب ما استطعنا إلى ذلك سبيلا، وكل اعتبار لا يمكن أن ينهض إلى جانب هذا الاعتبار.

على هذا النحو انتقلت المسألة بهذا التصوير الجديد عما كانت عليه حين الاتفاق الأول بعدم ماقشة إعلان الحرب قبل بلوغ القوات الإيطالية مرسى مطروح، وعما كانت عليه من دخول مصر الحرب الدفاعية اوهذا التصوير الجديد يجعل مصر تقف موقف الدولة غير المحاربة إلى النهاية!

وعلى حد قول الدكتور محمد حسين هيكل ــ الذى حضر اجتماع مجلس الوزراء السالف الذكر ــ فإمه الإناقت الطائرات الإيطالية أو الطائرات الألمانية على منشآت مصر المدنية أو على مدنها قنابل دمرتها أو فتكت بأبنائها، كان هذا العمل اعتداء عير مشروع ضد دولة مستقلة غير محاربة، وسخاصة بعد أن أعلن الألمان وأعلن الطليان أمهم يحترمون استقلال مصر، وأمهم إدا اضطروا إلى دخول أراضيها لمطاردة الإنجليز فيها، فلن يكون ذلك بقصد الاعتداء عليها، بل لتعقب العدو فيهاه.

وقد كان من شأن هذا النصوير أن يستهوى نفوس كثرة المصريين، لا نقورا من الحرب لذاتها، بل لأنهم لا مطمع لهم من ورائها، ولأن خوض غمارها قد يعرض منشآتها الحيوية، وفي مقدمتها خزان أسوان، إلى دمار لا سبيل إلى تعويضه قبل سنوات عديدة.

والمهم هو أنه بافصاح حسن صبرى باشا عن تبته في عدم دخول الحرب، حتى لو أن الإيطاليين بلغوا القاهرة التقل الخلاف بينه وبين السعديين من مستوى الخلاف في الرأى إلى مستوى الأزمة! فعندما عرض

حسن صبرى باشا الأمر للتصويت، وقف السعديون وحدهم، ووقف بقية الوزراء في الطرف الذي فيه رئيس الوزراء.

عندئذ قرر حسن صبرى باشا إخراح السعديين من الوزارة، فأعلن أن المسألة المتمازع عليها مسألة جوهرية لا يمكن التعاون مع اختلاف الرأى فيها، فهى تتقدم على كل ما سواها، وتتصل بشئون الحكم كلها!

وقد كان في هذا الكلام ما يعنى للسعديين أن عليهم أن يتفقوا مع رأى الأغلبة، أو يخرجوا من الوزراء منصرفين يقدمون استقالاتهم في يوم ١١ سبتمبر ١٩٤٠م.

وكان من الطبيعي أن يكون لهذا الحروج نتائحه المحتومة بالنسبة للموقع الداخلي. فعلى حد قول السفير البريطاني لامسون في رسالته إلى اللورد هاليخاكس يوم ٨ أكتوبر ١٩٤٠م، فإن همزيمة حزب معروف بمبوله المريطانيين وباستعداده للتعاون العسكرى الكامل مماء من شأبه ان يشط همة أصدقائنا، وأن يشجع العاصر المعارضة لاشتراك مصر في الحرب بأى ثمن. وقد ترتب على ذلك هبوط الروح المعنوية لدى الرأى العام وفي الجيش، مما أصبح يشكل عاملا خطيرا في الموقف الداخلي في لحطة كان فيه الخطر العسكرى الإيطالي وشيكا. وفي الوقت نفسه فإنه زاد من احتمال ألا يشتبك الجيش المصرى في الحرب بتوجيه القصر، إذا هاجم الإيطاليون مواقع متل الجيش المصرى في الحرب بتوجيه القصر، إذا هاجم الإيطاليون مواقع متل الجيش معاديا لنا في حالة حدوث زحف إيطالي ناجح داخل البلاده!

$(\chi\chi)$

سقوط دعاة الحرب وقبول بريطانيا بحياد مصر*

كانت استقالة السعديين من وزارة حسن صسرى باشا في ١١ سبتمبر ١٩٠٠ م بسبب الخلاف حول دخول مصر الحرب ضد إيطاليا، فرصة لطرح هذه القصية على الرأى العام المصرى، ومعرفة موقفه من الاشتراك في الحرف.

ذلك أن السعديين لم يقدموا استقالة بسيطة، وإسا قدموها استقالة مسببة. فقد بدأوا هذه الاستقالة بالقول:

واجتمع مجلس الوزراء لتحديد موقف مصر إزاء هجوم الجيش الإيطالي على أراضيها، وتوغله فيها، ومحاولته تثبيت أقدامه بها، مما لا يدع مجالا للشك في تصميمه على غزوها خلافه لما أعلنه السنيور موسوليني من أنه لا يضمر اعتداء عليها، ورغما عما حرصت عليه من

^{*} أثرند ١٧ يرنير ١٩٩١م.

بجنب أى بخرش أو استفزاز من جانبها. فكان رأيا أنه لا محل للتردد في المبادرة لتقرير الدفاع عن البلاد، والتقدم بهذا القرار إلى البرلمان، تنفيذا للخطة التي حددتها الحكومة من قبل بشأن الحرب أمام الجلسين فأقراها عليها ، تلك الخطة الصريحة في وجوب الدفاع عن البلاد إذا توغل العدو في أراضيها.

وراسنا بغافلين عما تتعرض له مصرنا العزيزة من وبلات الحرب، ولكن خير لمصر، وأكرم لعزتها، وأصون لاستقلالها، أن تتحمل هذه الويلات من أن تحمل عار الجبن والاستكامة والاعتماد على غيرها في الدفاع عن نفسها.

وربما أن غالبية مجلس الوزراء لم بشاطرنا هذا الرأى، ملا يسعنا أن تتضامن معها في تحمل مسئولية ما ذهبت إليه من أن الحالة لم تصل بعد إلى ما يقتضى اتخاذ موقف ايجابي وعرضه على الرلمان.

الذلك نتشرف بتقديم استقالتنا، راجين التفضل بقبول وافر شكريا على ما لقيناه من دولتكم ومن حصرات أصحاب المعالى الزملاء من حسن التعاون وكريم الزمالة.

> محمود فهمی التقراشی، محمود غالب إبراهیم عبدالهادی، علی أیوب.

نی ۱۹٤۰/۹/۲۱م

وقد قبل حسن صبرى باشا التحدى، فرد على السعديين بجواب في اليوم نفسه قال فيه:

اشئتم أن تسجلوا في كتاب استقالتكم الذي وقعتموه مع زملائكم الثلاثة، أمورا رأيتها إلى الإغراق في التطير أدنى منها إلى القصد والإنصاف. وإنه ليؤسفني أن أراني مصطرا أن أسجل من ناحيتي في الرد عليكم الحقيقة سافرة وضعا للأمور في نصابها.

ولقد عرضتم على مجلس الوزراء أنتم ورملاؤكم اقتراحا حطيرا يرمى إلى الزج بالبلاد فورا في أنون الحرب ومعمعاتها، من غير مصلحة ظاهرة أو ضرورة قاهرة. فرفض المجلس - بالاجمعاع - اقتراحكم، وطللتم وحدكم مقدميه ومؤيديه. ورأى إخوادكم أن التربث أحجى وأخلق حين البت في مصائر البلاد وأقدارها، حتى تتكسف خفايا النيات، ونتأكد بوادر الغايات.

ه مما كانت مصائر الأمم تعالج بالخفة والتطير من كل حادث أو طارئ، وإنما نساس وتعالج بالرؤية والتدبر وتقدير العواقب، إذ سلامة الوطن يجب أن تظل وحدها غاية الغايات.

دوإذا كان ذلك واجبا في الأوقات العادية، فهو في هذه الأوقات العصيبة ألزم وأرجب.

وإنى إذ أبلغكم قبول استقالتكم، أقدم لكم خالص شكرى.... إلى
 آخره.

ويلاحظ أن حسن صبرى في هذا الخطاب لم يرفض مبدأ إعلان الحرب على إيطاليا صراحة، وإنما تذرع بصرورة التريث حين البت في مصائر البلاد وأقدارها، حتى تتكشف خفايا النيات، وتتأكد بوادر الغايات ، ومعنى ذلك: حتى تظهر إلى أين تميل كفة الحرب: إلى الحلفاء أم إلى الحور؟

على أنه فى ذلك الحين كان قد أقنع السفارة الربطانية بأن عدم إعلان مصر الحرب على المحور يجنبها غارات الألمان والإيطاليين الجوية، حرصا منهم على استبقاء اعتقادها بصحة ما صرحوا به من احترامهم لاستقلالها.

ثانيا، أن أهم ما يهم العسكريين البريطانيين من مصر هو أن تظل قاعدة حربية آمة مطمئة، فلو أصابت غارات الألمان والإيطاليين الشعب المصرى في مدنه وقراه، فيخشى اضطراب المصريين وبرمهم بالإنخليز والقيام ضدهم. أما إذا بقيت الغارات الألمانية والإيطالية موجهة للأهداف الحربيه الريطانية وحدها، فذلك أمر لا يثير الشعب المصرى، وبالتالى يوفر على القوات الريطانية عناء التفكير في انتقاض الشعب المصرى وما يمكن أن يواجه به هذا الانتقاض.

قالثا، أن القوات المصرية في الصحراء الغربية وعلى قاة السويس، سوف تقوم بالواجب المنوط بها، بالاتفاق مع القيادة البريطانية وأركان حرب الجيش المصرى، في حماية المنشآت العامة، وصد المغيرين على الصحراء في الأماكن التي تعسكر فيها، ودفع العارات عن قناة السويس.

وقد ذكر الدكتور محمد حسين هيكل في مذكراته أن حسن صمرى باشا أحبره بأن الإنجليز قد اقتنعوا بهذه الحجج في ابقاء مصر دولة غير محاربة.

وقد أثبتت المراسلات السرية بين لامبسون وحكومته صحة هذا الكلام. فقد كتب لامبسون إلى حكومته في يوم ٨ أكتوبر ١٩٤٠م يقول: (إن رأى القيادة البريطانية العليا في الموقف حتى ذلك الوقت، هو أن امصلحتنا المباشرة، تكمن في امتناع مصر عن الاشتراك الفعلى في الحرب، حتى لا يجر ذلك الى قصف الإيطاليين القاهرة، اويورطناه مالتالى في اجراءات أمن موسعة.

على أن الحكومة البريطانية لم تكن من هذا الرأى، إذ كانت ترى أن حمل الحكومة المصرية على إعلان الحرب سوف تكون له أصداء طيبة في جهات أخرى تتأثر بموقف مصر. وفي الوقت نفسه فإن دخول مصر الحرب سوف يجعلها تتحمل مسئولية أكبر في الدفاع عن نفسها، وبالتالي تتفرغ القوات البريطانية للعمل في ميادين أخرى عند الضرورة.

وقد انتهزت الحكومة الريطانية في ١٠ دبسمبر ١٩٤٠م فرصة بجاح الفوات الريطانية بقيادة الجرال أوكونور في صد الهجوم الايطالي، واستيلائها على سيدى برابي، في الإلحاح على السفارة البريطانية بهذا الرأى، والضعط على الحكومة المصرية.

على أن السير مايلز لامبسون رد في ١٣ ديسمبر بأنه وتشاور مع القائد العام لقوات الشرق الأوسط، وكانت وجهة مظرهما متفقة على أن هذا الوقت ربما كان أسوأ الأوقات للقيام بهذا الضغط، لأن إعلان مصر الحرب في الوقت الذي نجحت القوات البريطانية في طرد الغزاة الإيطاليين من الأراضي المصرية، قد يثير تعليقات بجرح مشاعر المصريين، وقد يجر إلى هجوم جوى إيطالي.

وفضلا عن ذلك، فإنه من الناحبة السياسية فإن إعلان مصر الحرب سوف يجعلها تشعر بأن لها الحق في التقدم بمطالبها إلى مؤتمر الصلح، وهذه

المطالب قد تسبب احراجا، وقد تشترط الحكومة المصرية لذلك شروطا من الآن، وبالتالى فلا ضرورة لهذا الضغط؛.

ومعنى هذا الكلام من لامبسون هو خشيته من أن يؤدى اشتراك مصر في الحرب إلى تجاحها بعد الحرب في التخلص من قيود معاهدة ١٩٣٦م. وهو نفس الموقف من مذكرة الوفد الشهيرة في أبريل ١٩٤٠م التي رفضت فيها بريطانيا الالتزام بالدخول في مفاوضات مع مصر بعد الحرب يعترف فيها بحقوق مصر كاملة في السودان لمصلحة أبناء النيل.

ومن هنا رأى السفير لامبسون أنه بعد أن نجحت القوات البريطانية وحدها في طرد الإيطاليين فإن الضغط على مصر لإعلان الحرب يفيد مصر بعد الحرب، وبالتالي فيجب الاكتفاء بما تقوم به مصر بدون إعلان حرب من الالتزامات التي قرضتها المعاهدة، واشتراكها مع القيادة البريطانية في حماية المنشآت العامة، وصد المغيرين في الصحراء على الأماكن التي تعسكر فيهاء ودفع الغارات عن قناة السويس.

لذلك أشار لامسون إلى القول بأنه إذا رأى اللورد هاليفاكس أن الأنر الطيب لإعلان مصر الحرب في البلاد الأخرى سوف يفوق المساوئ التي ذكرتها، فقد تستجيب الحكومة المصرية لمطلب إعلان الحرب بدون معارضة شعبية كبيرة، ولكن دلك غير مؤكد، وفوق ذلك فقد تخاول وضع شروط مس الآن!.

والمهم هو أن المصريين لم يجدوا في موقف بريطانيا المضاد للمصالح المصربة، والذي صورته مذكرة الوفد في أول أبريل ١٩٤٠م، ما يقعهم بأنهم

يواجهون مع بريطانيا قضية مشتركة هي قضية الدفاع عن الديمقراطية، وأنهم سوف مسوف يقتسمون مكامب النصر مع بريطانيا، وإنما شعروا بأنهم سوف يتحملون مخاطر أكبر مما يتعرضون لها، دون أن ينالهم أي كسب في المقابل! ومع أنهم كانوا يدركون خطر الفاشية والنازية التي تمثلها إيطاليا وألمانيا، فإن هذا الخطر كان بعيدا وغير مجرب، بينما كان الخطر البريطاني موجودا بالفعل.

وقد فهم المصربون الموقف على أن بريطانبا اتخذت من مصر قاعدة حربية وبحرية لجيوشها ولأسطولها، ضد إيطاليا، فإذا اتحذت الدولتان مصر ميدانا لقتالهما فهذا لا يعنى تورط مصر فى هذا القتال، وقد ضرب الرافعى المتل فى ذلك بقوله: اهب أن سويسرا مثلا قد أجتازت دولتان متحاربتان حدودها لكى تتخذاها ميدانا لقتالهما، أويكون مفروضا عليها فى هده الحالة أن تحارب الدولتين كلتيهما، أو إحداهما؟ لا أظن أحدا يقول بذلك، إنما يجب علينا أن نحارب إيطاليا إذا اعتدت على استقلالنا، أو اعتدت على الأهداف المصربة المستقلة، أما إذا كان هحومها موجها إلى الأهداف العسكرية البريطانية، ولو كانت هذه الأهداف فى جزء من أرض مصر، فلا الوطنية ولا الالتزامات الني فرضتها المعاهدة على مصر مختم عليها فى هذه الحالة أن مخارب إيطاليا لرد الهجوم.

وقد كان هذا المعنى هو الذي عبر عنه الشيخ مصطفى المراغي، الوثيق الصلة بالقسسسر الملكي، عندما وصف الحرب الدائرة بين المعسكرين الاستعماريين بأنها احرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل.

مع ذلك فإن موقف مصر لم يعفها من مخمل نصيبها من الغارات الجوية! وقد كانت الإسكبدرية أكثر المدن استهدافا لطائرات المحور، الأمر الذي

روع السكان المدنيين من توالى هذه الغارات، فلجا الألوف منهم إلى الهجرة من الإسكندرية إلى داخل البلاد، كما هاجر بعض سكان القاهرة إلى الريف فرارا من الغارات، واضطرت الحكومة إلى انشاء مخابئ عديدة في الإسكندرية والقاهرة وعواصم المديريات.

ولقد دفع الشعب المصرى في هذه الغارات الشمن الذي كانت حكومة الوفد حريصة على اعفائه من دفعه، عندما ضمنت المعاهدة ١٩٣٦م بنودا تقضى ببناء ثكنات للقوات البريطانية في منطقة القنال تبعد هذه القوات عن التغلغل داخل المباتي والمنشآت، ولكن الانقلاب الذي قام به القصر الملكي عطل تنفيذ هذه البنود، بينما وقفت بعض الأصوات الفاشية مثل صوت أحمد حسين يندد بيناء الثكنات، بحجة أنه بجب على المصريين طرد البريطانيين من مصر وليس بناء ثكنات لاقامتهم!

على أن من المتفق عليه ... مع ذلك ... أن الشعب المصرى كان جديرا بأن يدفع ثمنا أكثر فداحة لهذه الغارات لو أنها انصبت على مدنه ومنشآته العمرانية والاقتصادية، فضلا عما كان عليه أن يدفعه من أرواح بنيه في ساحات القتال لغير ما هدف من مخرر أو استقلال كانت بريطانيا ترفض الالتزام به.

وقد كانت هذه الصيغة هي التي استقرت عليها السياسة المصرية فيما بقي من سنوات الحرب، لذلك فعندما أراد القصر الملكي الخروج على هذه الصيغة مع تطورات الحرب لغير صالح الحلفاء، وإثبات ولائه للمحور وعدائه للإنجليز، لكي يحتفظ بعرشه إذا نجح الألمان في اختراق الدلتا والوصول إلى

القاهرة.. قإنه وضع الإنجليز في الوضع الذي يدفعهم إلى التدخل حتى لا تنحاز مصر إلى المحور في تلك اللحظات الفاصلة، ولم يجدوا من سبيل أمامهم سوى الاتحياز للحياة الدستورية في مصر التي وجدوا فيها الأمان لهم من تلك السياسة الخطرة، فكان تدخلهم لاعادة الحياة الدستورية والنيابية السليمة في حادث ٤ فبراير ١٩٤٢م.

الفصلالثالث

قطع العلاقات مع حكومة فيشى وإقامة العلاقات مع الإتحاد السوفيتي

ازمة قطع العلاقات مع حكومة فيشى*

عرضنا في الصفحات الماضية سياسة مصر إزاء ألمانيا وإيطاليا، من خلال عرضنا لموقفها من الحرب. ومع استمرار الحرب أخذت دول العالم الأخرى المتصلة بالصراع العالمي تنقسم من وجهة نظر السياسة المصرية الخارجية إلى ثلاثة معسكرات: المعسكر الأول، معسكر الدول التي انضمت للمحور كاليابان، أو وقعت غت الاحتلال النازي والفاشي ودارت في فلكه. والمعسكر الثاني، معسكر الدول التي احتفظت بحيادها. أما المعسكر الثالث، فهو معسكر الحلفاء.

وبالنسبة للمعسكر الأول، فقد اتبعت مصر ازاءه نفس السياسة التي اتبعتها إزاء ألمانيا وإيطاليا ، فقد قطعت علاقاتها السياسية مع سائر الحكومات

الوفد ٢٤ يوبير ١٩٩١م.

التي أصبحت في حالة حرب مع بريطانيا، وهي اليابان، ورومانيا، والمجر، وبلغاريا، وفتلندا. أما المعسكر الثاني، وهو معسكر الدول المحايدة، فقد وأت السياسة المصرية أن مختفظ لنفسها «بنوافذ» في هذه المراكز الدبلوماسية المهمة تطل منها على السياسة الدولية في أوروبا. وهذه النوافد هي: «أنقرة، وامدريد»، وداستوكهلم»، ودلشبونة».

فأين مكان حكومة فيشى بين هذين المعسكرين؟ لقد كانت فرنسا فى ذلك الحين منقسمة إلى منطقتين: الأولى، وتشمل ثلاثة أخماس الأراضى الفرنسية وكانت مخت الاحتلال النازى، أما المنطقة الثانية فكانت مخت حكومة فيشى. وكانت هذه الحكومة منذ الداية تتنازعها الاعجاهات بين التعاون المطلق مع ألمانيا والتعاون المقيد بشروط الهدنة. ومذ عام ١٩٤١م أحد الاعجاه الأول يتغلب، خصوصا على يد الأميرال داولان مائب رئيس الوزراء ووزير الحربية والبحرية، وقد تمتل ذلك بصفة خاصة فى أثناء حركة رشيد عالى الكيلانى، حين سمحت حكومة فيشى بمرور بعض المساعدات الألمانية عبر سوريا إلى العراق، وحين عقد الأميرال دارلان اتفاقية مبدئية مع الألمان فى عبر سوريا إلى العراق، وحين عقد الأميرال دارلان اتفاقية مبدئية مع الألمان فى عبر الشواف لجنة الهدنة الإيطالية، إلى العراق، كما منع السلاح الجوى الألمانى تسهيلات فى سوريا. ومع نهاية العام كانت فيشى قد ذهبت بعيدا فى التعاون مع الألمان، فقد أخذت تمون جيوش الحور فى طرابلس عن طريق التعاون مع الألمان، فقد أخذت تمون جيوش الحور فى طرابلس عن طريق تونس، كما أخذ اسطولها التجارى يساعد أيضا فى نقل المؤن والذخائر.

ومنذ أخذ موقف حكومة فيشى يتجه إلى التعاون المطلق مع المحور، أخذت الحكومة البريطانية تضغط على الحكومة المصرية لتقطع علاقاتها السياسية معها. على أن الأمر كان يختلف مع فرنسا عنه مع الدول الأخرى من عدة أمور:

أولها، أن حكومة فيشي لم تكن في حالة حرب مع بريطانيا.

ثانيا، أنه كان يوجد بفرنسا عدد كبير من الطلاب المصربين من أعضاء البعثات التعليمية قدر عددهم بنحو ١٨٠ طالبا.

ثالثاً، أن فرنسا كان لها مركز خاص تقليدى في مصر، خصوصا في النواحي التقافية والمالية.

لكل هذه الأسباب، فقد عالجت الحكومة المصرية الأمر باتخاذ اجراءات فردية صد بعض الموظفين الفرسيين الموالين للمحور، فاعتقل بعضهم ورحل آخرون، ولكن الحكومة البريطانية لم يرضها ذلك تمام الارضاء، حاصة مع تزايد النعاون القرنسي الألماني، لذلك كررت طلبها قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشي. فلما كان أول عام ١٩٤٢م، وكانت المشاورات حول هده المسألة قد انقضي عليها عدة أشهر، ضغطت بريطانيا فجأة على مصر بحجة أنها تلقت أنباء خطيرة تتعجل قرار الحكومة في هذا الموضوع. فلم مجد حكومة سرى باشا بدا من الاذعان.

وقد قدر لقرار حكومة سرى باشا أن تكون له عواقب خطيرة: فمن ناحية، اتخذت الوزارة قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشى بينما كان فاروق متغيبا عن القاهرة في منطقة البحر الأحمر. ومع أن أحمد حسنين باشا قد تدخل تدخلا أدى إلى أن استبدل حسين سرى باشا بذلك القرار قرارا

آخر يقضى «بوقف» العلاقات بدلا من وقطعها»، إلا أن فاروق عند عودته اعتبر تصرف الوزارة في غيابه «بجاوزا لحقها الدستورى فيه مساس بحقوقه» نظرا لأن السفراء والوزراء المفوضين - كسما كان يرى - إنما هم يمثلون الملك، ومن ثم فلا يجوز التصرف في أمرهم قبل عرض الأمر عليه. وبناء على ذلك فقد أوقف وزير الخارجية عن عمله، وأخذ بعد العدة لتنحية الوزارة كلها والجيء بوزارة أخرى!

ومن الناحية الأخرى، فإن الإنجليز اعتبروا هذا الموقف من الملك وعملا غير ودى، وابلغوا رأيهم لحسين سرى باشا. وقد وجدوا لزاما عليهم مساندة الوزارة التي اتخذت هذا القرار بناء على طلبهم، فذهب السفير البريطاني لمقابلة الملك يوم ٢٨ يناير ١٩٤٢م حيث قام بمحاولة لانقاذ وزارة حسين سرى باشا. ولكن هذه المحاولة لم تنجع.

أما من الناحية الثالثة، فحين وقعت أزمة الثقة بين الملك فاروق وحسين مرى باشا، سارعت التيارات المتصارعة في القصر إلى ركوب هذه الأزمة لخدمة مآربها، وكان في القصر تياران رئيسيان: أحدهما يمثله أنصار على ماهر باشا، وعلى رأسهم الأخوان عبدالوهاب وعبدالعزيز طلعت، وكانوا بعملون لعودة على ماهر باشا إلى الحكم، والثاني بقيادة أحمد حسنين باشا، وكان يعمل للحيلولة دون وصول على ماهر باشا إلى الحكم عن طريق تأليف وزارة قومية برياسة النحاس باشا. وقد استطاعت جماعة على ماهر باشا السيطرة على الموقف عن طريق تدبير مظاهرات اليوم التالى (أول فبراير) التي هتف فيها على ماهر باشا، ثم مظاهرات اليوم التالى (أول فبراير) التي هتف فيها

المتظاهرون بحياة روميل! وكان ذلك ما دعا الإغليز إلى مخركهم المعروف الذي أدى إلى حادث ٤ فبراير منة ١٩٤٢م.

(**)

اعتراف حكومة الوفد بالاتحاد السوفيتى*

باعتلاء وزارة الوقد الحكم في ٥ فبراير ١٩٤٢م دخلت سياسة مصر النخارجية مرحلة جديدة. فمن الناحية الداخلية فإن هذه السياسة قد تركزت نماما في يد الحكومة ولم يبق للملك تأثير فيها بأى حال. وكنا قد لاحظا كيف إن تدخل قاروق في بداية نشوب الحرب العالمية قد منع وزارة على ماهر باشا من التورط في الحرب الهجومية، كما أن اختياره حسن صبرى باشا لتولى الوزارة بعد طرد على ماهر باشا من الحكم، كان المقصود به الالتفاف حول رغبة الإنجليز في دخول مصر الحرب الدفاعية. وكان تعيين حسين سرى باشا بعد حسن صبرى باشا مقصودا به خدمة نفس الغرض، نظرا لصلة القرابة بين حسين سرى باشا وفاروق من جهة، وولاء حسين سرى باشا للانجليز من بين حسين سرى باشا للانجليز من

^{*} الوفد ٢ أغسطس ١٩٩٦م.

جههة أخرى. وفي تلك الأثناء، كان فاروق يقود سياسة الاتصالات السرية بالألمان التي كان يقصد بها حماية نفسه وعرشه عند حدوث غزو ألماني للبلاد.

أما من الناحية الخارجية، فنلاحظ عدة أمور: الأمر الأول، استقرار سياسة عدم خوض الحرب الدفاعية تماما في عهد حكومة الوقد. وقد تمثل ذلك عند اختراق قوات الماريشال روميل الحدود المصرية ووصوله إلى العلمين، فتجمع المصادر العربية على أن النحاس باشا كان ينوى استقبال قوات روميل بوصف مصر دولة محايدة. فقد أورد الدكتور هيكل أن النحاس باشا أخبره بذلك وبأنه أصدر أوامره وتعليماته إلى محافظ الإسكندرية دليتلقى جيوش الألمان باسم الحكومة المصرية لقاء حسناه. وقد حاول النحاس باشا اقناع الإنجليز باعلان القاهرة مدينة مفتوحة، منعا لتدميرها عند الدفاع عنها أو عند غزوها، ولكنه فشل في ذلك لأن سياسة الإنجليز كانت قد استقرت على الدفاع عن مصر فشل في ذلك لأن سياسة الإنجليز كانت قد استقرت على الدفاع عن مصر

أما الأمر الثانى، فهو الاعتراف بأكبر قوة اشتراكية عالمية مناضلة في ذلك الحين، وهو الاعجاد السوفيتي. وتأخر اعتراف مصر بالاعجاد السوفيتي حتى أغسطس ١٩٤٣م قضية تستحق الاهتمام، وينبغي مخديد المسئولية فيها: هل تلقى على عاتق بريطانيا أو تقع على عاتق البورجوازية المصرية الكبيرة وعلى رأسها القصر؟

وبالنسبة لبريطانيا، فقد كانت أولى الدول الرأسمالية التي عقدت مع الاتحاد السوفيتي اتفاقا مجاريا في ١٦ مارس ١٩٢١، واعترفت بذلك به من

الناحية الفعلية de facto ثم أتبعت ذلك بالاعتراف به من الناحية الشرعية de jure في فبراير ١٩٢٤م، وتبادلت معه التمثيل الدبلوماسي. ومع أن العلاقات قد ساءت بين البلدين في عهد حكومة المحافظين على النحو الذي أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما في مايو ١٩٢٧م، فإن العلاقات لم تلبث أن استؤنفت بينهما في سبتمبر ١٩٢٩م. ومع ظهور الخطر النازي، أصبح هناك تياران في الدوائر الحاكمة البريطانية: أحدهما يدعو إلى التفاهم مع النازيين والاستجابة لبعض مطالبهم، وعلى رأس هذا التيار جوئ سيمون ونيفيل تشميران، والثاني يراقب تزايد الخطر النازي ويرى في الاتخاد السوفيتي عاملا مهما في إقرار السلام الأوروبي، ويدعو إلى وقف الخطر النازي عن طريق انفاق بين بريطانيا وفرنسا والاتخاد السوفيتي يجبر الألمان على المحاربة في جبهتين، وكان على رأس هذا التيار المستر تشرشل. على أنه باعتلاء نيفيل جبهتين، وكان على رأس هذا التيار المستر تشرشل. على أنه باعتلاء نيفيل تشميران الحكم في يونية ١٩٣٧م انتصرت سياسة التهدئة مع ألمانيا.

في ذلك الحين، وحتى عام ١٩٣٦م، كانت سياسة مصر الخارجية في يد بريطانيا من الناحية الفعلية. ومن ثم فإن مسئولية عدم اعتراف مصر بالانخاد السوفيتي إلى هذا الحين تقع على بريطانيا بصقة مطلقة. وتبدأ مناقشة مسئولية مصر منذ إيرام معاهدة ١٩٣٦م، وهناك أربع مراحل يمكن إبرازها في هذه المسألة: المرحلة الأولى من إيرام المعاهدة إلى ٢١ أغسطس ١٩٣٩م، والثانية من هذا التساريخ إلى ٢١ يونية ١٩٤١م (تاريخ هجوم الجيش النازي على الانخاد السوفيتي). والثالثة تنتهى في ٤ فبراير ١٩٤٢م، أما المرحلة الرابعة فهي مرحلة الاعتراف بالانخاد السوفيتي.

وبالنسبة للمرحلة الأولى، فنلاحظ أنه ما كادن مصر تبرم معاهدة العالم واتفاق الامتيازات الأجنبية، وتطلن يدها في شئونها الخارجية في إطار المحالفة، حتى أخذت تتطلع إلى إقامة علاقات سياسية بينها وبين الاتخاد السوفيتي. وقد أثير هذا الموضوع في مجلسي البرلمان أكثر من مرة، وترتب عليه محادثات دارت في عام ١٩٣٨م بين المفوضية المصرية والسفارة السوفيتية في أنقرة لاعادة العلاقات التجارية، ولكنها لم تنته إلى نتيجة عملية. فلما كانت الدورة البرلمانية التي سبقت نشوب الحرب العالمية الثانية، وجه أحد الشيوخ استجوابا للحكومة عن أسباب فتباطؤ وزارة الخارجية في الاعتراف بحكومة المتحد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، تلك الحكومة الممثلة لشعب أصح البوم من أقوى الشعوب وأرقاها، وتطمع الدول الكبرى، ومنها المتحالفة معنا، في طلب وده والتعاقد معه، وقد أجل الرد على هذا الاستجواب إلى الدورة النالية.

أما في مجلس النواب فقد وجه أحد النواب إلى الحكومة عدة أسئلة ذات مغزى. فقد سألها عن «الدول التي اعترفت بحكومة السوفيت الروسية، والدول التي أبرمت معها معاهدات، وما تاريخها ونوعها؟ وهل قبلت روسيا عضوا في عصبة الأم ؟ ومتى كان ذلك؟ وما السبب في عدم اعتراف الحكومة المصرية بالحكومة سالفة الذكر إلى الآن؟ وهل لا يرى دولة الوزير أن في الاعتراف بها فتحا لسوق جديدة للقطن المصرى؟).

وبتاريخ ٧ مايو ١٩٣٩م قررت اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية أن يعهد إلى سفير الحكومة المصرية في لندن أمر الاتصال بالسفير السوفيتي ليطلب إليه بذل نفوذه لدى حكومته للدخول فى مفاوضات لإنماء حركة التبادل بين البلدين، مع الاعراب له عن استعداد السلطات المصرية للنظر فى الاقتراحات التى ترى حكومة السوقيت التقدم بها لمباشرة المفاوضات. كذلك فقد نضمن تقرير لجنة المالية بمجلس النواب عن ميزانية وزارة الخارجية رغبتها فى تذليل والعقبات التى كانت تحول دون تبادل التمثيل السياسي مع حكومة السوفيت، وتحقيقا لهذه الرغبة وتكملة للمحادثات التى كانت دائرة بين المفوضية المصرية والسفارة السوفيتية فى أنقرة عام ١٩٣٨م لإعادة العلاقات التجارية، عهدت الحكومة المصرية إلى سفير مصر فى لدن للانصال بالسفير السوفيتي وإبلاعه مضمون قرار اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية.

وفى ٦ سبتمبر ١٩٣٩م أبلغ السفير السوفيتي السفير للصرى بأن حكومته قد اتخذت قاعدة لا تتحول عنها تقضى بألا تعقد معاهدات أو اتفاقات بجارية إلا مع الدول التي تعترف بها وتعترف بحقها الكامل في العلاقات الديلوماسية، وأن ذلك كان السبب في فشل للفاوضات التي جرت في العام السابق في أنقرة.

وإزاء هذا رأت وزارة الخارجية المصرية أنها لا تستطيع أن تغفل رغبات البرلمان المتعددة في إعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي وتنشيط التجارة الخارجية والاقتصاد المصرى. كما لاحظت أن والظروف التي دعت أول الأمر إلى تجنب هذه الدولة صاحبة المركز الممتاز في الوقت الحاضر قد مسها التغيير، وأن اختلاف نظام الحكم بين الدولتين لا يمنع من وجود علاقات سياسية وبجارية بينهما، وعلى أساس عدم تدخل إحداهما في شئون الأخرى،

واقترحت الوزارة بناء على ذلك على مجلس الوزراء (إعادة العلاقات السياسية بين المملكة المصرية والانخاد السوفيتي، والترخيص لها بالمضى في ذلك، على أساس امتناع روسيا عن كل دعاية سوفيتية بالبلاد).

في ذلك الحين كانت الوزارة التي تتولى الحكم برأسها على ماهر باشا. وقد اجتمع مجلس الوزراء في يوم ٢١ أغسطس ١٩٣٩م حيث ناقش هذه المسألة وانتهى إلى التصديق على اقتراح وزارة الخارجية المصرية. ولكن بعد يوم واحد عقد الاتخاد السوفيتي معاهدة عدم الاعتداء المشهورة بينه وبين ألمانيا التازية، بينما كان الموقف الدولي يتوتر وتنذر الأمور بالحرب، فجمدت الحكومة المصرية على الفور قرارها باعادة العلاقات السياسية مع الانخاد السوفيتي.

وفي الفترة من هذا التاريخ حتى الهجوم النازى على الاتحاد السوفيتى، كانت مسألة اعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى تعتبر انتهاكا لنصوص التحالف، ولكن عندما زالت هذه الظروف المانعة بتحالف الاتحاد السوفيتي مع بريطانيا، كانت مياه كثيرة قد مرت مخت الجسور، ففي ذلك الحين كان قد برز تفوق الألمان في ميدان الحرب، وتزايد الشعور العدائي لبريطانيا في أوساط الجماهير المصرية بسب سياستها الاقتصادية الاستغلالية، وفي الوقت نفسه تزايدت ميول فاروق نحو الألمان، واتضح له أن خطر انتصار التحالف الإنجليزى السوفيتي هو أخطر بكثير من انتصار التحالف الفاشي، وعلى ذلك فلم يترتب على قيام التحالف الإنجليزى السوفيتي اعتراف من جانب مصر بالاتحاد السوفيتي، على الرغم من أن العلاقة بين بريطانيا والاتحاد السوفيتي أصبحت بكل تأكيد أقوى بكثير من العلاقات التي كانت قائمة بينهما قبل الحرب!

على هذا النحو يمكننا أن نقرر أن عدم اعتراف مصر بالاغداد السوفيتي في هذه المرحلة تقع المستولية فيه على السلطات المصرية الحاكمة، ونستبعد وجود دور لبريطانيا في ذلك.

ظما تولت وزارة الوفد الحكم في فبراير ١٩٤٢م، أخذت الظروف تتغير على النحو الذي انتهى بالاعتراف بالاتحاد السوفيتي في أغسطس ١٩٤٣م، وأول هذه الظروف اختفاء سيطرة القصر الموالية للمحور على السياسة المصرية الخارجية، ثانيا - مخول دفة الحرب إلى جانب الحلفاء بعد معركتي العلمين وستالينجراد. ثالثا - تزايد الشعور الموالي للاتخاد السوفيتي في مصر مع صمود شعبه في معركة ستالينجراد. ويمكن القول بأن الاتخاد السوفيتي بصمود شعويه، قد استقطب الاهتمام الذي كان يوجهه الشعب المصرى للألمان بسبب تفويه، قد استقطب الاهتمام الذي كان يوجهه الشعب المصرى، عداء منه للاحتلال، كان يدى تعاطفه مع أي قوة عالمية تتناقض مصالحها مع مصالح بربطانيا، وبالنسبة للاتخاد السوفيتي، فعلى الرغم من أنه كان في ذلك الحين بربطانيا، وبالنسبة للاتخاد السوفيتي، فعلى الرغم من أنه كان في ذلك الحين البلدين لم يكن نما يغيب عن الباب المصريين، وكان يحملهم على التفكير في الاستعانة به في مرحلة ما بعد الحرب حين يستأنفون نشاطهم ومسعاهم لاستكمال استقلالهم!

وعلى كل حال، فمن المحقق أنه في مناخ التحالف البريطاني السوفيتي أخذت تظهر وتنمو التنظيمات الاشتراكية ويشتد التيار اليسارى. وفي حزب الوقد أخذت العناصر التقدمية تزحف على قياداته وتتسلل إلى صفوفه، حتى إذا أعلن الا يخاد السوفيتي إلغاء الكومنترن، أعطى ذلك دفعة قوبة لهذه العناصر

لحمل وزارة الوقد على إعلان اعترافها بالانخاد السوفيتي في أغسطس ١٩٤٣م. ويظهر أثر العامل الأخير واضحا في خطاب النحاس باشا الذي ألقاء في المؤتمر الوفدي الكبير الذي عقد في ١٣ نوفمبر ١٩٤٣م، فقد قال فيه:

ويمجرد إلغاء الشيوعية الدولية، وتصريح المارشال ستالين بأن إلغاءها ينهض دليلا على افتراء من يزعمون أن موسكو تتلاخل في شئون الأم الأخرى، وتعمل على تغيير نظمها الاجتماعية، قد بادرنا إلى الاعتراف باتخاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، مع ما يستنبعه ذلك من إنشاء العلاقات السياسية والقنصلية بين الدولتين. وقد كان لى، كما تعلمون، حظ استقبال سعادة الرفيق مايسكي، الذي كان سفيرا لموسكو في لندن، والذي يشغل منصب الكوميسير المساعد للشئون الخارجية المسوفيتية، عند مروره بالقاهرة، فوطدت معه أحسن علاقات الود والتفاهم، سواء بيننا شخصيا أو بين حكومتينا أو بين بلديناه.

* * *

على هذا النحو جرت سياسة مصر الخارجية إزاء الدول الكبرى المتصارعة أثناء الحرب العالمية الثانية، محكومة بشروط معاهدة ١٩٣٦م وقيودها، ومتأثرة بالتيارات السياسية الداخلية المختلفة.

وقد ارتضت مصر سياسة الوقوف موقف الحياد، أو بمعنى أدق موقف الدولة غير المحاربة، وظلت تلتزم بهذا الموقف إلى نهاية الحرب. ولا يقلل من شأن هذه الحقيقة أنها أعلنت الحرب على ألمانيا واليابان في فبراير ١٩٤٥م، لأن هذا الإعلان لم يكن إلا إجراء شكليا لاستيفاء الشرط الذي اشترطه

الحلفاء في مؤتمر القرم لقبول أي دولة في مؤتمر سان فرنسيسكو الذي أرسيت فيه الأم المتحدة، فضلا عن أن الحرب كانت قد أوشكت على نهايتها.

ومع ذلك فإن مقاومة الشعب المصرى لهذا الإجراء الشكلي قد بلغت غايتها من العنف حين دفع الدكتور أحمد ماهر حياته ثمنا له، وبهذا المشهد المأساوي تنتهي معركة بجنيب مصر ويلات الحرب.

TIGUES IN

١.. كشاف الاعلام
٢.. كشاف الهيئات
٣.. كشاف البلاد والاهاكن
٤.. كشاف الحوادث
٥.. كشاف الدوريات
٥.. كشاف الدوريات

* قام بإعداد هذه الكشافات:

الأستاذ / سامى عزيز فرج

بمساعدة السيدة / إستيرة غالى تاوضروس

١ ـ كشاف الاعلام

.... f

ابراهیم عبدالهادی: ۸۹، ۲۳۰ اُثولیکو: ۲۰

أممد مستين وباشاه: ۱۸۶، ۲۹۲، ۲۹۱، ۲۱۲، ۲۲۲، ۲۲۲، ۲۲۲، ۲۲۲،

أحمد حسين: ١٩ ــ ٢٢، ٢٤، ٨٢، ٢٣، ٣٥، ٤٤، ٤٤، ٢٥، ٢٥، ٥٢، ٢٧، ٣٣٢، ٣٤٢

أحمد زيور «باشا»: ١٩٣ أحمد لطفي السيد: ٢٠١

الكيلانى انظر: رشيد عالى الكيلانى العراض انظرت مسطة

المراغى انظر: مـــصطفى المراغى

النحاس انظر: مصطفی النحاس المقراشی انظر: محمود فهمی المقراشی

أمين عسمسان وباشساء: ١٢٠ ، ١٢١

أوكنلك الجنرال: ١٢٧ أوكونور الجنرال: ١٢٣

_ **-** -

بالبو «المارشال»: ٥٩، ٢٢ بتلر «المستر»: ٩٩، ١٣١ بروك «البريجادير»: ١٣١، ١٣٦، بطرس غالي «باشا»: ٤٨، ٨٦ بهى الدين بركات أنظر: محمد بهى الدين بركات بوث، هوبتمان فون: ٥٥ بوسوم: ٣٧ بيتان «المارشال»: ۱۵۹ ييتمان «المستر»: ۷۱،۸۱،۹۲ بيرك، شقارتس فون «الهر»: ٤٠

ب ت س ت س ت شرشل دونستون، دالمستود: ۲٤٩ تشمیران، نیفیل: ۲٤٩

۔ ث ۔ ثروت انظر: عبدالخالق ثروت

- ج - ج - ج - ج رازیان «المارشال»: ۲۲۶ جرازیان «الکونت»: ۱۷۳ جمال عبدالناصر: ۱۱ جویلز «الهر»: ۵۵، ۵۵، ۵۵، ۵۵ جورنج: ۸۱ جوملر، فون «البارون»: ۵۵

ے ح ۔۔ حافظ رمضان دیاشاہ: ٤٤ ۔۔ حافظ عفیقی دیاشاہ: ١٦٧٠

حسین سری دباشاه: ۱۲، ۱۷۱، ۱۷۷ ۱۷۷، ۱۸۰، ۱۹۹، ۲۰۲ ـ ۲۰۷

۔ در لان والأميرال: ۲٤٢

سل سر سر رشوان محفوظ دباشا،: ۲۰۳ رشوان محفوظ دباشا،: ۲۰۳ رشید عالی الکیالانی: ۱٤۸، ۱٤۹ رومیل دالمارشال،: ۲٤۵، ۲٤۵

ريشتر، فون ،الپارون،: ٥٥

<u>ــ س</u>

سابا حبشی دبك»: ۸۹ ستالین دالمارشال»: ۲۰۶ سری انظر: حسین سری سعد زغلول: ۵۹ سیف الله یسری دباشا،: ۲۰۰۰، ۲۰۲

سيمون، جون: ۲٤٩

ــ ش ــ

شیانو «الکونت»: ۲۰، ۲۱، ۲۷، ۲۷، ۱۲۱، ۱۲۱ شیراغ، بولدور فون: ۵۷

<u>ـ من ـ</u>

منالح حرب انظر: محمد صالح حرب

... <u>4</u> ...

طه حسين والدكتوره: ٤٦

- ع -

عباس حلمی والخدیوی و: ۳۹ عبدالممید بدری وباشاه: ۱۰۵،

عبدالعزيز طلعت: ٢٤٤ عبد العظيم رمضان «الدكتور»: ٤، ٥، ٨، ١٩، ٨٠٥، ٢٤١ عبدالفتاح يحيى «باشا»: ٢٠١،

عبدالقادر حمزة: ١٤٢ عبدالوهاب طلعت دباشاء: ٩٣، ٩٤، ٩٨، ١٠١، ١١٢، ١٢٥، ١٩٥، ١٩٣، ١٩٧، ١٩٧ ــ ٢٠٥، عدلى يكن دباشاء: ١٧٨ عز الدين عبدالقادر: ٥٢ عزام انظر: عبدالرحمن عزام عزيز المصرى دباشاء: ٧٦ ــ

(14) (174 ... 17° (14)

عمانویل، فیکتور «الملك: ٦١، ٦٢.

مد ف مد قاخندورف، فون مأو «البارون»: ٥٥

777

فريتش، فرنر فون «الجنرال»: ٤٥، ٥٥

فريدة «الملكة»: ١٦، ٤٩، ٢٦٢ فـــؤاد «الملك»: ١٥، ٢٣، ٢٠، ٢٣، ٤٥، ٤٥، ٢٢،

قبروتشی دبلک،: ۱۵، ۱۹، ۲۱، ۲۱ قیشی: ۲۴۳، ۲۴۱ ـ ۲۴۳

- ق -

قطاوی انظر: يوسف أصسلان قطاوی

_ 4 _

كامل البنداري انظر: محمد كامل البنداري

كيرك: ١٣٠

كليرن اللورد انظر: لامبسون، مايلز

كيلي والمسترب: ٥٧،٥٦

-4-

-- ^- ---

ماتزولینی: ۲۲، ۲۲، ۲۸، ۳۵، ۳۵، ۵۹ ۱۹، ۱۹۲، ۲۲۲ مایسکی «الرفیق»: ۱۹۶ محمد التابعی: ۲۰۹ محمد بهی الدین برکات: ۱۹۳،

محمد توفيق رفحت: ۱۹۳ محمد حافظ رمضان: ۱۹۳ محمد حسین هیکل «الدکتور»: ۲۲۸،۲۲۲،۲۲۳.

محمد حلمی عیسی «باشا»: ۲۰۱،۱۹۳

محمد شفيق: ٤٧

محمد صالح حرب: ۷۷ ـ ۷۸، ۲۸، ۹۸، ۹۱، ۹۲، ۹۲، ۹۲۱، ۹۲۱، ۱۳۲، ۱۳۳۰

محمد على الأميري: ٣٢، ٢٧، ١٣٠ . ١٣٠ ، ١٦٧ ، ١٦٧ ، ١٩١ .

محمد علی علویة دباشاه: ۸۹، ۹۱

محمد کامل البنداری باشا: ۲۱، ۸۵،۷۲،۷۳

محمد کامل سلیم: ۹۲، ۹۶، ۹۸.

محمد محمود دیاشاء: ۱۲، ۱۹، ۱۹ ۱۲، ۲۷، ۷۷، ۸۲، ۲۶، ۲۶، ۲۶، ۷۷، ۲۷، ۵۸، ۲۲۱، ۵۲۱، ۲۲۱، ۳۲، ۲۲، ۲۶۱، ۴۸۰، ۳۸۱، ۲۰۲، ۲۰۲، ۳۰۲

محمد محمود خلیل «بك»: ۲۰۲،۲۰۲،۱۹۳

محمود یسیونی دیگه: ۱۹۳ محمود شکری داللواءه: ۱۲۱ محمود غالب دیاشاه: ۸۹، ۲۳۰ محمود فهمی النقراشی دیاشاه: ۲۲، ۲۸، ۸۹، ۱۹۹، ۲۰۲،

مراد سید أحمد اباشاه: ۲۲، ۸۱، ۱۳۱، ۱۳۳

مصطفى الشوريجي «بك»: ۸۹، ۹۶، ۹۰۱

مصطفی المراغی «الشیخ»: ۲۳، ۲۳، ۵۷ مصطفی النصاس «باشا»: ۱۶، ۲۳۶

of: Pf: YY; WY; oY; YY;
AY; F3: A3: Yo; Yo;
PF: oY; FA; \$\$f: __ F3f;

vYf: AVf ___ *Af; WAf;
*Pf: APf: WPf: oPf:
FPf: APf: I*Y __ W*Y;
o*Y; A*Y _ *IY; WfY;
33Y; A3Y; 30Y

مصطفی عبدالرازق ،الشیخ،: ۲۰۱، ۲۰۰، ۱۹۳

> مكرم عبيد «باشا»: ٤٧ ، ٨٦ مكريدى «الجنرال»: ١٢٧ ملبورن «اللورد»: ٤١

موسولینی: ۲۰، ۲۱، ۲۸، ۳۳، ۲۵، ۲۵، ۳۲۰ موسولینی: ۲۰، ۳۱، ۳۲۰ ۱۳۲، ۱۳۲، ۱۳۲، میت، فرتک «الأدمیرال»: ۱۳۱، ۱۷۳

' - ن - نابلیون: ۱٦٠، ۲۱۹

ناسر انظر: جمال عبدالناسر نشأت باشا انظر: حسن نشأت **- 3** -

یوسف أصلان قطاوی وباشاه: ۵۷،۵۲

يرسف الجندى: ١٥٤

۸الیفاکس اللورد،: ۹۹، ۲۰۱، ۱۱۰، ۱۱۸، ۱۱۱، ۲۱۱، ۱۱۲، ۱۰۰، ۳۳۱، ۳۳۱، ۱۲۱، ۱۲۱، ۱۲۱، ۱۲۱، ۱۲۱، ۲۸۱، ۱۲۲، ۱۲۲، ۱۲۲، ۲۲۲، ۲۲۲، ۱۲۲، ۱۲۲، ۳۲۲،

هتار: ۲۲، ۸۱، ۸۱

هيرت والجنرال: ٢٣٠

هيس: ۸۱

هيكل أنظر: محمد حسين هيكل

- e -

وريداني : ٤٨

ولسن والجدراله: ١٢١، ١٢٣،

101 171 1713 1013

. 177

ولس ،اللورد، ۸۱

ويقل الجدرال: ١٧٠ ، ١٨٣ ،

410

ويلز، سيرج والأدميرال،: ٧٨

٢ ـ كشاف الهيئات

_ [_

اتعاد الصناعات المصرية: ٥٦ الإذاعة الغرنسية: ١١٢، ١١٤ الأزهر: ٢٣، ٢٣، ٤٨، ٥٦، ٦٠ الأمم المتعدة: ٢٥٥

> ۔ ت ۔ تربستا للتأمین: ١٦

- ج - ج - ج - ج المع الأزهر انظر: الأزهر الظر: الأزهر الجماعات الإسلامية: ٧١ جماعة الإخوان المسلمين: ٤٥، ٧٢، ٧٥، ٧٦، ٧٩، ٠٩، ٠٩،

جمعية الشبان المسلمين: ٣٣ جمعية الصداقة المصرية الايطالية: ١٧

الجيش التركى: ٧٧ الجيش المصرى: ٧٦ ـــ ٧٨، ٨١، ٨٦، ٩٧، ٩٢١، ١٣٣،

ح ح
 حزب الانحاد الشعبى: ٢٠١

***1V**

حزب الأحرار الدستوريين: ١٤٤، ١٠٧، ١٠٤، ١٥٤، ١٨٠، ١٨٠، ١٨٠، ٢٠٠، ٢٠٠، ٢٠١،

> > حكومة الكيالاني: ١٤٨ . ١٥٠.

> > > الحكومة الألمانية: ١٠٣

حكومة حسن صبرى: ٢٢٩ حكومة سرى باشا: ٢٤٣ الحكومة السوفيتية: ٢٥١ الحكومة العراقية: ٢٩، ٩٢، حكومة على مساهر: ٨٥، ٨٦، حكومة على مساهر: ٨٥، ٨٦، ٣٤٧

حکومة قبیشی: ۲۲۹، ۲۴۹ ... ۲۶۳

حكومة المحافظين البرطانية: ٢٤٩

حکومة محمد محمود باشا: ۱۶، ۱۹ م

الحكومـة المصرية: ۱۳،۱۲، ۲۲، ۵۷، ۸۸، ۸۱، ۸۷، ۸۸، ۹۱، ۹۲، ۹۲، ۱۰۳، ۱۰۴، ۱۱۳،

311s FYEs 331s (ALS ١٨٥، ١٨٩، ٢١٧، ٣٣٣، سراي رأس التين: ٣٩ 277, Y3Y, A3Y, +0Y _ YOY

> حكومة مصطفى النجاس: 19، 74.44

حكومسة الوفيد: ١٣ ، ١٤ ، ١٩ ، 17, 77, 07, 77, 73, 33, AB. TO. PT. API. YBY. 137.707.30Y

حكومة البدالمدينية انظر: حكومة محمد محمود باشا

.... ...

دار المندوب السامي: ٤٧ الديوان الملكى: ١٤، ٢١، ٤٤، 77, 32, 1-1, 701, 201, ***17" * *11**

الرايشستاغ: ٨١

سد الاحل مس

السفارة البريطانية: ١٦،١٥، .Y. (Y) .W. TT, TF, .Y. ۲۷، ۸، ۲۸، ۹۸، ۹، ۲۲، 7P. V+1, 0Y1, 101, A+Y, *17.117.777.777 السقارة السوفيتية بأنقرة: ٢٥٠، 401

ــ ش ــ

الشرطة: ٨٦ شركات الأدر باتبك: ١٦

عصبة الأمم: ٢٥٠، ٢٥٠

-- ق --

قسر عابدین: ۲۰۷،۱۹۸ القبصير الملكي: ۲۰،۲۱،۲۲، 247 . 149 . 14 . 1 . 5 . 6 قصر المنتزة: ١٠١، ١٠١ القنصليات الإيطالية بمصر: 178

ـــ ك ـــ الكومنترن: ۲۰۳

ـ ل ـ الحكومة: ١٠٥، المجتمة قصايا المحكومة: ١٠٥، المجتمة المالية بمجلس النواب: ٢٥١ لجنة النظر في مرسوم الأحكام العرفية: ١١٧،١٠٧، ١٠٧، ٢٤٢ لجنة الهدنة الإيطالية: ٢٤٢

- م
مسجلس الشيوخ: ۲۰۱، ۱۰۱،
۱۰۲، ۱۰۷، ۱۰۹، ۱۰۲،
۲۰۲، ۱۶۱، ۲۰۲ - ۲۰۲.
مسجلس التواب: ۲۹، ۲۰، ۲۰،
۱۳۰، ۱۲۸، ۲۸۱، ۲۸۲،
۲۰۲، ۲۱۷، ۲۰۲،
مسجلس الوزارء: ۲۰، ۸۸، ۹۶،

٢٢٠، ٢٢٠، ٢٢٠، ٢٢٠، ٢٣٠، ٢٣٠، ٢٣٠، ٢٣٠ المخابرات الإيطالية: ١٥ المعهد الإيطالية: ١٠ المغوضية الإيطالية: ١٠ ـ ١٠، ١٩٤، ١٩٤، ١٩٤ المغوضية الإيطالية: ١٠ ـ ١٠٠ المغوضية الإيطالية: ١٠ ـ ١٠٠ المغوضية المصرية بأنقرة:

۲۵۱ ، ۲۵۰ مكتب الدعاية الفاشية: ۵۲

- ن - ن المدارس خام المدارس والجامعات الإيطالية: ١٧

-- و -وزارة الحربية: ٢٠٤،
وزارة الحربية البريطانية: ١٢٧،
١٢٨
وزارة الضارجية: ٢٥، ٢٥١،
٢٥٢
وزارة الضارجية البريطانية:
وزارة الخارجية البريطانية:
وزارة الداخلية: ٣٣،
وزارة الداخلية: ٣٣٠

وزارة المالية: ۲۰٤

٣ ـ كشاف البلاد والاهاكن

آبر قبر: ١٥ الانتحاد السوفيتي: ٢٤٧ ، ٢٤٩

أريتريا: ۲۱۸

استوكهام: ٢٤٢

الأسكندرية: ۱۳، ۱۰، ۱۱، ۲۲، ۱۲، ۸۸، ۹۰، ۹۱، ۹۳، ۹۴، ۹۴، 07, P3, 00, AA, YP, AP, 3.1, .11 - 711, 771, ۷۲۱، ۱۳۱، ۱۳۱، ۱۳۲، ۲۲۱، ۱۲۱، ۱۷۱، ۲۷۱، 101, 301, 171, 771, 741,077,777,437

أسوان: ٤٥، ٢٢٢

الأقسر: ٤٥

ألبانيا: ٧٢

ألمانيا: ۷، ۲۰، ۲۱، ۳۸، ۳۹، ايران: ۵۶ ٣٥، ٥٥ ـ ٧٥، ٥٩، ٥٠ - ٢٠ ٢٧، ايطاليا: ٢٠، ١٥، ١٧، ٢٠، ٢٠ *A) (A) VA ... PA) (P) TP) 3P. FP . AP. **! ... 3+12 P+12 Y112 0113 411. A11. 471. 141. 48. 441. 471. 471. 131. - 170:177:171 - 101 - 121: 771:071 - 170

- 104 .10Y .1EY .1EO 171, 071, 771, 371, 391, 317, 817, 777, 405, 437, 437, 407, 304 انجلترا: ۷۰،۱۷، ۱۹، ۲۱، ۳۵، ٧٣، ٨٦، ٦٢، ٤٢، ٨٢، ٢٢، YA4, 3A1, YA1, 1P1, TPIS SIYS AIYS PIYS

440 . 444 . 44.

أَنْقَرِةَ: ٧٨، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥١ أغدا: ۲۱۸

17, A7, 47, 17, 27, A7, PT, YO, TO, TO, YO, PO _ 47, 47, 44, 44, 44, 46,

VFI: PFI: TYI: 3VI:
VYI: OAI: TPI: 3PI: 317
.... FIT: AIT: YYY: OYY:
TYY: PYY: (TY: OYY: 13Y)

باريس: ۲۱۷،۱۷۳،۱۵۹ البحر الأحمر: ۲٤۳ بحر الروم: ۲٤٦

بحرالشمال: ۱۳۱، ۱۳۴، ۱۶۳ م ۱۶۳ البحر المتوسط: ۲۸، ۲۸، ۲۶، ۲۶،

710,109,177

بحیرة تأنا: ۷۳ برقة: ۲۱۰

برلین: ۲۱، ۳۱، ۳۷، ۲۰، ۵۷، ۵۷، ۵۷، ۵۷، ۵۷،

ير و کسل: ۷۳

بریطانیا: ۵، ۳، ۲۲ ــ ۱۴،

۲۰، ۲۲، ۳۲، ۳۲، ۲۰، ۲۰، ۲۰،

۲۰، ۲۰، ۳۰، ۳۰، ۳۵، ۲۰،

۲۰، ۲۰، ۲۰، ۲۰، ۲۰، ۲۰،

۱۰، ۲۰، ۲۰، ۲۰، ۲۰، ۲۰،

۲۰۰ ۲۰، ۲۰، ۲۰، ۲۰۰

بقبق: ٢٧٤

بلميكا: ١٣١، ١٥٩

بلغاريا: ٢٤٢

يورسودان: ۱۳۰

بولکلی: ۸۸

بولندا: ۸۰،۸۱،۷۸

بولونيا أنظر: بولندا

۔ ت ۔ ترکسیسا: ۱۲۱،۱۳۹،۱۳۹، ۱۶۱،۱۶۱

> _ ح _ الحبشة: ۲۱۸،۷۳،۷۲۱ حلوان: ۱۵

- خ -الخرطوم: ٥٥

__ 1 __ الدائمار لف: ١٥٩ ىنكرك: ١٣١،١٥٩،١٣١ الدلتا: ٢٣٦

روسیا: ۹۰، ۲۵۰ رومسا: ۱۷، ۲۱، ۳۱، ۳۷، ۲۵، 00, 50, 15, 751, 551, 140,177,170 رومانیا: ۲۴۲،۱۶۴، ۲۲۲

..... ()44 mi سان قرانسيسكو: ۲۲۵ ستالنجر اد: ۲۰۳ السعسلموم: ١٦٧، ١٦٩، ١٧٤، (11,017,117,377,077 السيبودان: ٤٧، ٥٥، ٥٥، ٥٥، *** . *** . ***

سيسيوريا: ۲۰، ۲۹، ۵۶، ۸۰، 727 السريد: ١٣٦ سويسر ا: ١٣٦ ، ٢٣٥ سسیسدی برانی: ۲۲۲، ۲۲۰ سيشل: ٣٣

mage: 111. 177. 177. 177. 177.

YYY . 177 . 174 ...

۔ صن ۔ المسحراء الغربية: ٧٣ ، ١٢٧ ، ٠١٢ ---- ١٣٠ د ١٥١ ، ٢٢١ ، 444,410 الصرمال: ٢١٨، ١٥٩ السين: ٩٠،٤٦

> _ **L** _ طرابلس: ۲۱۷، ۲۱۸ ، ۲۶۲

> > العياسية: ١٥

ممس والحرب العاقية الثانية ـ ٢٧٢

العـــراق: ۵۵، ۱۱۸، ۱۱۸، ۱۲۸، ۱۵۰ ۲۴۲، ۱۵۰ العلمين: ۱۱۷، ۱۲۲، ۱۲۲، ۱۲۲،

__ **&**_ __

فنلتدا: ۲٤٢

- **造** -

القصير: 20 القلعة: 10

القنال الإنجليزي: ١٣١، ١٣٤، ١٩١ قناة السسويس: ١٣، ١٤، ١٩، ٢٧، ٩٧، ١٢٧، ١٣٠، ١٣١، ١٣٤، ١٥١، ١٧٦، ٢٣٠،

ــ ك ــ كفر عشما: ۲۰۵، ۲۰۹، ۲۰۹، ۲۱۳

> — **م —** المجر: ۲٤۲

مسرسی مطروح: ۱۲۲، ۱۲۳، ممر دانزج: ۸۰ ١٠١، ١٧٤، ١٨١، ٢١٥، المنتزه: ١٠٩، ١٠٩ . 277, 772.

مصر: ۱۲،۷۶ س ۱۲،۱۶ موسکو: ۲۵۴ ۱۷، ۱۹ ــ ۲۷، ۲۷ ــ ۳۳، ميرنخ: ۷۰ 07, 77, AT _ 12, 73, 03, V\$ __ P\$; /0 __ 00; Yo; Po _ of, Vf _ •V, YY, 77, 97, 57, 57 ... 1A, 3A, 1 • 4 • 1 • 7 • 1 • 5 • 1 • 7 • 7 • 7 ___ •11, VII. XII. YYI. ---- **۱۳۲**، ۱۲۹، ۱۲۳ 011, All, 101, 101, _ 170 . 17" _ 100 . 10T PF1, 771, 371, 771, ۱۷۸، ۱۸۱، ۱۸۱، ۱۸۶، ۱۸۶، واحمة جنفيوب: ۲۹، ۳۰، ۳۰، PAIS 181 ... 3815 PPIS • (۲۲ ۲۱۳ ۲۲۲ ۲۲۳ ٢٢٥ ٧٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، الولايات المتحدة: ٩٠،٩٠ ، 400

مصر الجديدة: ١٥

منخفض القطارة: ١٢٣

- ن -النرويج: ١٥٧،١٣٦،١٥١ نهر السوم: ١٣١ النيل الأزرق: ٧٣

__ _A __ الهلد: ۲۱، ۲۲۱، ۲۲۰ هرلندا: ۱۳۱، ۱۳۱، ۱۹۹

وارسو: ۱۹۲، ۱۹۴ 7.1,711,171,131,001 وويراو: ۲۱۹

----ويست

- ى - اليابان: ٢٥، ٢٤٢، ٢٤٢، ٢٥٤ يوغوسلافيا: ١٣٦ اليونان: ٢٤

٤ ـ كشاف الحوادث

_ [_

اتفاقیة جغبوب سنة ۱۹۳۲: ۳٦،۳۰.

اتفاقية روما: ٢٧

الاحتلال البريطاني: ٥، ١٤

أزمة سيتمير سنة ١٩٣٨: ٧٠،

141.44

الأزمة العالمية في سيتمبر سنة ٢٩٠١٩٣٩

أزمة يونية سنة ١٩٤٠: ٢١٤

استقالة السعديين: ٢٢٩

استقالة على ماهر: ٧٣

استيلاء إيطاليا على ألبانيا: ٧٢

اعتراف حكومة الرفد بالاتعاد

السوفيتي: ۲۵۳،۲٤۷

إعلان الأحكام العرفية في

مصر:۱۰۲،۹۸،۹۲)

7.13 P.13 Y113 Y113

184.187.144

إعلان إنجاترا وفرنسا الحري

على ألمانيا: ١٠٤،١٠١، ١٠٤، ١٠٤ إعــلان إيطاليا المربب على بريطانيا وقرنسا: ١٠٦، ١٥٩، ١٦٦، ١٥٩ على اعلان مصر حالة الحرب على ألمانيا: ٥٠، ٢٨، ٨٩، ١٠١ ـ ١٠٣، ١٠٠ إقالة حكومة الوفد سنة ١٩٣٧: ١٩٣٧، ١٩٣٠

707,779

الغاء الكومنترن: ٢٥٣

ألسو فيتي:

المتناع العراق عن إعلان المرب

إقامة العلاقات مع الاتصاد

على ألمانيا: ١١٧

انسحاب دنکرك في ۲۸ ساير

سلة ۱۳۱:۱۹۴۰ ا

الانقلاب الدستوري سنة ١٩٣٧:

۷٥

-- **-**--

تأميم قناة السويس: ١١ تجميد العلاقات السياسية مع الاتحاد السوفيتي: ٢٥٢ تمالف الاتحاد السوفييتي مع بريطانيا: ٢٥٢ تنازل إسماعيل صدقي عن ولحة جغيرب لإيطاليا: ٢٩، ٣٦ العرش: ١٨٩

_ _ __

الثورة الفلسطينية: ٣٥ ثورة يوليـــو سنة ١٩٥٧: ١٤، ١٢٠

- 7 -

حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢:

۲۲، ۲۹، ۲۷ الحرب العالمية الأولى: ۲، ۲۷، ۱٤۲ الحرب العالمية الثانية: ٤، ٥، ۱۱، ۲۲، ۲۷، ۲۰، ۲۰، ۲۲، ۲۸،

۷۰، ۷۰، ۲۷، ۸۰، ۹۳، ۹۴، ۹۳، ۲۲، ۱۲۰، ۱۲۰، ۱۹۵، ۱۹۵، ۱۹۵، ۱۹۵، ۱۹۵، ۱۹۵، ۲۰۰ مرب فلسطین: ۷۰ الحریب الکوریة: ۲۹ حمرکة رشید عالی الکیلانی: ۲۶۲

۔ خ ۔۔ خلع الخدیوی عباس حلمی عن العرش: ٣٩

- د دخول إيطاليا الحرب: ١٥٧،
١٧٣
دخول القوات الألمانية باريس:
١٧٣
دخول القوات الألمانية وارسو:
دخول القوات الألمانية وارسو:

ر – الرقابة على المسحف والمطبوعات: ١٠٧

ــ غ ــ غزر إيطاليا للميشة: ٧٣،٧٢

- ق ق ق ق ق ق الوزراء: ٨٤
الوزراء: ٨٤
الوزراء: ٨٤
قرار بالتفتيش الإجبارى على
السفن بالمواتي المصرية: ٩٧
القضية الفلسطينية: ٣٠، ٣٠،
٧٥، ٧٧ - ٧٧، ٧٧
قطع العلاقات مع حكومة
فيشي: ٢٤١، ٢٣٩
قيام الحركة الفاشية في مصر:

- م محارية الشيخ المراغي حزب
الوقد: ٤٧
محاولة اغتيال مصطفى
النحاس: ٢٠
محاولة مصطفى اللحاس خلغ
الملك سنة ١٩٣٧: ١٩٦٤، ٢٩، ٢٩، ٢٧،

۔ ز۔ زحف الجــیش الإیطالی علی مصر: ۲۲۱

س الن س سقوط حكومة محمد محمود: ۲۸ سقوط وزارة سعد زغلول سنة ۱۹۲٤: ۵۲: ۱۹۲٤

الصدام بين فاروق ولامبسون: ٢٥ ٣٥ صدام عزيز المصرى مع البعثة البريطانية: ١٢٥ الصراع بين على ماهر وكامل البندارى: ٧٦، ٨٥

<u>ـ صن ـ</u>

ـ ط ـ طرد على ماهر من الحكم: ١٢، ٢٤٧،١٤٩

الاتحاد السوفيتي وألمانيا: ٢٥٢ معاهدة عدم اعتداء بين مصر وإيطاليا: ٢٩، ٣٠، ٢٢ معركة ستالينجراد: ٢٥٣ معركة الطمين: ١٥٣ معركة المارن: ٧٧

معركة الوقد في مجلس الشيوخ: 1.1

المؤتمر البراماني لليلاد العربية والإسلامية للدفاع عن فلسطين: 71.79

مؤتمر سان فرانسيسكو: ٧٥٥ مؤيمر القرم: ٢٥٥

مؤتمر المائدة المستنديرة: ٦٩، ٧٣

المؤتمر الوفيدي سنة ١٩٤٣: TOE

الميثاق الإنجليزي الإيطالي سة **۲۷: ነብፕ**ለ

-- ८ --

نظام الحصص بالنسبة للقطن: 12. . 124 مسربسسوم رقم ٩٠ لسلة ١٩٣٩: ۸Y

مسريسسوم رقم ٩٧ أسلة ١٩٣٩: ٨٨

مسرسسوم رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩: ٨Y

مسألة السودان: ١٤١ مشروع تقسيم فلسطين: ٦٨ مسشكلة القطور: ١٣٥ ، ١٣٩ ،

154.154.15+ -

معاهدة سنة ١٩٣٦: ٥،٢،٢١، 71, 91, 77, 07, 70, -5, 15, OV. 14, TP. 7-1. ۵۰۱، ۲۰۱، ۱۲۲، ۱۲۲ 0113 1713 3Y13 (A13 PPI, YYY, GYY, 37Y, 577 P37 . 07 , 307

معاهدة صداقة بين مصر وإيطاليا انظر: معاهدة عدم اعتداء بين مصر وإيطاليا معاهدة الصداقة والتحالف سنة ٣٦ أنظر: معاهدة سنة ١٩٣٦ معاهدة عدم الاعتداء بين

4 A Y

٥ ـ كشاف الدوريات

أولا: الجرائد

الاخران المسلمين : ٤٩ الأهرام: ٢٤٤ ١٤٢ أوبزير فاتورى الإيطالية: ١٣٣

البلاغ: ٢٦، ١٢١

- ج -الجريدة: ٦٦ جورةال دى أورينتى: ١٧

الديلي تلغراف، ٦٢،٦١

المصرى: ۱۲۲،۸۶،۲۶ ۱۲۳ مدیتارینو: ۱۷

- Ü -النيويورك نايمز: ١٢٦

--- و ---

الوفيد: ۱۷، ۱۹، ۲۷، ۲۰، ۳۵، ۳۳، 10, 20, 47, 04, 04, 72, 1.12 P.13 VII3 0713 111, 131, P31, YOL, مال ۱۸۱ مدد VP1, 0.7, 717, 177, 744.441.444

ثانياً ـ المجلات

- م -

المصور: ١٣

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

- ١ تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ ١٩٣٦)
 (القاهرة: دار الكاتب العربي ١٩٦٨) .
- ۲ تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩٢٧ ١٩٤٨) مجلدات (بيروت: دار الوطن العربي ١٩٧٣) .
- ۳ الصدراع الاجتماعی والسیاسی فی مصدر من ثورة یولیو إلی ازمة مارس ۱۹۵۶ . (القاهرة : مكتبة مدبولی ۱۹۷۰) .
- عيد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف
 ١٩٧٦) .
- الجيش المسرى في السياسة (١٨٨٢ ١٩٣٦)
 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧).
- ٦ صراع الطبقات في مصر (١٨٣٧ ١٩٥٢) . (بيروت :
 المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .

- الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ ١٩٣٩) . (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .
- ۸ الفكر الثورى فى مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو .
 (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨١) .
- ٩ المواجهة المصرية الاسرائيلية في البحر الأحمر (١٩٤٩)
 ١٩٧٩):
- الطبعة الأولى (القاهرة: دار روز اليوسف ١٩٨٢). الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).
- ١٠ الاخوان المسلمون والتنظيم السرى . (القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .
- ١١ الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
- ۱۲ حرب أكتوبر في محكمة التاريخ . (القاهرة : مكتبة مدبولي ۱۹۸٤).
- ۱۲ مذكرات السياسيين ، الزعماء في مصر . (القاهرة : دار الوطن العربي ١٩٨٤) .

- ١٤ تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان) (القاهرة
 : مكتبة مدبولي ١٩٨٤) .
- ١٥ الغزوة الاستعمارية للعالم العربى ؛ وحركات المقاومة .
 (القاهرة : دار المعارف) .
- ١٦ مصر في عصر السادات (الجزء الأول) (القاهرة:
 مكتبة مدبولي ١٩٨٦).
- ۱۷ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة :
 الهيئة المصرية العامة للكتاب ۱۹۸۷) .
 - ١٨ مصطفى كامل في محكمة التاريخ:

الطبعة الأولى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧).

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين سنة ١٩٩٤).

١٩ - أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان:

الطبعة الأولى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨).

الطبعة الثانية (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ١٩٩٦).

- ۲۰ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى .
 (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .
- ٢١ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث .
 (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .
- ۲۲ مصر في عصر السادات ، الجزء الثاني . (القاهرة : مكتبة مدبولي ۱۹۸۹) .
- ٢٣ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع .
 (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .
- ٢٤ الاجتياح العراقي للكويت في الميزان التاريخي
 (القاهرة: الزهراء ١٩٩٠).
- ٢٥ حرب الخليج في محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء- ١٩٩٠) .
- ۲۲ العلاقات المصرية الاسرائيلية (۱۹٤۸ ۱۹۷۹)
 (القاهرة: سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١)
- ۲۷ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجنء الخامس .
 (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .
- ۲۸ الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك .
 (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

- ٢٩ تاريخ الاسكندرية فى العصر الصديث. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣، سلسلة تاريخ الصريين عدد ٦١).
- ٣٠ تاريخ مصر والمزورون ، (القاهرة : الزهراء ١٩٩٣) .
- ٣١ أوهام هيكل وصفائق حرب الخليج. (القاهرة: الهيئة المسرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
- ٣٢ قصة بناء المواطنة الخليجية. (القاهرة : مركز المنار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣).
- ٣٣ الصدراع الاجتماعي والسياسي في عصد مبارك، الجزء الثاني (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
- ٣٤ الإخوان للسلمون والتنظيم السرى، الطبعة الثانية
 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
- ٣٥ مـذكـرات سعد زغلول، تصفيق، الجـزء السادس
 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة الكتاب ١٩٩٣).
- ٣٦ الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك، الجزء الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤)

- ٣٧ الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك،
 الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب
 ١٩٩٤).
- ٣٨ الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك،
 الجزء الخامس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب
 ١٩٩٥).
- ٣٩ جماعات التكفير في مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٤٠ مصر قبل عبدالناصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٤١ أوراق في تاريخ مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٤٢ هيكل والكهف الناصرى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٤٣ مصر في عصر مبارك «الجنء السادس» (القاهرة:
 الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
- ٤٤ مصر في عصر مبارك «الجزء السابع» (القاهرة:
 الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

- ٥٤ رحلات مؤرخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).
- ٤٦ مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السابع (القاهرة: الهيئة المسرية العامة للكتاب ١٩٩٦).
- ٤٧ تاريخ أوروبا والعالم في العصد الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الأول» من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الثورة الفرنسية [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 199٧].
- ٤٨ تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثاني» من تسوية مؤتمر فيينا إلى تسوية مؤتمر فرساى [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧].
- ٤٩ تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، من ظهور البحرجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثالث» من من قيام النازية في المانيا إلى الحرب الباردة [القاهرة: الهيئة المصرية العامة الأكتاب ١٩٩٧].
- مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الثامن (القاهرة:
 الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

- ١٥ ـ الوثائق السرية لثورة يوليو الجزء الأول (القاهرة:
 الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة١٩٩٧.
- ٢٥ ـ حرب الاستنزاف (القاهرة: الهيئة المسرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.
- ٥٣ _ مصدر والحرب العالمية الثانية (معركة تجنيب مصدر ويلات الحرب) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

مع آخرين:

- ٥٤ مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأمرام ١٩٧٨) .
- ٥٥ تاريخ أوروبا في عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود . روف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .
- ٥٦ تاريخ أوروبا في عصر الامبريالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ودروف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

كتب مترجمة :

٥٧ - تاريخ النهب الاستعماري لمصر ، (١٧٩٨ - ١٨٨٢) تأليف جون مارلو . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦).

القفرن

٥	تقشیم	
	الغصل الأول	
9	دعوة الحياة في مصر قبل الحرب العالمية الثانية	
	النشاط الفاشي	_ 1
11	للجالية الإيطالية فبل الحرب	
	آحمد حسين	_ ¥
11	يرفع علم الفاشية في مصر	
	إسماعيل صدقى باشا	T
Y Y	يدعو إلى حواد مصر	
	المندام	_ £
40	بين فاروق ولامبسون	
	الدعوة إلى تنصيب قاروق	0
٤٣	خليفة للمسلمين ا	
Y41		

٦ _ نشاط الألمان في مصر
قيل الحرب
٧ ــ زيارة المارشال بالبوحاكم ليبيا لمصر
وخطبة قاروق يوم ٢٣ فيراير ١٩٣٩م
٨ ـ القصر الملكي
وقضية قلسطين
٩ ــ سقوط محمد محمود باشا
وإعتلاء على ماهر باشا الحكم
القصل الثائي
معركة تجنيب مصر ريلات الحرب
۱۰ ــ وزارة على ماهر
توافق على إعلان حالة الحرب
١١ ــ تدخل فاروق لمنع إعلان حالة العرب
على ألمانيا ودور عيدالوهاب طلعت باشا
١٢ ــ معركة الوقد في مجلس الشيوخ
مند مرسوم إعلان الأحكام العرفية
١٢ ــ على ماهر ينجح في فرض الأحكام العرفية
على مصرعلى مصر
١٤ ــ عزيز المصرى باشا يبرز موقع الطمين
للقيادة البريطانية ويرفض إخلاء سيوة
Y4Y
• •

	١٥ ــ صدام عزيز المصري مع البعثة
140	البريطانية وزيارة على ماهر للسودان
	١٦ مذكرة الوقد المصرى في أول أبريل ١٩٤٠
144	عن استغلال بريطانيا لمظروف الحرب
	١٧ ــ ثورة على ماهر باشا واللورد هاليفاكس
121	على مذكرة ألوفد
	١٨ ــ لامسبون يسعى لطرد على ماهر من الحكم
1£1	ويصف حكرمته بأنها ونبت مناروا
	١٩ ـ دخول إيطالها الحرب ومطالبة لاميسون بطرد
104	ماتزولینی وتعدید إقامة إسماعیل صدقی وابنته
	٢٠ مصر بين الحرب الهجومية
170	والحرب الدفاعية
	۲۱ ــ المعركة حول خروج
144	على ماهر باشا من الحكم!
	٢٢ ــ التبليغ المبريطاني الأول
141	لإقالة على ماهر باشا
	٢٢ ــ الملك فاروق يهدد بالمتنازل عن العرش
141	إذا أخرج على ماهر!
	٢٤ _ اتصالات عبدالرهاب طلعت باشا
117	السرية بروساء الأحزاب!
794	

	۲۵ سخروج علی ماهر ودخول علی ماهر مکرر
Y • 0	انتصار القصر وتأليف وزارة حسن صيري باشا
	۲۳ ــأحمد ما ه ر باشا
414	يدعو لإعلان مصر الحرب على المحور
	٢٧ ــزحف الجيش الإيطالي على مصر
441	وحسن صبرى باشا يقول: ان ندخل الحرب
	٢٨ _سقوط دعاة الحرب
PYY	وقيول بريطانيا بحياد مصر
	القصل الثالث:
444	
	٢٩ ــ أزمة العلاقات
137	مع حُكرمة قيشي
	٣٠ ــاعتراف حكومة الوقد
454	بالانخاد السوقيتي

مطابع الغيثة الصرية العامة للكتاب

رتم الابداع بدار الكتب ١٩٩٧/ ١٧٧٤. I.S.B.N 977-01-5536-5

لم تكن فكرة وقوف مسسر على الحياد في الحرب العالمية الثانية تخطر ببال أحد عمن وقعوا معاهدة ١٩٣٦، لأن لا من الجانب البريطاني، لأن المسرى ولا من الجانب البريطاني، لأن الشتراك مصر في الحرب مع بريطانيا، كان هو الثمن الذي دفعته مصر لانهاء الاحتلال البريطاني لأرضها، والإعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة ومساعدتها على إنهاء الامتيازات الأجبية التي كانت تقيد حريتها التشريعية.

ولكن المتغيرات الداخلية السياسية والاجتماعية في مصر، تدخلت لتقرض على مصر سياسة تجنب ويلات الحرب. وهذا الكتاب يروى قمصة هذه المتغيسرات وملابساتها.

To: www.al-mostafa.com